

الحرية مقصد الثورة الأسمى

جمال الدين دراولي / جامعي، تونس

1- الحرية منطلق الثورة وهدفها :

أقصت النظرية السياسية الكلاسيكية المستبد والطاغية من دائرة الإنسانية إذ اعتبره أفلاطون ذئبا في صورة إنسان(1)، ذلك أنّ أسلوب المستبد في التعاطي مع المحكومين يقوم على «الافتراس» و «الشراسة» الممثلين في القتل والبطش والتعذيب والقتل في بعض الأحيان .

المستبد لا يهتم بالرفاهية ولا يهتم بشؤونهم وشجونهم اهتماما وكثيرا ما يتعامل معهم على أنهم أعداء «المجرد الإبقاء على منصب واستحفاظا على وجاهة ويخال المستبد أنّ كلّ مخالفة له في الرأي تندر بثّل عرشه وزلزلة أركانه والمريض كثير الأوهام»(2).

والهوى والمزاج والرغبات الخاصة هي محرك المستبد في مباشرته لشؤون الحكم من ناحيتي الاختيارات والمواقف والقرباة والمصاهرة والعلاقات الشاذة والسرية هي أدواته للتحصن الموهوم من المحكومين «الشعب»، إذ لا يتنظر المستبدون من الشعب خيرا، لأنهم خير من يعلم بما يترتب على الدكتاتورية من نكابة و من نكد العيش في أوساط المحكومين الذين تتحوّل حياتهم في جانب كبير منها إلى ألم وأوجاع .

على هذا الأساس يتحوّل المحكومون في النظام

مدخل

- الثوّار لا يكتفون بالخبر
- الثوّار يعانون الأفق الأعلى
- يستبحون بحمد الحرية ويقدّسون لها تماما كما
يستبحون بحمد الله ويقدّسون له .
- أليس الإيمان العميق بالله مولدًا للحرية؟

- الثّوار نادوا بالحرية ولم ينادوا بالخبر، إذ الحرية أفضل
والخبر استثناء

- الثّوار نادوا برحيل الظلم والفساد لأنّ في حضورهما
انعدام للحرية والكرامة

- الثّوار نادوا برحيل المنظومة الاستبدادية لأنّها منظومة
مقوّضة للحرية

- الثّوار نادوا أولا وأخرا بالحرية
- لأنّ إنسانية الإنسان في حرّيته
- لأنّ الحرّ وحده هو الإنسان

- لأنّ مقدار ما في الإنسان من إنسانية بمقدار ما يحرز
من حرّية صعودا ونزولا، وجودا وعدما .

- لأنّه لا مواطنة بلا حرّية إذ المواطنة تبدأ من الحرّية
وتنتهي إلى الحرّية .

الاستبدادي الكياني إلى قطعان من الأنعام تساق بسوط الاستعباد.

وآلة التضيق والتكيل جاهزة على الدوام لكلّ من يعارض أو يرفض أو يخرج عن «الصرّاط المستقيم».

وهكذا تُداس إنسانية الإنسان ويتحوّل المواطنون في هجير النظام المستبد إلى مفعول بهم في السياسة وتحوّل السياسة إلى مخادعة ومخاتلة وترهيب، تقصد إلى قتل ما في نفوس النَّاس من البأس واليسالة والشّجاعة (وهي من علامات إنسانية الإنسان) وتزج بهم إلى الخنوع والخضوع والتّسليم، وتبثّ في روعهم أنّ المستبدّ هو القائد والمخلص الأوحّد للبلاد حالا ومآلا، وأنّ تقديم طقوس الولاء له هو الممرّ الإجمالي للحصول على قدر من الحقوق التي يكفلها الدستور وتضبطها القوانين. وأين المستبدّ من العمل بالدستور أو القانون؟

والمعلوم تاريخيا أنّ البنية الاستبدادية بنية ضعيفة ومتداعية على الرغم ممّا يبدو عليها ظاهريا من حالة القوّة والعنفوان، إذ تشتغل دوائرها على أساس المكس وإيثار المصالح الخاصّة على العامّة واقتناص الفرص للانقضاض على الغنائم المتأتية من نهب المال العام، على حساب مصالح القطاع الواسع من الشعب.

ويكون عناصر هذه البنية حذرين من بعضهم بعضا مستعدين لفعل أيّ شيء من أجل حماية ذواتهم من المخالفات العديدة التي يرتكبوها، على اعتبار أنّ البنية الاستبدادية لا تكثر أصلا بالقوانين والأعراف والمبادئ الإنسانية وتعتمد في تشغيل ألتها على مختلف أساليب البطش والتكيل، بما يوقع المجتمع في حالة من العدمية المتولدة عن طغيان الرّؤساء (استيلاء كامل من المستبدّ على مؤسسات المجتمع لصالح النظام السياسي) واستكانة البؤساء (حالة من الحروف العامّ مولدة لليأس).

وقائع التاريخ أثبتت ومازالت أنّ البنية الاستبدادية نازلة إلى حضيض التلاشي والفناء، ولو بعد حين، إذ تبدأ خلال أعلى مراحل عتوها في إنتاج نقيضها ذلك

أنّها تتأسس على الأذى بكافّة تشكّلاته وتجلياته، ضمن تراتبية إدارية يعاد خلالها إنتاج الاستبداد.

فالتسجن أذى والتعذيب أذى، والمراقبة أذى، وتكليم الأفواه أذى، وبخس النَّاس أشياءهم أذى وغسط حقوقهم أذى ونهب المال العام أذى، وضيق العيش أذى، والبطالة أذى، وتوجّس كل واحد من الآخر أذى ...

وهكذا تتسع دائرة المتأذنين من الاستبداد والدكتاتورية حتى إذا أدركوا أنّ مسالك الحياة سُدت في وجوههم، وغُلقت أمام أبنائهم، نهضوا تبعا لذلك -للدفاع عن الحياة والمستقبل، وذلك ما حدث في تونس، وذلك قانون من قوانين الاجتماع الإنساني المدني. ورحم الله الشّابي إذ يقول :

ألا أيّها الظالمُ المستبد

عدو الحياة حبيب الظلام

سخرت بأثارت شعب ضعيف

وكذلك مخضوة من دماء

حتى يقول :

رويدك لا يحدّ عتكَ الربيعُ

وصحوُ الفضاء وضوءُ الصباح

ففي الأفق الرّجَب هول الظلام

وقصفُ الرعود وعصفُ الرياح

حذار اقتنَحَت الرّماد للهب

ومن يزرع الشُّوك يجني الجِراخ (3)

«وقصف الرّعود» و«عصف الرّياح» و«الهب» ليست سوى استعارات لما تخترنه «إرادة الحياة» الكريمة لدى الشعب من الرّفص والتّمرد والانقضاض تجاه ما «يبلّره» الاستبداد في طريقها من «شوك الأسي».

وفي ذات السياق الذي يكشف عن الوعي المبكر للتونسيين أنّ الحريّة قوام الحياة الكريمة، قال ابن عاشور في التحرير والتنوير، ضمن تفسيره لأية «يا أيّها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم» (الأفقال24)، «والإحياء إعطاء الإنسان ما به كمال

2 - الحرية: ملف لا يقبل الغلق:

الحرية- من الناحية النظرية- عملية تحرر دائمة وغير متوقفة، والحرية- من الناحية العملية- مرتبطة بتوازنات سياسية واجتماعية تتطلب اليقظة الدائمة والمتابعة المتواصلة، والمحاسبة اللازمة لمن يعيث بها، أو يعتدي عليها أو ينحرف بمقاصدها.

والقضية التي تُطرح بإلحاح، وباستمرار في التفكير السياسي والقانوني الحديث والمعاصر، تتمثل في كيفية التوفيق بين الحرية التي نحتاجها باعتبارها أساس إنسانية الإنسان وعماد توازن شخصيته وانطلاق قواه ومواهبه وكرامة تقدم المجتمع وازدهاره من ناحية، والسلطة التي لا بد منها باعتبارها وسيلة الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، من خلال السهر على حسن سير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على إدارة التوازن بين الحقوق الفردية والعقلانية الاجتماعية، من ناحية ثانية.

وتقرض هذه المعادلة وعيا دائما بمقتضيات التوازن الضروري لحسن إدارة الشأن العام، على النحو الذي يضمن سير الحريات والحقوق ويغذيها ويعطيها طابع الاستمرارية.

ويتجسد هذا الوعي عبر الحضور الفاعل لمختلف مؤسسات المجتمع المدني، ولأهل العلم والثقافة والإبداع، بغاية وضع السلطة السياسية ومؤسساتها والعاملين على هذه المؤسسات في الحيز الطبيعي والقانوني، عبر آليات المراقبة والمحاسبة القانونية.

فالسلطة السياسية، إن لم تخضع للمحاسبة والمراقبة من دوائر المجتمع المدني التي تمثل في مجموعها الرأي العام، تتحول إلى العدو الطبيعي للحرية، إذ أن زحف السلطة وتوسع نفوذها وازدياد سطوتها على المجتمع «تقولها» على حساب مؤسسات المجتمع المدني، لا يكون إلا على حساب الحريات والحقوق، كما يحول المواطنين من كونهم هدف النظام السياسي ومنتهى سعيه ومناط شرعيته إلى مجرد أدوات وأرقام.

الإنسان... والحرية حياة والاستقلال حياة والشجاعة حياة واستقامة أحوال العيش حياة» (4).

فالحرية -قبل سواها- عنوان الحياة وعلامة إنسانية الإنسان وأساس المواطنة في المجتمع الحديث وهي تعدّ شرطا لوجود السلطة الشرعية كما تعتبر ضرورية لمقاومة السلطة في حالة خروجها عن هذه الشرعية» (5).

وتجدر الإشارة إلى أن الشباب يمثلون الفئة الاجتماعية الأكثر حساسية تجاه قضايا الحرية والتحرر، إذ الشباب طاقة وعنفوان وأمل، وهذه المعاني من مقومات الحرية ومنطلقاتها، وكذا تبرز أواصر القرابة الروحية بين الشباب والحرية.

ولذلك «أثبتت وقائع التاريخ التونسي الحديث والمعاصر أن الشباب هم المؤهلون -قبل غيرهم- للقيام بالأدوار الضعيفة والمهام الجليلة التي يعول عليها في إحداث المنعطفات الكبيرة والتحويلات الأساسية نحو المستقبل الأفضل» (6).

وإذا كانت الحرية القضية الكبرى للوجود الإنساني في كل العصور، وإذا كانت الحرية مركز اهتمام السلطة السياسية الحديثة تنظم سيرها وتدافع عنها في صورة الاعتداء عليها، وإذا كانت الحرية قوام ازدهار الشخصية الفردية وأساس تقدم المجتمع، حتى أن ثنائية (الحرية/السلطة) اعتبرت من المفاهيم المؤسسة لعلم السياسة والفكر السياسي والقانوني الحديث والمعاصر (7).

إذا كان هذا شأن الحرية، فإن الشباب هم، في الأعم الأغلب، من يعي هذا الشأن ويتمثل استحقاقاته، أكثر من وعي سائر الفئات الاجتماعية وتمثلها له.

ولذلك كانت الثورة التونسية ثورة الشباب من أجل الحرية، من أجل الحياة، من أجل المستقبل الأفضل والأجمل، مع الإقرار بانخراط كل الفئات الاجتماعية الأخرى لمعاوضة الشباب.

والاستعداد المتواصل للمطالبة بهما والدفاع عنهما من خلال المشاركة البناءة في إدارة الشأن السياسي من جانب والعمل على حيوية مؤسسات المجتمع المدني وقايلتها من جانب آخر .

ولا بدّ أن يتمّ ذلك في إطار من الاحترام المتبادل بين مختلف الشرائع الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والسياسية التي يتحقّق عليها بحكم مقتضيات الثورة أن تكون مُشبعة وعيا وتمثّلا بثنائية (الحقوق والواجبات)، وثنائية (الحرية والمسؤولية) وثنائية (الأنا والآخر).

وهكذا تُحمّد مختلف الطّاقات والمواهب والكفاءات للإعمار والإثمار وتشجيع ثقافة التسامح والتعاور والتعاون، ضمن استحضار حقيقة أنّ المعرفة نسبية الإدراك نسبية التحقق في الواقع، وعلى أساس إفساح المجال لطاقت العقل كي تنفتح في ظلّ ما تتيحه إمكانيات الحرية من تنمية للقوى والانطلاق للمواهب وتلاقح للأفكار وتبادل للخبرات والمهارات .

وهذا ما يُعطي لإنسانية الإنسان فردا وجماعة فاعلية وتحميدا والعين يقرمان على حرمة الفرد وكرامته من خلال ضمان حرّياته وحقوقه باعتبار الفرد قوام النسيج الاجتماعي الحديث (وهذه حقيقة المواطنة)، من ناحية، وعلى عمق الوعي بأنّ نهضة المجتمع وتقدمه إنحاز جماعي ومشروع تعدّي من ناحية أخرى .

وفي هذا الإطار يُصبح كلّ ضرب من الانتفا، وكلّ منزع إلى الاستتار، وكلّيّة للإقصاء، انزياحا عن مقاصد الثورة وإهدارا لمعاني الحرية، وتوهينا لمقدّرات الوطن .

وحقيق بكلّ من يخرط في العمل السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي في هذه المرحلة من تاريخ تونس أن يجعل من هذه المبادئ والقيم أفقا عامّا يتحرّك في إطاره، وأن يعمل بجهد لتجذير هذه المبادئ والقيم في الوعي الفردي والجماعي حتى تتأصل في الدّعة الفردية من ناحية وداخل مؤسسات المجتمع من ناحية أخرى، وتلك نقطة الارتكاز الصّورية لبناء المجتمع الديمقراطي المتوازن والمستقرّ .

ونحسب أنّ مؤسسات الدّولة السياسية والإدارية

ولا يخفى أنّ استعمال الحرية في الواقع مخوف على الدّوام باحتمالات الجنوح والانفلات من جهة، ومحاط بسياج الواجبات من جهة ثانية، والسّلطة هي التي تسهر على ضبط السلوكات الجانحة والمفئلة، وحماية الحقوق الفردية، والمصلحة العامة في حالة تعرّضها إلى الخطر والاعتداء، لأنّ ترك حبل الناس على الغارب يؤوّل بالمجتمع إلى حالة من التهاجر والفوضى، وهما من عوامل الهدم، فيما الحرية الحقّة لا تكون إلّا بناءة ومثمرة في المستويين الفردي والجماعي .

فالدّولة المُسلّطة بلا حدود ولا ضوابط تفقد جوهرها، بسبب إلغائها للحرية، والحرية إذا فقدت الحدود والضوابط تجد نفسها بلا حماية .

ولذلك قام النظام السياسي الديمقراطي الحديث، على معادلة التوازن بين الحرية والسّلطة . وهذه المعادلة تقوم على قطبين :

1) المجتمع السياسي (مؤسسات النظام السياسي المركزية والجهوية وما يفرّغ عنها)، وتقدّمت الإشارة إلى مهامه .

2) المجتمع المدني (الاتحادات/الجمعيات/المنظمات / النوادي الأدبية والفكرية ...) التي لا معنى لها، إلّا إذا كانت تشغل في إطار من الحياء والاستقلالية ودون «أجندات سياسية» لأنّ ذلك شرط فاعليتها ضمن هذه المعادلة، وضمان قيامها بالتعبير الصادق عن آمال الناس وآلامهم باعتبار ذلك عماد السلم والتوازن الاجتماعيين .

تلك إشكالية العلاقة بين الحرية والسّلطة، وهي إشكالية تستوجب، من الناحية العملية عملا لا يتوقّف ومتابعة لا تهدأ، وتيقظا لا يفتّر، ومحاسبة للخروقات لا تجامل، وشعورا بالمسؤولية لا يخذل أو يتوانى .

ومن ثمّ فإنّ الاطمئنان على الحرية على خلفية أنّ الدستور قد كفلها وأنّ القانون نصّ عليها هو بداية تراجعهما .

فالحقوق والحرّيات يتطلّبان الوعي الدائم بهما

ما بعد الثورة، إذ الثورة لا معنى لها إلا بحسب ما يترتب عليها من نتائج وما يتحقق من أهداف.

ولما كانت الحرية المقصد الأسمى للثورة، فإن انخراط التونسيين في عملية إعادة التأسيس الثقافي والسياسي والاجتماعي، ضمن مسار تمثل الحرية أساسه وجوهره، وكرامة المواطن غايته ومقصده يعدّ أجل هذه النتائج، التي بها يشعر المواطن بمواطنته فينهض بهمة عالية لبناء مجد بلاده وضمان مناعتها.

ونحزم أنّ هذا الانخراط الواعي والمسؤول الذي يتعين أن تتحمل فيه الشعب -بحكم المسؤولية المعرفية والوطنية والتاريخية- دورا رئيسيا، له ما بعده بالنسبة إلى مستقبل تونس المنشود، الذي من أجله قامت الثورة المجيدة التي أعلنت عن دخول تونس والمجتمعات العربية الإسلامية في دورة تاريخية، يتعين خلالها على كلّ من يشتغل بالفكر والثقافة، بالعمل الاجتماعي أو السياسي أن يستحضر بعمق مقاصد الحرية باعتبارها حالة جماعية أو لا تكون، إذ لا معنى للحرية إلا بالآخر ومع الآخر، كما يستحضر بالعمق ذاته الإيثار الشعبية باعتبارها إرادة تعددية من جهة ألياتها ووسائلها وأن كانت واحدة من جهة مقاصدها البعيدة.

وإنّ الدور الأبرز الذي يتعلّمه كلّ ذي نظر متعلّق ومتزن من الثورة التونسية أنّ تونس بالجميع وللجميع وخلال أيام الثورة، و في مرحلة ما بعد الثورة.

والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية، ينبغي أن يعاد تأسيسها في ضوء ما تقدّم بيانه، على اعتبار أنّ ذلك استحقاق أساسي من استحقاقات الثورة ومقصود جليل من مقاصدها وإجراء ضروري من موجبات بناء تونس الجديدة، التي تقتضي أول ما تقتضي ذهنية جديدة وثقافة سياسية ومدنية جديدة.

وينبغي الإقرار أنّ هذا العمل يستغرق وقتا غير قصير، ويحتّم تضافر جهود الصادقين والمخلصين والأحرار، الذين يضعون الوطن، ومستقبله في أعلى هرم اهتماماتهم ومنجزاتهم لا ينتظرون جزاء ولا شكورا، وإذا كان لهم من جزاء فإنّ يروا الوطن على طريق النماء والازدهار، وإذا كان لهم من شكور فإنّ يتحوّل ما بذروه اليوم من بذر طيب، إلى جني حلو المذاق في الغد.

الخاتمة.

لا مراء في أنّ الثورة التونسية، دوافع وأهدافا، تضحيات وشعارات، آمالا وطموحات، هي ثورة الحرية والكرامة.

وما يجدر الانتباه إليه أنّ الحرية والديمقراطية ثقافة ووعي، قبل أن تكون ممارسة وإجراء، ومن ثمّ تعتبر مهمة إعادة تأسيس الثقافة والوعي أولا وإعادة تأسيس هياكل الدولة ومؤسسات المجتمع ثانيا، مما تحتمه مرحلة

الهوامش والإحالات

- (1) دراويل (جمال الدين) التّخبة والحرية، دار سحنون تونس 2010، ص 210
- (2) ابن عاشور (محمد الطاهر)، احترام الأفكار مجلة السعادة العظمى، أفريل 1904، ص (279).
- (3) الشّامي (أبو القاسم)، أغاني الحياة، الدار العربية للكتاب، تونس 1997 ص 156
- (4) ابن عاشور (محمد الطاهر) التحرير والتنوير، الدار العربية للكتاب، تونس 1984 ج 9 ص 313
- (5) (فوكو ميشل)، ميرة فلسفية ترجمة جورج ابن صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت 1995، ص 192.
- (6) دراويل (جمال الدين)، تأسيس حركة الشباب التونسي، ثنائية الفضال الوطني والمشروع التحديثي، مجلة الحياة الثقافية العدد 216 أكتوبر 2010، ص 105.
- (7) العروي (عبدالله)، مفهوم الحرية، دار التنوير، بيروت 1983 ص 174.

أي معنى للثورة التونسية دون استرجاعها للسيادة المفقودة ؟

محمد الزواوي / جامعي، تونس

ثورة الرموز الثقافية :

تنادي شعارات الثورة التونسية بالقطيعة مع النظام السياسي لمهدي بورقيبة وبن علي اللذين حكما البلاد بدون ديمقراطية وحرية تعبير ودون عدالة في التنبية بين كل الجهات. فهي، في رأيي، ثورة في منظومة خريطة الرموز الثقافية : القيم والفكر والرؤية للذات وتصور لماضي وحاضر ومستقبل المجتمع التونسي...

ومما زاد في غضب التونسيين وتثوير بوصلتهم الثقافية هي القبضة الحديدية البوليسية لنظام بن علي واستشراء الفساد في حاشيته وفي طليعتها زوجته حاكمة قرطاج وأسرتها / عائلة الطرابلسي التي عاثت أفرادها فسادا داخل المجتمع التونسي وخارجة.

يطالب رواد الثورة ومعظم التونسيين اليوم بتأسيس ثقافة جديدة تحضن ديمقراطية حقيقية وحرية تعبير وعدالة كاملة في تنمية كل الجهات، بحيث يوضع حد لثقافة إرث النظام السياسي المستبد والقمعي لبورقيبة وبن علي الذي دام أكثر من نصف قرن.

صمت عن الاستعمار اللغوي الثقافي :

ومن مفارقات هذه الثورة الثقافية، أن أغلبية التونسيين تلوذ بصمت شه كامل حيال الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الذي عمل حيال تجذيره نظام بورقيبة وبن علي في شخصيتهم وفي مؤسساتهم وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامة. بحيث أصبح معظمهم شعوريا ولا شعوريا يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالابقاء عليه وبصيانته.

يتمثل هذا الصمت في سكوتهم على ما أسميه بالتخلف الآخر/ الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثقافي من المستعمر الفرنسي [الزواوي 2002]. فمنادة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها هي شهادة على ضعف وقصور رؤيتهما للوطنية الحقيقية. فالدمستور التونسي يعلن في بنوده الأولى أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقل. فكيف يجوز وصف نظامي بورقيبة وبن علي والنخب السياسية والفكرية والمتعلمة بالوطنية

الحقيقية، وهم قد عملوا ويعملون على تهميش اللغة العربية وثقافتها؟ [الذواوي 2006: 147 - 172].

غياب السيادة الأخرى :

تقرن مفردة السيادة في القاموس السياسي التونسي بقدرة الدولة على الدفاع على حدود الوطن وصيانة أمته الداخلي واستقلالية سياسته الخارجية. ومن ثم، سميت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية بوزارات السيادة. وفي المقابل، يجد المرء اليوم غيابا مفرغا لدى التونسيين لما أود تسميته السيادة اللغوية. أي اعتبار اللغة العربية/الوطنية رمزا لسيادة البلاد التونسية مثلها مثل العلم التونسي وبقية معالم السيادة التي تتبناها اليوم الأقطار الصغيرة والكبيرة في العالم. فمثلا، تتبنى المجتمعات المتقدمة مبدأ السيادة اللغوية كعقيدة مقدسة لا تقبل التشكيك فيها والتعدي عليها. فهذا ما نلاحظه في الاتحاد الأوروبي الذي يضم أكثر من عشرين دولة تحترم فيه بالتساوي لغة أكبر وأصغر الأعضاء كالمطال، إذ اللغة هي رمز للسيادة لكل واحدة منها لا يجوز التنازل عنه (Kraus 2008).

معايير السيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة :

نفيد الملاحظات اليوم في المجتمعات المتقدمة أن سيادتها اللغوية تلتخص في المعالم الرئيسية التالية :

- 1 - الاستعمال الكامل للغة الوطنية على المستويين الشفوي والكتابي.
- 2 - احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدفاع عنها.
- 3 - معارضة استعمال لغة أجنبية بين مواطني تلك المجتمعات.
- 4 - شعور عفوي قوي لدى المواطنين بالأولوية الكبرى لصالح استعمال اللغة الوطنية في مجتمعاتهم.
- 5 - مراقبة واسعة ذاتية لدى المواطنين تجعلهم يتحاشون استعمال الكلمات والجمل الأجنبية، مع وجود

سياسات وطنية متواصلة عند السلط لترجمة المصطلحات والكلمات الأجنبية الجديدة إلى اللغة الوطنية.

6- اقتران اللغة الوطنية بتحديد هويات الأفراد والجماعات في تلك المجتمعات.

ضعف السيادة اللغوية بالمجتمع التونسي:

تبيّن تلك المؤشرات الستة أن حال السيادة اللغوية في المجتمع التونسي ضعيف بالنسبة إلى كل واحد من تلك المؤشرات :

1 - فعلى المستوى الشفوي، يمزج التونسيون كثيرا حديثهم بكلمات وجمل وعبارات فرنسية حتى أنه يصح وصف اللهجة التونسية بأنها فرنكوأراب le franco-arabe في الصميم بحيث يجوز القول بأن التونسي العادي يستعمل في الغالب كلمة فرنسية في كل عمر كلمات (10/1) في حديثه بالعامة مع التونسيين. فالزج اللغوي بالمجتمع التونسي يمثل المعيار اللغوي الاجتماعي، الأمر الذي يجعل الحديث باللهجة التونسية عربية خالية تماما من أي كلمة فرنسية ضريبا من السلوك اللغوي المنحرف عند معظم التونسيين والذي طالما يقابل بالتعجب والحيرة وحتى التهكم والسخرية. ففي قطاع الإعلام المرئي، تصدرقنة نسمة القنوات التونسية في تبنيها لخطاب الفرنكوأراب الفوضوي والمشين.

أما استعمال اللغة العربية في الكتابة عند التونسيين فهو لا يزال محدودا في الأمور الكبيرة والصغيرة. فأكثرهم يكتبون، مثلا، صكوكهم المصرفية بالفرنسية وكذلك إيصاءاتهم. واللغة العربية المكتوبة غائبة في العديد من المؤسسات التونسية الحديثة. فالفرنسية هي لغة العلوم في المؤسسات التعليمية التونسية ابتداء من مرحلة التعليم الثانوي وانتهاء بمرحلة الدراسات الجامعية العليا. كما أن الفرنسية تبقى لغة الكتابة لأنشطة جل البنوك التونسية. ومن آخر معالم فقدان السيادة اللغوية المكتوبة في العهد البائد صدور مجلتي تونسيين بالفرنسية فقط:

أ - Nos Enfants الموجهة إلى الأسرة التونسية. وهي تابعة لعائلة وأقارب الرئيس المخلوع بن علي.

ب - L'Etudiant التي تخاطب الطالب التونسي. أما حال استعمال اللغة العربية في الأمور الكتابية في المجتمع التونسي خارج الإدارات الحكومية، فيجوز أيضا تسميته بأنه فرنكوأراب كتابية يوازي الفرنكوأراب الشفاهية. إذن، فالمجتمع التونسي اليوم مزدوج اللغة بالكامل على المستويين الشفاهي والكتابي. وهي ممارسة لغوية تونسية تتناقض مع معايير السيادة اللغوية المشار إليها.

2 - تشير اليوم الاستبيانات والملاحظات الميدانية المتكررة لسلوكات المتعلمين التونسيين اللغوية بأن أغليتهم الساحقة لا تكاد تبدي بعفوية وارتياح حماسا وإعترافا باللغة العربية باعتبارها لغتهم الوطنية. فيقرن ذلك عندهم بغياب موقف قوي مدافع بعفوية وغور في السر والعلانية على اللغة العربية. أي لا يكاد يوجد عندهم أكثر من شعور فاتر إزاء اللغة العربية [الذواوي 2002]. إن اللافت للنظر بهذا الصدد أن القيادات السياسية التونسية منذ الاستقلال اختارت - عكس ما عجله عند نظيرتها الجزائرية - ألا تطلق كلمة «الوطنية» كنعت للغة العربية كما تفعل ذلك بالنسبة للعديد من المؤسسات والشركات والبنوك الحكومية التونسية، فإن حرمان اللغة العربية من نعت «وطنية» يفقدها الكثير من مكانتها ومشروعيتها في عمق بؤرة وعي التونسيين وعارستهم. إذ تكون بذلك اللغة العربية في تصورهم ووعيهم الشعوري واللاشعوري وكأنها ليست جزءا أصيما من الوطنية التونسية. فالعلاقة الفاترة بين المتعلمين التونسيين ولغتهم العربية تفيد أن أجيال المتعلمين التونسيين المزدوجي اللغة والثقافة أو الأكثر تفرسا لفتري الاستعمار والاستقلال، هي أجيال فاقدة لموقف الاعتزاز والحماس والشعور بالغيرة للدفاع بعفوية وقوة عن اللغة العربية. وفي المقابل، تغلب على موقفهم العام من السيادة اللغوية حالة من اللامبالاة أو حتى العداء السافرة لها عند البعض. يشير ذلك بالبنان إلى ضعف السيادة اللغوية لدى تلك الأجيال [Fanon 2002].

3 - لا يعارض المتعلمون التونسيون اليوم استعمال اللغة

الفرنسية بينهم في الشؤون الصغيرة والكبيرة التي يقومون بها في مجتمعهم، بل نجد أغليتهم يرغبون ويقتخرون بذلك. وهو موقف يعكس عقدة مركب النقص لديهم ويخالف تماما معايير الإلتزام بالسيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة.

4 - أما الموقف القوي والمتحمس لصالح إعطاء اللغة العربية المكانة الأولى في الإستعمال في كل قطاعات المجتمع التونسي فهو مفقود لدى أغلبية المتعلمين التونسيين بعد أكثر من نصف قرن من الإستقلال.

5 - يلاحظ غياب هاجس مراقبة النض لتجنب استعمال الكلمات الأجنبية عند التونسيين. ولعل ازدياد انتشار ظاهرة الفرنكوأراب بين الشباب ولدى الكهول اليوم هو دليل على ضعف وعيهم بأهمية السيادة اللغوية.

6 - إذا كان الألمان والايطاليون والفرنسيون والأسبان، مثلا، يعزفون بتلقائية هويتهم في المقام الأول بلغاتهم الوطنية [Kraus 2008]، فإن الإزدواجية اللغوية والثقافية لأغلبية التونسيين لا تكاد تسمح لهم بربط هويتهم بوضوح وبسهولة باللغة العربية: أي الإلتزام الواضح واللتب والقوي إلى الهوية العربية المستندة على السيادة اللغوية وليس الشباب التونسي استثناء لذلك. وبالطبع لا يشر موقفهم هذا بالتنازل في قدرة المجتمع التونسي بعد الثورة على كسب رهان استرجاع السيادة اللغوية الكاملة في المستقبل المنظور.

جنود ضعف السيادة اللغوية :

فماهي ياترى جنود ضعف المنادة بواجب الإلتزام باحترام السيادة اللغوية في المجتمع التونسي المعاصر؟

يعلم الدستور التونسي أن : «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الاسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها». يشير هذا البند أن اللغة العربية عنصر أساسي في السيادة التونسية. لكن عجز التونسيون في عهدي بورقيبة وبن علي عن تحقيق السيادة اللغوية كما تبين مؤشرات السيادة اللغوية الواردة سابقا. ويرجع ذلك

قبول ازدواجية اللغوية الثقافية الصادقية على أنها خير مطلق لأضرار فيه لا من قريب ولا من بعيد على اللغة العربية وثقافتها والانتماء للحضارة العربية الإسلامية لدى خريجي المدرسة الصادقية.

المكانة الأولى للفرنسية وثقافتها عند الصادقيين :

يفيد التحليل للظروف التي اقترنت بها التعليم المزوج اللغة والثقافة للمدرسة الصادقية أثناء الاستعمار الفرنسي بأنها ظروف يتظر أن تؤدي عند معظم التلاميذ الصادقين إلى احتلال اللغة الفرنسية وثقافتها المكانة الأولى عندهم وأن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المرتبة الثانية في تكوينهم المدرسي [عبد السلام 1994]. إن الإنعكاسات السلبية لمثل ذلك التقديم والتأخير في مواقع مكانة اللغة الوطنية وثقافتها واللغة الأجنبية وثقافتها لدى المتعلمين الصادقين لا تحتاج إلى توضيح طويل. فاللغة والثقافة العربيتان الوطنيتان تنسran مكانتهما الطبيعية الأولى عند التلاميذ الصادقين لصالح اللغة والثقافة الفرنسيين في تكوين الشخصية المعرفية لديهم. ويرجع مشكل قلب الموازين للغتين والثقافتين لدى المتعلمين الصادقين لصالح اللغة الفرنسية وثقافتها إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

1 - هيمنة استعمال اللغة الفرنسية وثقافتها في التعليم الصادقي :

يشير هذا العامل إلى خلق موقف سلوكي لغوي متعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها عند أغلبية المتعلمين الصادقين. وفي المقابل فإننا نجد تعاطفاً أكبر لصالح اللغة العربية وثقافتها عند المتعلمين التونسيين الزيتونيين ولدى خريجي شعبة (أ) المعربة في مطلع الاستقلال. أي أن مدى استعمال الفرنسية أو العربية في التدريس يؤثر في درجة التعاطف سلباً أو إيجاباً مع هاتين اللغتين وثقافتهما عند التلميذ التونسي. وتعبير علم الاجتماع، يجوز القول إن الحب والإحترام اللذين تلقاهما اللغة الفرنسية وثقافتها لدى الصادقين هما إلى حد كبير حصيلة هيمنة اللغة

في المقام الأول إلى ما أسستها الازدواجية اللغوية الأتارة [الذواوي 2011 2012]. إنها تلك الازدواجية اللغوية التي تجعل أصحابها غير متحمسين للزود عن لغتهم الوطنية وغير مباليين بإزاء عدم استعمالها في شؤونهم الشخصية وفي ما بينهم وفي أسرهم واجتماعاتهم ومؤسساتهم بحيث تصبح عندهم لغة ثانية أو ثالثة. ويتناقض هذا السلوك اللغوي بالتأكيد مع أبجدية كسب رهان السيادة اللغوية في المجتمعات ذات السيادة الحقيقية الكاملة. ينطبق مفهوم الازدواجية اللغوية الأمانة على المتعلمين التونسيين خريجي التعليم الفرنسي والصادقي في زمن الاحتلال وعلى التعليم التونسي العام بعد الاستقلال.

عجز التعليم الصادقي في السيادة اللغوية :

هناك اعتقاد واسع في المجتمع التونسي، بأن نظام التعليم الصادقي هو النظام التربوي المثالي بسبب إنفاق تلامذة المدرسة الصادقية للغتين والثقافتين الفرنسية والعربية، الأمر الذي يجعل، من جهة، الصادقين متفهمين على الثقافة الفرنسية والعربية بصفة عامة، ومعتبرين في نفس الوقت باللغة العربية وثقافتها، من جهة ثانية. ومن ثم، انتشر اعتقاد آخر بين أغلبية التونسيين في عهدي الاستعمار والاستقلال بأن الازدواجية اللغوية مكسب كله خير للذين يعرفون لغتين. لكن لانتق دراسات علم النفس مع مثل ذلك الاعتقاد الذي لا يرى إلا الإيجابيات في الثنائية اللغوية للمتعلم (136-132: Pitouri 1983: 50-54). (Abdelillah-Bauer 2008). وبعبارة أخرى، فهناك سلبات على مستويات متعددة للازدواجية اللغوية. ومن ثم يضع علماء النفس شروطاً كثيرة ينبغي توفرها في نظام التعليم المزوج اللغة والثقافة للحد من السلبات العديدة التي يتعرض لها التلاميذ والطلاب في ذلك النظام التعليمي. وهكذا يتضح أن الاعتقاد السائد لدى التونسيين في الخير المطلق للازدواجية أو الثنائية اللغوية لصالح الإنسان التونسي، هو اعتقاد لا يستند على علم بطبيعة الأشياء، كما يقال بل هو مبنى على جهل بطبيعة الأمور. واعتقاداً على هذا، فلا يجوز علمياً

الفرنسية وثقافتها في التنشئة المدرسية اللغوية الثقافية لخريجي المدرسة الصادقية.

2 - لقد تم تعلّم التلاميذ الصادقين للفرنسية وثقافتها في عهد الاستعمار الفرنسي لتونس وعلى أيدي عدد هائل من المدرسين الفرنسيين . وبعبارة أخرى، تعلّم الصادقيون اللغة الفرنسية وثقافتها في ظروف تسود فيها علاقة الغالب بالمغلوب بين المستعمر الفرنسي والمستعمر التونسي، وهو وضع يساعد كثيرا نفسيا واجتماعيا على أن تتبوأ شعوريا واللاشعوريا لغة موليار وثقافتها المكانة الأولى عند خريجي المدرسة الصادقية [Fanon 2002, Memmi 1985]

3 - لقد أسس المصلح خير الدين باشا المدرسة الصادقية عام 1875، والتي جمعت في برامجها لأول مرة في النظام التربوي التونسي بين العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة واللغات الأجنبية وفي طليعتها اللغة الفرنسية . لم يكن كسب رهان الحداثة الغربية والأفكار المستتيرة هاجس خير الدين فقط بل كان أيضا دافعا قويا لدى مناصريه من الشيوخ والعلماء أمثال محمود قايادو وسالم بوحاجب ومحمد السنوسي وغيرهم . أي أن رجال خير الدين الزيتونيين هم الذين احتضروا وساعدوا على إنشاء مدرسة حديثة ترحب بالاطلاع وتعلّم علوم العصر . فالسعي إلى وضع تونس على درب الحداثة كان الهدف الرئيسي لتأسيس المدرسة الصادقية، ومن ثم أصبح تعلّم الفرنسية وثقافتها في مخيال أغلبية التونسيين المتعلمين هو التأشيرة اللازمة لدخول رحاب الحداثة . وبالتأكيد يفسر اقتران الحداثة بتعلّم اللغة الفرنسية وثقافتها المكانة الأولى التي تحظى بها هاته اللغة وثقافتها عند معظم الصادقيين .

ومن منظور علم النفس الاجتماعي، فإن تلك العوامل المذكورة سوف تخلق موقفا إيجابيا جماعيا يعطي اللغة الفرنسية وثقافتها الصدارة والتفضيل عند الصادقين على حساب اللغة العربية (اللغة الوطنية) وثقافتها . ومن ثم لا يجوز وصف النظام التعليمي الصادقي بأنه الأفضل على مستوى ربط الصادقي ربطا طبيعيا بلغته وثقافته الوطنيةين العربيّين . كان يمكن أن يكون النظام التعليمي الصادقي

كذلك لو أن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات خريجي المدرسة الصادقية .

إن نظام تعليم شعبية (أ) العربية في فوج الاستقلال هو النظام التعليمي الوطني الحق بعد الاستقلال المرشح أكثر من غيره إلى أن يكون النظام التعليمي الأفضل الذي يمكن المجتمع التونسي من الظفر بالسيادة اللغوية . لأنه يؤول خريجيه لتكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم . لقد تعرضت شعبية (أ) إلى الإجهاض وهي جنين على يدي وزيرصادقي للثروة والتعليم . فضاقت أعز فرصة لرؤية أجيال تونسية لما بعد الاستقلال تكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبها وعقولها واستعمالاتها . وبعملية إجهاض توطّين اللغة العربية وثقافتها في الشخصية التونسية القاعدية بقيت وتجدرت معالم الاستعمار اللغوي الثقافي في تلك الشخصية حية ترزق بعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال . ولا يبدو أن الصبح قريب لزوال شبكة الاستعمار اللغوي الثقافي الذي لا يكاد يعارض استمرار وجوده أجيال عهد الاستقلال التي تأثرت بروية خريجي المدرسة الصادقية ومدارس البعثات الفرنسية الذين احتلوا المواقع الحساسة في إدارة البلاد والعباد في أعلى هرم السلطة السياسية إلى أدنى الوظائف أهمية .

ومن ثم، فلا علم النفس ولا علم الاجتماع يتجرأ على القول بأن التعليم الصادقي هو فعلا تعليم تونسي مثالي لأن اللغة العربية وثقافتها يتبوّأن المكانة الثانية عند معظم الصادقين رغم أن اللغة العربية وثقافتها معلمان وطنيان مركزيان لهوية الشعب التونسي بمعنى الوطنية الكاملة . إتهما شعار للوطنية مثلها مثل العلم التونسي . ومن ثم، فعالم النفس وعالم الاجتماع ينظران إلى تبوؤ اللغة العربية وثقافتها المكانة الثانية عند الصادقين على أنه أمر غير طبيعي/ غير مألوف (منحرف) في علاقة الشعوب بلغاتها وثقافتها الوطنية، كما رأينا ذلك في مؤشرات السيادة اللغوية عند المجتمعات المتقدمة .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الصمت شبه الكامل بعد الاستقلال لدى معظم النخب السياسية والثقافية الصادقية والدارسة في المدارس الفرنسية على مسألة

التحرر/ الاستقلال اللغوي والثقافي من فرنسا [اللوادي 1990: 40 56]. وكما بينا، فالتعليم الصادفي عاجز على مدّ خريجه بتكوين تعليمي يعطي المكنة الأولى للغة العربية وثقافتها. فموقف هؤلاء جميعا لا يكاد يمانع في استمرار حضور الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بقوة في المجتمع التونسي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال.

وهكذا فتحت الأبواب عريضة لفقدان السيادة اللغوية في المجتمع التونسي بعد الاستقلال. ويتضح أن ضعف السيادة اللغوية بعد رحيل الاستعمار شارك بالوكالة فيه معظم التونسيين أصحاب الإزدواجية اللغوية/الأمازية التي طالما خلقت نفوسا وعقولا سجيبة للغة المستعمر وفكره كما جاء في مفهوم العقل السجين Captive Mind لعالم الاجتماع الماليزي المعروف سيد حسين العطار [Alatas 1972]. وهكذا، يكاد يتعدى الأمل في حصول تونس على السيادة اللغوية أهم السیادات جميعا في المستقبل المنظور إذ لا يتعلق الأمر هنا بمجرد ثورة تونسية نجحت في إسقاط النظام السياسي في البلاد وإنما يحتاج الوضع في المجتمع التونسي اليوم ويألحاح إلى ثورة أخرى تعطل في تحرير لحروري ثقافي فكري يحرر النفوس والعقول ~~سجين~~ ويردّمة وثقافة وفكر الآخر المستعمر من أجل إبرام عقد مصالحة جديدة مع الذات عبر النظر بالسيادة اللغوية والثقافية

فالمره يرى اليوم في المجتمع التونسي توجهات في الاتجاه المعاكس لفكر العطار.

فلا يخفى أن هناك مثقفين وسياسيين تونسيين يدعون إلى تغيير البند الأول من الدستور التونسي بما فيه ربما وضع اللغة العربية التي هي الآن لغة وطنية. كما أن قضية السيادة اللغوية كجزء من تأسيس الهوية التونسية غير مطروحة تماما بعد الثورة في كل وسائل الإعلام التونسية بينما تهرع، مثلا، معظم القنوات التلفزية لنقل مظاهرة تونسية صغيرة لصالح اللاتينية. وعلى مستوى آخر، شرع المسؤولون في وزارة التربية في العهد السابق يخططون لتعليم ابتدائي ثلاثي اللغات [عربية وفرنسية وإنكليزية] كان ينتظر المبدء في تطبيقه في السنة الدراسية 2011 2012. وهونظام تعليم يتوقع أن يفود إلى ثلاثية لغوية أمارة قياسا على تجربة التعليم

التونسي المزدوج اللغة قبل الاستقلال وبعده. فالتحليل الموضوعي يلوح إلى خيبة أمل في مستقبل ثورة قادها شباب أعماق تونس في سيدي بوزيد والقصرين إن هي فشلت في استرجاع السيادة اللغوية الكاملة للمجتمع التونسي. فثعب بدون لغة، يتحكم الآخرون في مستقبله. وهذا الذي رفضه الليانيون فكسبوا رهان النهضة والأمن على مستقبلهم. ومن ثم، يصعب الإطمئنان على مسيرة الثورة دون أن يعلّق التونسيون تماما علاقاتهم مع لغتهم الوطنية: اللغة العربية. ألا يعطي كل ذلك مشروعية قصوى لكي تصبح وزارة الثقافة وزارة سيادة بالمجتمع التونسي؟ فالمجتمع الذي لا تحتل به الثقافة وفي طبعها اللغة الوطنية مكانتها المميزة يعطل أهم مكوناته الدائمة التي مدبوها يكون غير مؤهل للنظر بالمعالم الحقيقية للنقد والنهضة.

الحديث التّونسي التقليديّ عن التّعريب :

ولكمب رهان السيادة اللغوية والنجاح في الثورة على الوجه الآخر للاستعمار/نحتاج إلى تشخيص جديد لمسألة تعريب. يفترون عموما هذا الأخير عند التونسيين أفراناً ~~والتعريب~~ بكتابة الوثائق الإدارية والكتب المدرسية واللائحات التشريعية باللغة العربية بدل اللغة الفرنسية. أي، لقضاء كتابة على الغربة بين المجتمع التونسي ولغته الوطنية/ اللغة العربية. فمثل هذا الطرح لقضية التعريب هو ما ألفه التصور الذهني للتونسيين في عهد الاستقلال بحيث أصبح التعريب الكتابي النمط التقليدي الوحيد الذي يتعامل به التونسيون مع مسألة تجذير وتطبيع حضور اللغة العربية بالمجتمع التونسي. ولكن هذا النوع من التعريب ضروري ولكنه غير كاف لإقامة تعريب حقيقي وطبيعي في هذا المجتمع. فالتعريب الأصيل والمؤصل لا يمكن أن يتم بدون ما نسميه التعريب النفسي.

ما هو التّعريب النفسي ؟

يعني هذا المصطلح عندي ضرورة وجود علاقة حميمة بين التونسيين واللغة العربية. فالتعريب النفسي يدل على حصول تطبيع العلاقة بالكامل بين المجتمع ولغته، أي

الصادقيون والدارسون في مدارس البعثات الفرنسية مراكز ومناصب السلط الحساسة والمؤثرة لقيادة البلاد وإدارتها بعد الاستقلال، فكان هرم السلطات التونسية العالية يتكون من خريجي المدرسة الصادقية ونظرائهم من مدارس البعثات الفرنسية. وكما أشرت في (1) فإن الأغلبية الساحقة من هؤلاء يشكون من ضعف التعريب النفسي. وتأتي الخلافات السياسية للقيادة البوريقية مع قادة المشرق العربي لكي تنفر أكثر القيادة السياسية التونسية ومن ثم معظم المواطنين من سياسة التعريب الكتابي ناهيك عن التعريب النفسي.

ومن هنا يجوز القول بكل مشروعية بأن ظاهرة التردّد والاضطراب والتراجع في مسيرة التعريب بعد الاستقلال بالمجتمع التونسي تعود في المقام الأول، من جهة، إلى مدى انتشار غياب التعريب النفسي عند النخب السياسية الحاكمة والمثقفين والمتعلمين والسلط الأخرى صاحبة النفوذ في إدارة البلاد. ومن جهة ثانية، يعود الأمر إلى تدخل عامل السياسة مع المشرق العربي. ومن ثم، ففضية التعريب في تونس قضية مبنية على أكثر من مستوى :

القيادة السياسية البوريقية لم تكن أصلاً متحمسة لسياسة التعريب بل سبب إعاقته ضعف التعريب النفسي والازدواجية اللغوية للأمازيغ. ولها عن تبني موقف متحمس لصالح اللغة العربية/ الوطنية. وما زاد ضعف التعريب النفسي بله هو اختلاف وصراع النظام السياسي التونسي البوريقبي مع بعض قادة النظم السياسية بالمشرق العربي، وعلى مستوى ثالث، فلا يستبعد أن يكون هناك ضغط سياسي فرنسي منذ الاستقلال على أولي الأمر في تونس لكي تحافظ اللغة الفرنسية وثقافتها على مكانة محترمة، إن لم تكن الأولى بعد استقلال البلاد التونسية في عام 1956.

معالم تأمر المثلث مع الأمير :

لنشرح كيف أدى نظام التعليم التونسي في عهدي بوريقية وبين علي إلى تأمر المثلث مع الأمير ضد اللغة العربية وثقافتها.

يجوز تطبيق هذا التأمر على خريجي مدارس البعثات

أن تحتل اللغة الوطنية بطريقة عادية وعفوية الموقع الأول في قلب وعقل واستعمال المواطن التونسي وأن يشعر هذا الأخير، من جهة، بالإحتزاز والإعتزاز بذلك وأن لا يقبل أن تكون اللغة العربية في المكانة الثانية أو الثالثة في مجتمعه، فيحتاج بقوة على ذلك لدى المسؤولين وأمام جمهور الناس ويتخذ السبل لتوعية الناس بمدى أهمية أن تصبح علاقة التونسيين باللغة العربية علاقة طيبة مثلما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية.

تفيد الملاحظة الميدانية لفترة ما بعد الاستقلال أن مفهوم التعريب النفسي غائب بطريقة شبه كاملة في سياسات التعريب. لا يعرف مثلاً عن حكومات الاستقلال القيام بحملات شعبية - تشبه حملات التنظيم العائلي - عن طريق وسائل الإعلام لتوعية المواطنين وتحسيسهم بإزاء إقامة علاقة عضوية وطبيعية مع اللغة العربية، لفهم الوطنية.

إن منطلق الأمور وعلم النفس الاجتماعي يؤكدان أنه لو وجدت عقلية التعريب النفسي بين أغلبية التونسيين في عهد الاستقلال لما كان هناك هذا الحضور الكبير للسلطات اللغوية الشفوية والكتابية المشينة للغة العربية كإلى الخاصة والعامّة من التونسيين. فنشر خطاب التعريب النفسي هو إذن العمود الفقري والأساس الرئيسي والاستراتيجي للنجاح الحقيقي في سياسة التعريب وكسب رهان السيادة اللغوية. إذ تتماشى مثل تلك السياسة اللغوية مع مثلنا الشعبي التونسي القائل «قص الرأس تشف العروق».

والسؤال المشروع هنا بالنسبة للباحث الاجتماعي في قضية التعريب بالمجتمع التونسي الحديث هو : لماذا غيب السلط التونسية منذ الاستقلال سياسات الحملات الشعبية لصالح التعريب النفسي ؟ تفسر العلوم الاجتماعية غياب تلك الحملات بعاملين رئيسيين :

1 - ضعف التعريب النفسي الموجود أصلاً - كما رأينا - عند خريجي المدرسة الصادقية والموجود بدرجة أكبر عند خريجي مدارس البعثات الفرنسية.

2 - وكما ذكرت من قبل، لقد مسك المتعلمون

بأنهما يستطعان ويمارسان الإدراجية اللغوية الأمانة بأسوء صد اللغة العربية. ويستنتج من التحليل الوافي أن بورقية كان مجرد رأس الجليد بالنسبة لفقدان التحصن لتعريب المجتمع التونسي. إذ أن أغلبية وزرائه والمسؤولين الكبار كانوا متعاطفين مع موقفه. يمكن تفسير هذا الوضع السلبي إزاء اللغة العربية في عهدي بورقية وبين علي بنوعية التعليم السائد في المجتمع التونسي الحديث. فالتعليم اللغوي الثقافي التونسي المزودج اللغة تهيمن فيه اليوم الفرنسية ابتداء من المرحلة الثانوية. والأمركان أسوأ في العقود الماضية. وبالتالي، يهيمن هذا التعليم الخريجين للتعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها بدلا من اللغة العربية وثقافتها. وكما سبق ذكره، يرى عالم الاجتماع الشهير سيد حسين العطاس أن متعلمي وجامعي ومتقني الإدراجية اللغوية والمعرفة الأمانة في العالم الثالث هم أصحاب عقول سجيبة للمعرفة الغربية تفهم عن الإبداع وإضافة الجديد. كما أن علمي **التحصيل والاجتماع** يؤكدان أن الإدراجية اللغوية والمعرفة الأمانة تحدث ارتباطات واضطرابات وصراعات في هويات الأفراد والمجتمعات (50: 2008 Abdelilah-Bauer).

والكثير من الشغافية، يتجلى تأمر التعليم المزودج على اللغة والثقافة العربية عند خريجي المدارس الفرنسية والصادقين وأغلبية أجيال خريجي التعليم التونسي بعد الاستقلال. فالباحث يلاحظ عموما لدى هذه الأصناف الثلاثة من المتعلمين التونسيين اغترابا بينهم وبين لغتهم وثقافتهم بحيث يصبحون مرشحين للنظر إليهما بكثير من التحقير والدونية. تشير المعطيات أن التعليم المزودج اللغة والثقافة يحدث حتى عند الصادقين تشويشا وربما تصدعا في الانسحاب إلى الهوية العربية الإسلامية. وهكذا جذرت تلك النظم التعليمية في عهدي الاحتلال والاستقلال لدى خريجيهما قبول الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي وحتى الترحيب به.

وفي المقابل، يمثل التعليم الزيتوني الثانوي ونظام شعبة [أ] المبررة في بداية الاستقلال نوعا مختلفا عما رأيناه في أعطاء التعليم الثلاثة السابقة الذكر. فاللغة العربية هي سيدة الموقف عند المتعلمين الزيتونيين وتلامدة نظام

الفرنسية والمدرسة الصادقية والمدارس والجامعات التونسية في عهدي الاحتلال والاستقلال. وكما بينت من قبل، تفيد الملاحظات المتكررة للسلوكات اللغوية لمعظم هؤلاء الخريجين التونسيين منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا أن اللغة العربية لا تتمتع بعفوية وحماس لديهم بالمكانة الأولى عند معظمهم. وبهذا الصدد، يمثل المجتمع التونسي مخبرا ثريا للباحث في المسألة اللغوية ودراسة الآثار الأمانة للإدراجية اللغوية على الأطفال والكهول من التونسيات والتونسيين وفي طليعتهم النخب السياسية والفكرية والمثقفين والمتعلمين المزودج اللغة في فترتي الاستعمار والاستقلال. وللتفصيل أكثر في ما وقعت الإشارة إليه من قبل، يكفي إلقاء الضوء على سلوكين لغويين لشخصيتين بارزتين من الساحة التونسية بعد الاستقلال كانت فيها الإدراجية اللغوية عند النخب السياسية التونسية القيادية في غير صالح اللغة العربية:

1- فموقف الرئيس بورقية المزودج اللسان معروف بضعف تمحسه وعزمه على إنجاح عملية التعريب وكسب رهان التحرر/ الاستقلال اللغوي الثقافي لمجتمعهم الأمر الذي يفسره، مثلا، لومه الشديد لوزيره السيد محمد علي الذي قاد حركة التعريب لسنوات عديدة

2- أما الأستاذ محمود السعدي الوزير/ السياسي المزودج اللغة كذلك فهو الذي قرروا نهاية لنظام التعليم المبرر الجديد والممثل في مكان يسمى بشعبة [أ] التي كانت ضمن خطة تونسية في مطلع الاستقلال تجعل اللغة العربية هي لغة التعليم الأولى. تتكون هذه الحطة من ثلاثة شعب هي: [أ] المبررة بالكامل و[ب] المزودجة اللغة/ عريضة فرنسية و[ج] تغلب عليها هيمنة اللغة الفرنسية. ووفقا لهذه الحطة، فإن شعبة [أ] هي الشعبة الدائمة والثابتة وأن الشعبين [ب] و[ج] هما مؤقتتان بحيث تصبح شعبة [أ] في نهاية المطاف هي الشعبة النموذجية للتعليم التونسي الإعدادي والثانوي في عهد الاستقلال. ولكن الوزير السعدي قرر إلغاء شعبة [أ] المبررة والأبقاء على شعبة [ب] صاحبة الإدراجية اللغوية الأمانة كشعبة نموذجية دائمة وثابتة بديلة عن شعبة [أ].

يسمح موقفا الرئيس بورقية والأستاذ السعدي بالقول

حول القوى الفاعلة في دفع مسيرات حركات وتحولات المجتمعات البشرية نحو الأفضل: بأن الشعوب التي لا لغة لها يصنع غيرها مستقبلاً؟

ضرورة الثورة لإسقاط نظام التعليم :

يتضح مما سبق بيانه أن عهدي الإحتلال والإستقلال نجحاً، على الأقل، في تشویش العلاقة بين أغلبية التونسيين ولغتهم الوطنية/ اللغة العربية. وبكل المقاييس، فالأمر خطير لانسحج به المجتمعات صاحبة السيادة الكاملة كما رأينا ذلك في مجتمعات الإتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية. فالثورة التونسية مطالبة أن تسقط نظام التعليم الذي تهيم فيه الإزدواجية اللغوية الأمانة على تكوين التونسيين في المدارس والجامعات قبل الإستقلال وبعده وتضع مكانه نظاماً تعليمياً بديلاً ملتزماً بأخلاقيات الثورة. ولما على كل معالم الإزدواجية أو الثلاثية اللغوية الأمانة: وفي نظري، يمثل نظام شعبة [1] المربة المذكور سابقاً البديل المناسب الذي ينبغي أن يتبناه المجتمع التونسي البعيد الثورة. وكما وقع شرحه في هذا المقال، فخرم شعبة [2] يتصفون بما سميت بالإزدواجية اللغوية اللوامة وبالتحريب النفسي التين الأمر الذي سيؤهل أجيال التونسيين في الحاضر والمستقبل لتطبيع علاقاتهم بالكامل مع اللغة العربية/ الوطنية كما تفعل المجتمعات المتقدمة مع لغاتها الوطنية. يعتبر تبني هذا النظام التعليمي البديل أكثر الأمور استعجالاً لكسب رهان الانتصار الحقيقي للثورة التونسية. إذ أن الشعوب الفاقدة لسيادتها اللغوية لا تستطيع التحكم في التخطيط المستقل لصنع مستقبلها الأمن على طول المدى. وهذا لا يعني أبداً التخلي عن تعلم اللغات الأجنبية وفي طليعتها اللغة الإنجليزية لغة العلوم اليوم. بل يجب أن يصبح إتقان لغة أجنبية على الأقل من ثوابت المدرسة التونسية لما بعد الثورة لكن دون أن تقود معرفة اللغات الأجنبية إلى إعادة نشر شبح الإزدواجية أو الثلاثية اللغوية الأمانة التي يتصف بها أغلبية المعلمين التونسيين اليوم نتيجة لنظام التعليم ذي الإزدواجية اللغوية الأمانة في عهدي الإحتلال والإستقلال. ويمثل الرهان الكبير للنظام

شعبة [3]. تؤكد الدلائل أن اللغة العربية لدى خريجي شعبة [4] والتعليم الزيتوني تحتل المكانة الأولى في قلوبهم وقولهم واستعمالاتهم وأن مزدوجي اللغة بينهم [5] العربية والفرنسية] يتسمون إلى ما أسماه بالإزدواجية اللغوية اللوامة التي تجعلهم يلومون أنفسهم والتونسيين الآخرين الذين يستعملون الفرنسية في الشؤون الخاصة والعامة في المجتمع التونسي.

ومن هنا يتضح أن معالم وژر التخلف الآخر الإستعماري لم يستطع نظام بورقبة وبن علي فقط بل ورحبت وترحب به أيضاً أغلبية النخب المثقفة والمتعلمة والطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة التونسية. فعلى سبيل المثال، لم يقص نظام بورقبة فقط خريجي الزيتونة من المناصب العليا في البلاد بل شاركه في ذلك الجامعيون التونسيون ذوو الإزدواجية اللغوية الأمانة بحيث أقصوا من العمل في الجامعة حتى زملائهم الزيتونيين الذين تحصلوا على شهادتهم من جامعات غربية. وبسبب سيطرة أصحاب الإزدواجية اللغوية الأمانة على مقاليد الحكم والسلطة أفقياً وعمودياً، هيمن الصمت شبه الكامل على التخلف الآخر/ الإستعمار اللغوي الثقافي. وهو استعمار يهين الشعب التونسي للحصون والرضاء بالبقاء صلبة في محلب الشبهة الفرنسية/ الغربية إلى أجل غير مسمى. إنه سكوت يمثل تأمراً شعبياً مع السلطان على لغة وثقافة المجتمع التونسي بحيث أصبحت الإزدواجية اللغوية الأمانة شعاراً الفتح عند نظامي بورقبة وبن علي وأغلبية التونسيين.

ومن ثم، فصمت الشعب التونسي اليوم على الإعتناق من التخلف الآخر لا يبشر بنجاح حقيقي لثورة شباب تونس الثقافية التي قادها شباب الأعماق التونسية. فهؤلاء لا يرضون على استمرار وژر التخلف الآخر/ الإستعمار اللغوي الثقافي بعد ثورتهم الثقافية. وإذا لازموا الصمت عن التحرر من التخلف الآخر وكسب رهان الإستقلال الثاني، فإنه يصعب التفاوض بمستقبل حركتهم الثورة الثقافية. فدون التحرر من أخطار بقايا الإستعمار الفرنسي، فالثورة ستبقى منقوصة أوستسير في الإنعاش المعاكس. أفلم يردد المفكرون والمؤرخون وعلماء النفس والإجتماع القول

التعليمي البديل في تطبيع علاقة كل التونسيين والتونسيات باللغة العربية/ لتعهم الوطنية.

يشترون تكون لهذا النظام التعليمي الجديد فوائد خاصة للتونسيات اللاتي ربما يفتقدن إلى علاقة طبيعية مع اللغة العربية كما تلاحظ ذلك عيون عالم الاجتماع.

فما يلفت نظره، مثلا، في السلوك اللغوي للمرأة التونسية هومباقتها في استعمال اللغة الفرنسية بدل العامية العربية التونسية النقية في حديثها عن الألوان والمقاييس والأيام والأرقام. فنحن، مثلا، لا نكاد نسمع أي تسمية للألوان باللغة العربية عندما تصاحب زوجاتنا أثناء شرائهن بعض الملابس في المراكز التجارية وغيرها من المحلات.

فالحديث عن ألوان الملابس ومقاييسها لا يتم في العادة إلا باللغة الفرنسية. فيندر استعمال الكلمات العربية للألوان الأزرق والأسود والأبيض والوردي والرمادي في حديث النساء المشتريات والبائعات على حد سواء. وتستولي اللغة الفرنسية أيضا بطريقة شبه كاملة في الحديث على مقاييس طول و عرض الملابس. فهذا الاستعمال المتكرر باللغة

الفرنسية في هذه المناسبات في دنيا عالم النساء يؤدي إلى نشأة عرف لغوي عام بين التونسيات يعطي الأولوية للفرنسية بحيث يجعلهن يخجلن من استعمال اللغة العربية في الحديث عن الألوان والمقاييس والأرقام. ويشبه هذا الوضع ما نجده في خجل التونسيين والتونسيات في كتابة صكوكهم [شيكاتهم] المصرفية باللغة العربية. وحتى نسمي الأشياء بأسمائها نقول إن كل تلك الأمثلة تشير إلى استمرار حضور غير شعوري لرواسب الاستعمار اللغوي الفرنسي بين أغلبية التونسيات [الدواوي 195: 2006: 242]. فأغلبية هؤلاء التونسيات مرشحات لكي يكن أمهات لأطفال عندهن اللغة العربية المكنة الأولى. وما لاشك فيه، أن هذا الوضع اللغوي سوف يؤثر سلبا على علاقة الأطفال والمراهقين التونسيين باللغة العربية/ الوطنية. يلاحظ الباحث لظاهرة ما أسميه تسلط اللغة الفرنسية على السلوك اللغوي للتونسيات غياب الاحتجاج على ذلك في المجتمع التونسي. (117: 2010-Dhaouadi 160).

بل إن هناك عموما رد فعل مجتمعي في الاتجاه العاكس

يكاد يمتدح المرأة التونسية على استعمالها للغة الفرنسية بدل العربية. بينما يحتاج الأمر إلى ثورة نسائية لغوية تضع نهاية للإغتراب اللغوي الذي يهدد هوية المرأة وهوية أجيال اليوم والقدر. إذن، فالثورة التونسية أمام تحد كبير لإسقاط النظام التعليمي القائم منذ عهد الاحتلال وتأسيس نظام تعليمي بديل قادر على القطع الثوري مع نظام التعليم القديم الذي لم تمثل عنده السيادة اللغوية أولوية.

ولتعزيز مقولة هذا البحث، دعنا ننظر إلى الأمر من رؤية العلوم الاجتماعية. تقول هذه الأخيرة إن اللغة هي أم الرموز الثقافية / الثقافة جميعا.

إذ، لا يمكن، مثلا، تخيل وجود عناصر ثقافية كالدين والعلم والفكر بدون حضور اللغة في شكلها المنطوق على الأقل. ونظرا لمركزية اللغة في نشأة منظومة الثقافة، فإن وصف الإنسان بأنه حيوان ناطق وصف مشروع جدا. ولنتحقق أكثر أقول إن اللغة المنطوقة والمكتوبة هما مصدر تميز الجنس الشري عن سواه بمنظومة الثقافة. ومن ثم، فالإنسان ليس حيوانا ناطقا فحسب كما قال القدماء، بل هو أيضا كائن ثقافي بالطبع. يتجلى هذا من البحث الأصيل الذي يتعمق في فهم جوهر وطبيعة الأشياء والذي يؤكد أن اللغة هي الركيزة الأولى التي بدونها تغيب ظاهرة الثقافة الإنسانية وسيادة البشر على بقية الكائنات. أي أن البشر يكتسبون تاج إنسانيتهم بواسطة اللغة بشكلها المنطوق والمكتوب. فبهية اللغة البشرية هي الحد الفاصل بين عالم الإنسان وعوالم الأجناس الأخرى. وهكذا، يصبح القول بالصيغة الديكارتية: استعمل لغة، إذن، فأنا إنسان.

يسمح هذا الطرح الفكري المختصر لمركزية اللغة في صميم هوية وإنسانية الإنسان وسيادته في هذا العالم بفهم المغزى والحكمة من المناداة في هذه المقالة بنظام تعليمي تونسي جديد تصبح فيه اللغة العربية / الوطنية مركزية في كل مراحل التعليم من الابتدائي إلى ما بعد الجامعي بحيث لا تخسر مركزيتها عند التونسيات والتونسين كما هو الحال في نظام التعليم التونسي في عهدي الاحتلال والإستقلال. وكما رأينا، فالإنسان كسب رهان إنسانيته

حتى يصبح استعمال اللغة العربية/الوطنية في كل شؤونهم الشخصية والمجتمعية عربوا على التأهل الحقيقي لتأج المواطنة الكاملة في مجتمعهم الذي يادي دستوروه بأن العربية هي لغته الوطنية؟

ماستعماله للغة ما . واستعمال اللغات الوطنية اليوم في مدارس وجامعات المجتمعات صاحبة السيادة هو علامة بارزة على المواطنة . أوليست ثورة التوسيات والتونسيين على النظام التعليمي القديم أمرا عاجلا لا يقبل التأجيل

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

- الدواوي، محمود : في سوسولوجيا أساب نجاح وتعثروطن اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتوسى والكيباكي، المستقبل العربي، العدد 142، 1990 من 40-56.
- الذواوي، محمود 2002: التخلف الآخر: عولة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث، تونس، الأطلسية للنشر .
- الذواوي، محمود 2006: الوجه الآخر للمجتمع التوسى الحديث، تونس، تيرالرومان.
- الدواوي، محمود 2012: الأدب، حبه للعبوة الأمانة في الوطن العربي، محموعة كتاب يتطرنشها في 2012.
- عبد السلام، أحمد 1994: مدرسة الصادق، بالعبقرون، تونس، ج تونس، بيت حكمة

المراجع الأجنبية :

- Abdelilah- Bauer.B (2008) Le den des enfants bilingues, Paris , Editions La Découverte
- Alatas S H (1972) the Captive Mind in Development Studies, International Social Science Journal 34 (1) 9-25
- Dhaouadi, M (2010) L'univers des symboles humains L'Autre sous-développement au Maghreb et au Tiers-monde, Tunis, l'Or du Temps
- Fanon, F.(2002) Les Damnés de la terre, Paris, Editions La Découverte
- Fitouri, C (1983) Biculturalisme, bilinguisme et éducation, Paris Delachaux et Niestlé
- Kraus, P (2008) A Union of Diversity Language, Identity and Polity Building in Europe, Cambridge, Cambridge University Press
- Memmi, A (1985) Portrait du Colonisé et du Colonisateur, Paris, Editions Gallimard

الانتحار حرقا أو كيف يمكن أن نستثمر في تحصين الشباب من التوتّرات ؟

المنتصف وناس / جامعي، تونس

توطئة عامة :

حرصا على مصداقية القراءة من جهة وحرصا أكبر على مصلحة تونس من جهة أخرى.

3- لا نتجاهل في حكم سياسة شبابية ناجحة يمكن أن تعتمد مرجعا وأموذجا من قبل الدول وصناع القرار وإنما يتعلق الأمر بسياسات متفاوتة، نجاحا أو فشلا، من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. ويدعو مثل هذا الإقرار الأولي إلى تنسيب الأحكام والقراءات. إن ما يطق على الشباب التونسي يمكن أن ينطبق أيضا على الشباب العربي بحكم وجود مستويات عدة من التماثل خاصة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتشغيلي.

كما إن مفردة تطرّف الشباب هي أيضا غامضة وعامة ونحتاج إلى تدقيق. فالتطرّف يمكن أن يعني أولا مغالاة في الأفكار والانتماءات الأيديولوجية والتوجه الشبابي إلى العنف والجريمة والمخدرات والإلغاء بالنفس في البحر ثانيا، والمبالغة في فهم الدين وفق قراءة منغلقة ومطرقة ثالثا مثلما نطالع ذلك في الشبكات العنكبوتية والمواقع الاجتماعية العديدة والمكتظة بمواقف دينية تحتاج إلى التمييز والتدقيق والتنوير.

كيف نحيط بالشباب أولا، وكيف يمكن أن نحققه ثانيا ؟

وكيف يمكن أن نستثمر في دهمه ؟

إن الإجابة على هذين السؤالين على درجة من الأهمية ويؤكدان أن الموضوع الذي نطرحه على أنفسنا يتصف بالحساسية والدقة والصعوبة. ولعل ذلك ما يقتضي قراءة تتوفر على قدر عال من الشفافية والموضوعية في الآن نفسه، قراءة تركز على معطيات ثلاثة متكاملة :

1 - التعامل مع مثل هذا الموضوع بدقة وجرأة وموضوعية، خاصة وأنه يمس راهن تونس ومستقبلها باعتبار أن الشباب هو حقا دعامة المجتمع المستقبلي وعنصر أساسي من عناصر الاستقرار. كما يمس ذلك مستقبل الشباب في المنطقة العربية.

2 - ضرورة القبول بالاختلاف وتباين الآراء والقراءات. فقد نختلف في قراءة مثل هذا الموضوع، وقد نقق، ولكن المهم هو أن نلتزم بالجرأة والموضوعية

ولكن الشكل الرابع فهو تقييد الشباب وتقييد قيمته وسد الأفاق في وجهه والدفع به إلى الانتحار حرقاً؛ وهو سلوك دخیل على المجتمع التونسي، ولكنه تعبير صارخ ضد الظلم واحتجاج على العصر المعيشي اليومي وإهدار الكرامة. فمهما اختلفت القراءات إزاء هذا الشكل من الانتحار، تأييداً أو رفضاً، فهما أو إدانة، فهو تعبير عما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي الشهير إميل دوركايم (1) (1864-1917) (Durkheim) بالانتحار الأنومي (Anomie) أي اختلال معياري في بنية المجتمع وروابطه وفي نظامه القيمي وآليات التضامن السائدة فيه. وليس أدل على هذا الاختلال البيئي من ظاهرة الانتحار حرقاً التي انتشرت في وقت وجيز في أغلب المجتمعات العربية (مصر - الجزائر - موريتانيا والسودان).

كما لا يفوتنا أن نعرّف مفردة الشباب على أنها تعني فئة اجتماعية تتراوح أهميتها الديمغرافية من مجتمع إلى آخر إلا أنها تحدد عمرياً بأنها تتراوح بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين. ثمة اختلاف في تحديد الشباب عمرياً ولكن ذلك لا يمنع القول بأنها فئة نساً مع المراهقة وتنتهي عند مستهل الكهولة.

ومهما تابعت القراءات، فإنه ثمة اختلال في كيفية التعامل المؤسسي مع مشاغل الشباب وصعوباته؛ وهو ما يفرض مراجعات عميقة وجريئة تحد من التوتر وتراجع الأخطاء وتحصّن شبابنا وتقوي جوانب الحدانة

والعقلانية. وهو أمر ممكن، عملياً، شريطة إعادة النظر في كفايات التعامل معه وكيفية الاستثمار النفسي والاجتماعي والثقافي والسياسي في إعادة بنائه.

فهذا الصنف الرابع من التعبير دليل على شخصية متأزمة وباتسة من الحياة ومن المستقبل. ولكنه تعبير كذلك عن أزمة كامنة في بنية المجتمع، يتوجب الاهتمام بها أولاً ومداواتها في صلب المجتمع ثانياً اعتماداً على سياسات شافية واجتماعية ناجحة.

فإذا كانت لا توجد سياسات شبابية مثالية ومكتملة، فإنه لا توجد كذلك حلول اجتماعية نهائية وحاسمة وإنما يتعلق الأمر بمراجعات وحلول تتلاءم مع السياق المجتمعي. فالمهم، في اعتقادنا، هو الاستمرار في الجهد والعمل وخاصة في التقويم والمراجعة من أجل استنباط الحلول الملائمة جزئياً لمثل هذه الأوضاع.

ويمكن أن نتفق على أن التقويم والمراجعة يعنينا أساساً تطوير واقع الشباب والدفع بأوضاعه نحو الأفضل وتوفير فرص الحياة الكريمة بالنسبة إليه وخاصة الاستثمار من أجل توفير إيجابيات العمل والتشغيل والحوار معه والتعبير عن الفئات. فإذا ما تأملنا الإحصائيات الرسمية، فإنها تؤكد أهمية الشباب في المجتمع التونسي من الناحية الديمغرافية والعديدية حيث تشير النسب الرسمية إلى أن الشباب يشكل حوالي خمسة وثلاثين بالمائة من مجمل السكان في تونس، وربما كان الأمر كذلك في المنطقة العربية.

الجدول رقم 1 - الهيكلية العمرية للسكان 2004-2008

الفئة العمرية	2004	2005	2006	2007	2008
15 - 19 سنة	10.7	10.4	10.5	10.1	9.6
20 - 24 سنة	10.2	10.0	10.3	10.4	10.5
25 - 29 سنة	8.8	9.0	9.0	9.2	9.5
30 - 34 سنة	7.5	7.7	7.6	7.7	7.7

المصدر: المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008، المعهد الوطني للإحصاء، فيفري 2010

السنة الدراسية	04-05	05-06	06-07	07-08	08-09
المرحلة الأولى من التعليم الأساسي عدد التلاميذ	1184301	1134414	10668822	1036445	1025044
المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي عدد التلاميذ	1152625	1150257	1163827	1143758	1079621
التعليم العالي عدد الطلبة النظاميين	311569	321838	326185	335649	349142

المصدر : الشربة الإحصائية تونس عدد 51 لسنة 2008 الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، ص 55

ذلك لا يمنع وجود إرادة سياسية واضحة من أجل الإحاطة بالشباب والاستثمار بكل سخاء من أجل تشغيله وتوفير الحد الأدنى من رفاهيته. كما إن المجتمعات الأوروبية تعمل باستمرار على مراجعة سياساتها في مجال الشباب وتلافي النقص وتحاوز المواقف التي تفاقم مثل هذه الاختيارات. إن المراجعة والتجديد المستمرين يدلان على وجود ما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي (Charles Right Mill) بالخيال الاجتماعي (2).

فواحدة من المشاكل التي تواجه المجتمعات، وفي مقدمتها المجتمع التونسي غياب الخيال وعدم قدرة السياسات العامة على ابتداء الحلول الملائمة للمشاكل الاجتماعية. فالملاحظ، في هذا السياق، أن مشكلة البطالة في حالة تفاقم منذ أكثر من عقدين من الزمن؛ ولم تتوفق الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1987 في إيجاد الحلول الملائمة بدليل أن الإحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الدولة التونسية تشير إلى أن نسبة البطالة ارتفعت سنة 2009 إلى 14،2%؛ وهي من أعلى النسب في منطقة المتوسط. فيمكن أن نعود إلى الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، لنكتشف مدى استشراء البطالة في صفوف الشباب عامة والشباب المتعلم خاصة :

فإذا ما اتفقا إذن على الأهمية الديمغرافية والعديدية للشباب في تونس، فإن ذلك يقتضي تغيير طبيعة السياسة المعتمدة إلى حد الآن وإجراء مراجعات في العمق من أجل بناء استراتيجيات جديدة تساعد على الإحاطة بالشباب وتحصينه ومجابهة المشاكل والصعوبات التي قد تعترض مثل هذه الفئة الحساسة نفسيا واجتماعيا.

أولا: الاستثمار في كرامة الشباب ورفاهيته:

تثبت التجارب السياسية العديدة أن المجتمعات المتقدمة تولي الشباب أقصى درجات الاهتمام وتعتبر النهوض بواقعه أولوية الأولويات، فبني من أجله الاستراتيجيات المختلفة وتضع السياسات الملائمة في سبيل تأطيره أولا وتوفير فرص التشغيل والعمل ثانيا. وتلك هي مستلزمات تحقيق كرامة الشباب ورفاهيته بغض النظر عن درجة التوفيق إن كانت مكتملة أم منقوصة. فليس خافيا على أحد مدى الاهتمام بالشباب في المجتمعات الأوروبية والحرص على وضع السياسات الشبابية والاجتماعية الملائمة حسب السياقات والظروف. صحيح أن نجاح هذه السياسات ليس متأكدا في كل الحالات بدليل بروز التوترات الاجتماعية بين الفينة والأخرى، ولكن

الجدول عدد 3 : توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي 2005 2009

2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005	
4.8	3.6	4.2	6.6	6.2	23.7	16.3	18.2	27.7	26.8	لا شيء
27.0	30.3	33.8	38.3	42.0	132.0	136.0	147.5	164.1	181.6	ابتدائي
39.7	40.1	39.8	36.1	37.4	194.5	179.6	173.6	155.1	161.6	ثانوي
28.5	26.0	22.2	19.0	14.4	139.4	116.1	97.0	82.6	62.3	عالي
-	-	-	-	-	0.7	0.4	0.1	0.2	0.1	غير مصرح به
100	100	100	100	100	490.3	448.4	436.4	429.7	432.4	المجموع

الجدول عدد 4 : توزيع العاطلين من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب نوع الشهادة 2007-2009

2009	2008	2007	
41.8	39.1	38.9	شهادة تقني سامي أو ما يعادلها
14.6	16.4	17.5	الإجازة في الإنسانية
18.1	19.7	21.2	الإجازة في الحقوق والاقتصاد والتصرف
19.1	18.0	15.5	الإجازة في العلوم الصحية (رياضيات فيزياء، كيمياء ..)
6.4	6.8	6.9	شهادة تعليم عالي أخرى (طبيب، مربي مهني، ماجستير ..)

المصدر : إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء، وثيقة مرفوعة صادرة بتاريخ 2010

فلماذا تأخرت في إنجاز ذلك (3) وشجعت احتقان الشباب وانفجار المجتمع دفاعاً عن الحقوق المشروعة ؟ وقد عدل مدير مرصد الشباب بتونس نسبة الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل حين أشار في لقائه مع الصحافة التونسية إلى أن هذه النسبة تقدر في الحقيقة بـ 44،9 %، وهو ما تم إغفاله على حد قوله، عن الرأي العام التونسي (4) لأسباب عديدة.

كما يقتضي الاستثمار في كرامة الشباب ضمان الشفافية في التسيير والعدالة في توزيع الثروة وتخفيف التوازن التنموي العادل بين الجهات والحرص خاصة على تشريك كل الفئات في صناعة القرار الوطني والمحلي

ونستج استناداً إلى الإحصائيات الرسمية السابقة أن بطالة الشباب وخاصة خريجي الجامعة تفاقمت على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة ولم تتوافق مع توجهات سياسية واضحة ومصممة على إيجاد الحلول الملائمة مثلما تدل على ذلك الإحصائيات في مستوى التفتين السامين والحاصلين على الإجازات في الحقوق والاقتصاد والتصرف. فمن المتعارف أن البطالة تهدد كرامة الشباب وتخلق حالات من التأزم النفسي والشعور بالحرمان والإحباط والقابلية القسوى للتوتر والتعبير عن ذلك من خلال الاحتجاجات الاجتماعية. فإذا كانت الحكومة قادرة على توفير 300 ألف منصب عمل،

ومقاومة الفساد الإداري والمالي باعتبارهما خطراً محدقاً بالتنمية. فالكرامة تعني أساساً تكافؤ الفرص بين الفئات والجهات في العمل والاستثمار والكسب حرصاً على تلافي التفاوت الاجتماعي المجحف.

فعلاً، إن الشعور بإهدار الكرامة والإذلال هو الذي دفع هذا الشاب أصيل منطقة سيدي بوزيد إلى الانتحار حرقاً. فبعد أن ضاقت به سبل العيش الكريم وهو الذي يعمل بائعاً متجولاً وبعد أن أهانت ولطمته عونة الترتيب البلدية في المدينة وبعد أن إنسدت في وجهه كل أبواب السلطة المحلية ليُسَمَّعَ مظلته، قرَّر إحراق الجسد ليُثَارَ لكرامته. فتحوّلت الإهانة الشخصية بفعل القرابة العائلية والعروضية إلى شعور بالإهانة الجماعية أعادت إحياء روح القبيلة التي خلناها مفككة ومتهمية بفعل التحديث الاجتماعي الذي أقدم عليه الرئيس الأسبق بورقيبة (1956-1987). فتحوّل ميخايل القبيلة وعصبيتها في منطقة ذات عمق قبلي قديم إلى حركة اجتماعية لزيادات تعمقاً مع ظهور المطالب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وانتج الدفاع عن الكرامة أرضية مشتركة تجمع الكوادر الثقافية الوسطى في الاتحاد العام التونسي للشغل ومناضلي الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني والحريجين العاطلين عن العمل في سبيل العدالة الاجتماعية والمساواة في الاستفادة من مردود التنمية. ولكن المنعرج حصل عندما تبلّت الحركة الاحتجاجية مطلباً مشتركاً ألا وهو تغيير النظام. ولذلك فمثل هذه الأرضية المشتركة هي التي وفرت الظروف الموضوعية لقيام الثورة التونسية.

ثانياً: الاستثمار في التدريب على التعبير المنظم والمؤسساتي :

إن مثل هذا الاستثمار مركزي في حياة المجتمعات والشعوب لأنه يشكل ضماناً مهمة في تأمين التعبير المنظم والمؤسسي حرصاً على استيعاب التورات ومن أجل الحيلولة دون استشراف ظاهرة العنف بكل أشكاله

ومظاهره. فلا نكاد نجادل اليوم في أنه من مظاهر التهدم الديمقراطي في المجتمعات الغربية الحرص على تدريب كل مكونات المجتمع وخاصة فئة الشباب على التعبير من خلال الأحزاب والمنابر السياسية والمتدنيات الثقافية والجمعيات بكل أصنافها بكل ما يقتضيه ذلك من ثقافة سياسية ملائمة ومن توجيه للمناهج التربوية والتعليمية ومن استثمار عقلائي في هذا الاتجاه. فلا يجب أن تمل المجتمعات الاستثمار في مسألة المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية حرصاً على تماسكها وتوازنها. فتلك هي ضمانات الديمقراطية المطلوبة.

فقد احتاجت فرنسا - وهي المثال الأقرب منا تاريخياً- إلى أزيد من قرن ونيف حتى تصل إلى مثل هذه التبعة الباهرة بعد استثمار طويل في المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية والحريات والحياة السياسية والجمعياتية. وعلى الرغم من كل هذا الاستثمار المتعدد في المحالات والإمكانات، فإن فرنسا تواجه في بعض مراحل تاريخها المعاصر انتفاضات عميقة مثل انتفاضة ماي 1968 وانتفاضات الضواحي الباريسية الفقيرة والكاباليس في التسعينيات من القرن العشرين. فالتاريخ على التعبير المنظم والمؤسساتي يستوعب استورات ويحجب البلاد الأزمت ويخلق حالة من الثقة في النفس والشعور بالانتماء إلى الوطن والاعتزاز به ويقلص احتمالات الانفجار، ولكنه لا ينهيها، فهي تظل كاتمة منتظرة الظروف الملائمة للتعبير عن نفسها.

فقد بات من الضروري اليوم أن يشعر كل شاب أنه في حماية القانون الذي يحصنه من كل جهة ويحصل له حقوقه. كما يتوجب أن يشعر كل شاب بأنه يتوفر على منبر، بغض النظر إن كان سياسياً أم ثقافياً، يعبر من خلاله عن مشاغله ومطالبه وانتظاراته. ولكن شريطة أن يكون هذا المنبر متمتعاً بالمصداقية الكافية وبالقدرة على إيصال صوت الشاب إلى الجهات المعنية بالأمر. فالخشية كل الخشية أن تكون هياكل المجتمع المدني فائدة للمصداقية والنجاحة.

فالتأمل في تاريخ المجتمع التونسي المعاصر يصل

لمكونات المجتمع المدني، كما هو الشأن في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث التجارب الديمقراطية العريقة.

كما كان بالإمكان الاستثمار في الحياة الجمعياتية وفي بناء المجتمع المدني لتجنب كل أشكال التطرف والعنف الأهوج. كما كان أيضا ممكنا العمل، منذ الاستقلال، على فسخ المجال، تدريجيا، لتحول الجمعيات إلى قطاع يتوسط القطاع العام والخاص ويعاذهما في تأطير الشباب والاحاطة به وتشغيله وتنظيم تطلعاته والايقاء بانتظاراته أو الاندراج في المعارضة السياسية مثلما هو الشأن في المجتمعات الديمقراطية. فقد بلغ عدد الفرنسيين الذين يشتغلون في القطاع الجمعياتي، جزيا أو كليا، 12 مليون نسمة. ولكن مثل هذا المشروع الضروري لم يتحقق في تونس سوى في الحد الأدنى مثلما تدل على ذلك أعداد الجمعيات ونسبها :

إلى استنتاج بارز ومهم في الآن نفسه يتمثل في أنه كان بالإمكان الاستثمار في التدريب على التعبير المنظم والمؤسسي من خلال حياة حزبية وثقافية واجتماعية منضمة ومؤطرة. ولكن ذلك لم يحصل حتى في الحد الأدنى المطلوب. فالجيل الراهن من الديمقراطية ينتمي أساسا على التكامل بين عنصرَي المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية ؛ وهو ما كان غائبا في المجتمع التونسي بدء من سنة الاستقلال (1956). فقد وصلت تونس جراء ممارسة استفرادية إلى حالة من التصحر الاجتماعي والثقافي والجمعياتي لم يعد يسمح بأية مشاركة فعلية في الشأن العام.

فقد كان بالإمكان جعل الحياة الجمعياتية فاعلا سياسيا وثقافيا واجتماعيا مشاركا للدولة ومؤزرا لها وقطبا تنمويا يوفر الشغل لطالبيه ويؤمن المشاركة بكل معانيها ويشكل صمام أمان من كل التوترات وينظم الاحتجاجات. ويكون وسيطا ناجعا بين الدولة والمجتمع ومخاطبا كفوا

الجدول رقم 5 . توزيع الجمعيات حسب الاحتصاص والنسبة

العدد	الجمعيات	العدد	النسبة
1	الجمعيات النسائية	8	1.1 %
2	الجمعيات الرياضية	962	13.53 %
3	الجمعيات العلمية	224	3.15 %
4	الجمعيات الفنية والثقافية	4986	70.11 %
5	الجمعيات الخيرية والإسعافية	277	3.9 %
6	الجمعيات التنموية	191	2.69 %
7	الجمعيات الوادعية	408	5.74 %
8	الجمعيات ذات الصيغة العامة	54	0.76 %
	المجموع	7110	100 %

الرجع . جدول مني على معلومات مستقاة من كتاب رضا حاحام، الجمعيات في تونس 1999-2000 دار أوريس تونس ، ص 520

إن الإجابة على مثل هذا السؤال المفصلي سهلة وبسيطة في الآن نفسه.

فلو كان هذا الشباب الذي أقدم على الانتحار حرقا مقتنعا بأنه ثمة جمعية أو نقابة يمكن أن تدافع عنه وتبني حقوقه وتضمنها له، ويمكن أن تكون وسيطا مؤسسيا

فالألفت للانتباه أن الجمعيات تطورت عدديا خلال سنة 2009، ولكن نجاعتها بقيت متقوصة لاعتبارات متعلقة بطبيعة النظام السياسي والإداري في تونس. ولعل ذلك ما يشجعنا على طرح السؤال التالي : أين هي نجاعة 9200 جمعية في تونس ؟

قويا بينه وبين الإدارة المحلية، لما أقدم على إحراق جسده وإثبات مثل هذا الفعل اليأس. فالجمعيات تكسب الأفراد طمأنينة نفسية واجتماعية وقانونية. لعل ذلك ما يفسر أن الديمقراطية الجديدة تعتمد على الهياكل الوسيطة بين المواطنين والسلطة المحلية أو السلطة المركزية وإلا كان الاحتكاك مباشرا والصدام مؤلما مثلما رأينا ذلك في مجتمعات عديدة تذكر من بينها تونس ومصر.

فأهمية الحياة الجمعباتية تكمن في المستويات التالية:

1 - تثبيت الحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية حتى لا يتم التوصل إلى مرحلة المجتمع المتفرج وغير المكثرت بالشأن العام.

2 - ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتكريس حق الاختلاف خاصة وأن هناك شبابا مهمشا يطالب بحقوقه.

3 - تقديس روح المواطنة المشاركة وإعلاء حقوق الإنسان الأساسية والعامه.

ثالثا : الاستثمار في تفعيل دور النخبة الفكرية في المجتمع :

فليس إضافة جديدة القول إن كل مراحل التحول في مسارات المجتمع هي بحاجة إلى جهد إستثنائي تنهض به النخب باعتبارها صاحبة امتياز معرفي وقدرة على اقتراح البدائل وعلى تصور استراتيجيات النهوض الاجتماعي وبناء مقاربات التقدم.

فتحقيق الثقة من مرحلة إلى أخرى ليس حكرًا فقط على الفاعل السياسي والمقاوّل الاقتصادي بليل أن النخب كانت تساهم بشكل واضح في مسارات المجتمع وعمليات التحول السياسي، وساعدتها على اقتراح البدائل والمقاربات. فالنخبة بحكم خبرتها قادرة على المشاركة في عملية تجديد المجتمعات من جهة وإعادة بناء شخصيتها القاعدية من جهة أخرى.

فهذا الرأسمال من الخبرة والذكاء الفكري والقدرة

على التحليل لا يمكن أن يستهان به أو أن يهشم بل، على التقيض من ذلك، يكون أفيذ للمجتمع عامة وللفاعل السياسي خاصة أن يوفر له مجالاً من الحرية والقدرة على الفعل. فلم يعد مفيدا للمجتمعات أن تتعامل النظم القائمة مع النخب وفق منطق الاستيعاب والتوظيف والدمج قصد تبرير السياسات ودعم الاختيارات وتركيز الفاعل السياسي على الرغم من وجود قبول بعض المثقفين لذلك. فقد تكون هذه النخب متقبلة، طواعية أو إكراها، لمثل هذه الوظيفة التبريرية واللاتاريخية، ولكن ذلك يعني ضمنا تقبلا لثنائية عسيرة الهضم وهي ثنائية الاستبداد والفساد. فمثل هذه الوظيفة لا تساعد على مشاركة النخبة في عملية التحول المجتمعي وإنجاز النقلة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني وإعادة خلق الشخصية القاعدية في أي مجتمع من المجتمعات. وتؤكد وظيفة النخب النقدية خاصة في مجتمعات الجنوب التي تحتاج بصغة ملحة إلى احترام الكرامة البشرية وتقديس حقوق الإنسان وتكريس علوية الدساتير والقوانين على ما سواها. فالنخب قادرة على اجترار الحلول وبناء التصورات على الإبداع بالقراءة الصادقة.

رابعا : الاستثمار في بناء القدوة السياسية والاجتماعية والثقافية :

إن إتاحة الفرصة للنخب كي تطور أدائها وتشارك في عملية تفعيل التحول الديمقراطي والنهوض بالحياة السياسية والاجتماعية والمادية والجمعباتية يعد قيمة مضافة إلى حركية المجتمع وتديعها لمصاديق المؤسسات القائمة. وأما إذا ما حصل العكس وتعطلت فرص المشاركة والتعبير السياسيين، فإن ذلك ربما يجعل عملية التحول الديمقراطي في الأقطار العربية معطلة ولا يساعد على إنجاز الانتقال الديمقراطي بشكل مرتب وعلى اقتراح القدوة. فحيثما يعطل المثقف وظيفته النقدية ويتنازل عن سلطته الفكرية، فإن ذلك يجعله يتوقف كذلك عن اقتراح البدائل التي يحتاجها المجتمع بل يصبح مجرد متفرج على الواقع.

من أجل النهوض بأدائها، بل إن جزءاً من هذه النخبة اعتبر بأن قضية اللامشاركة أهم وأشمل من المؤسسات. فهي ظاهرة مجتمعية متصلة بالنشئة والأسرة والحياة السياسية. فعلى النقيض من كل ما تقدم، فقد تمّ الاستثمار بقوة من أجل تغيب القدوة القادرة على الرأي الموضوعي والجريء والقادرة كذلك على قيادة المجتمع. ونعتقد بأن حال المجتمعات العربية متشابه تماماً لوجود ما يمكن أن نسميه بأزمة الذكاء العربي.

خامساً : الاستثمار بقوة في بناء تعليم متين ومواكب للعصر

فعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات المتعاقبة، فإن المدرسة والجامعة توقفتا، تقريبا، عن أن تكونا مصدر حراك وارتقاء اجتماعيين علما وأن المدرسة هي مركز النظام الجمهوري في تونس ومصدر من مصادر مشروعيتها. وهي التي اعتمد عليها في التحديث الاجتماعي والتعبئة السياسية.

فالملاحظ أن هذه الإصلاحات المتعاقبة لم توفر في ربط المؤسسات بمحيطهما الاجتماعي وفي جعلهما أداة مهمة في الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاع الحرج وأسرته في الآن نفسه

فإذا ما انتفت مثل هذه الوظيفة المهمة والضامنة لتوازن المجتمع، فإن ذلك يوشك أن يؤدي إلى اختلال عميق في انتظارات الشباب وأسرهم وفي ردود أفعالهم. فالخشية كل الخشية حينما تخيب آمال الشباب ويستشعر نوعا من استسداد الأفاق الاجتماعية ونذرة فرص الرقي وعدم صدقية الوعود السياسية وفساد نظام الحكم القائم.

فالمجتمع التونسي، محدود الامكانيات بطبيعته، محتاج إلى أن يبقى على مساهمة المدرسة والجامعة في الرقي الاجتماعي حرصا على أحد أعمدة النظام الجمهوري من جهة، وحرصا كذلك على تجنب التورث المفضي إلى الانفجار غير محسوب النتائج من جهة أخرى. وهما اختلفت المقاربات، فإن المجتمع

فمن خلال متابعة متأنية لمضامين الإعلام المسموع والمرئي، ومن خلال قراءة متعمقة في الكتب المدرسية المخصصة لتلاميذ الإعدادية والثانوية - وهي أداة مهمة في عملية النشئة - لا حظنا بأنه لا تكاد توجد إستراتيجية وطنية تهدف إلى الإلءاء من شأن القدوة الإيجابية والعمل على إبرازها وتقديمها بشكل حدائي وعقلاني مقنع يساعد على القبول بها واقتدائها. فالحكم هو وحده القدوة الأولى والأخيرة ولكنه أتضح في الحالة التونسية أنه ليس قدوة. ونلمس مثل هذه الظاهرة في مختلف المؤسسات والهياكل وخاصة في الجامعة حيث نلاحظ أن الجهد الاستثنائي لا يكاد يبرز وغالبا ما يردون اعتبار يذكر. فالكفاءة الجامعية البارزة تغادر إلى التقاعد دون أن تحظى بالاهتمام اللازم ودون أن تتحول إلى قدوة أخلاقية واجتماعية ودون أن تتمتع بصفة المرجع في اختصاصها. فهي تعيش سنوات التدريس نكرة وتنسحب إلى حياة التقاعد نكرة كذلك. ويتطلب مثل هذا الأمر العمل تدريجيا على إيوار الكفاءات والقدوات الوطنية الإيجابية وعلى خلق فرص الحوار بينهما وبين الشباب انطلاقا من آل الإجابة بهذه الشريحة لا يمكن أن تكون سيامية وإيديولوجية فقط وإنما هي كذلك ثقافية. ولعل ذلك ما يمكن أن نسميه من الناحية الاجتماعية بعملية إنتاج النخب والقدوات الوطنية. وهو أمر ضروري بالنسبة إلى شباب تونس راهنا ومستقبلا.

كما يمكن العمل على إدماج النماذج الإيجابية والقدوات الناجحة في مسارات النشئة الأسرية والمدرسية والإعلامية والمجتمعية من خلال انتقاء عينات تمثيلية يتم تبنيها والعمل تدريجيا على إبرازها. وهو ما يمكن أن يعد بحق جزءاً من مشروع تطوير الأداء التربوي والإعلامي في المجتمع التونسي.

كما توصلنا من خلال دراسات ميدانية (5) إلى أن النخبة الإدارية والاقتصادية والجامعية تشعر بأنه لا تكاد تتوفر فرص كافية لعملية المشاركة في صلب المؤسسات سواء في اتخاذ القرار أو في تطوير الهياكل وتحديثها

ومراقبة في الفترة التي تلت الاستقلال سنة 1956، فإن المدرسة كانت وسيلة الشباب للإندماج وتحقيق الرقي الاجتماعي، وهو ما يعترض نسبيا نقص المشاركة؛ إلا أنه بعد سنة 1987 تمطلت تدريجيا المشاركة السياسية، وتمطلت معها وظيفة المدرسة في الإبقاء على الأمل وعلى تحقيق الحراك والرقي الاجتماعيين المنتظرين من قبل الأسر التونسية. كما تراقق انسداد الأفاق مع حالة من تعميم الفساد ونهب المال العام وهتك مبدأ الشفافية والدوس على القوانين والمؤسسات.

فلماذا تراجعت الجامعة التونسية التي كانت تعتبر واحدة من أفضل الجامعات العربية والإفريقية إلى مواقع متأخرة؟ ولماذا غابت عن التصنيفات الدولية الأخيرة؟ سؤلان يستحقان كل اهتمام ودراسة من أجل الحصول على تقويم موضوعي لواقع التعليم والتكوين في تونس

لقد أندمت السلطة في تونس منذ سنة 1987 على مراجعات عديدة في بنية النظام التربوي والتعليمي ثم تنحصر على أنها أفضل ما يمكن أن نصل إليه. ولكننا في الواقع نلاحظ أن المأمول ولم تساعد على مزيد تطوير المدرسة والجامعة، ولم توفر في الواقع، تكوينا يضمن للخريجين أي إشعاع فعلي أو مساعدة على الحصول على موقع عمل في سوق الشغل. فعلى النقيض من كل هذا، أنتجت المدرسة والجامعة في تونس أعدادا متزايدة من الشباب غير المؤهلين للعمل أو بحث مشروع استثماري خاص. فتراكمت بذلك البطالة مولدة حالات الإحباط والغلق والتوتر وخاصة الشعور بانسداد الأفاق، هيأت تدريجيا منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين لحالة الاحتجاج العارمة التي عشناها خلال شهري ديسمبر وجانفي الأخيرين. فمثل هذه الاحتجاجات الاجتماعية ليست وليدة أشهر قليلة وإنما هي محصلة سنوات طويلة من الاحتقان والتوتر والشعور بانسداد الأفاق والإحساس بالتهميش والاحتقار وعدم قيمة الشهادات المدرسية والجامعية في مجتمع اعتبر دوما المدرسة فضاء مقدسا منتجا للرقي الاجتماعي والرفاهية. ولذلك

التونسي محتاج إلى مزيد الاستثمار في تدعيم النظام التربوي والتعليمي والتدريب المهني من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام تحذث هذا النظام وتطوره وتؤمن نجاحته التكوينية وخاصة التشغيلية، فمثل هذه الأولوية لا تنهض بها الدولة فقط وإنما أيضا شركاؤها في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ولذلك فالقطاع الخاص محتاج إلى مزيد البرهنة على هذا الحرص على دعم النظام التعليمي والتربوي وعلى المساهمة في مده بالامكانيات الضرورية التي تضمن نتائج من جهة وقدرته التشغيلية من جهة أخرى.

فقد تراجعت مستويات التكوين المدرسي والجامعي وتراجعت بفعل ذلك حظوظ الشباب الجامعي في الاندماج في سوق الشغل والبحث عن موقع عمل. فالتعليم المثنى والمواكب للعصر ضرورة ملحة لضمان قدرة الخريجين على الاندراج في منطق سوق الشغل والقدرة على التأقلم مع تعقيداتها الجديدة

لذا لم يتحصل الخريج على مثل هذا التكوين اللتين، فإنه يخشى أن يعزّز صفوف الشباب ~~الذين~~ البطال عن العمل، فتختفي بذلك الفوائد ~~التي~~ التعلم ~~الذي~~ الخريج المتعلم، بين الجامعي وغير الجامعي. في حين أن هذه التمايزات مهمة في جميع المجتمعات. ذلك أن المطلوب هو أن تحافظ المدرسة والجامعة على دوريهما في تحقيق التشغيل، - وهو أولوية قصوى- وفي ضمان الاندماج وخاصة المشاركة الاجتماعية والسياسية. فالكرامة مشروطة بالعمل والقدرة على تحقيق الذات والاحساس بالجدوى في صلب مجتمع الائتلاء.

فهما مدخل المشاركة والاندماج والشعور بالانتماء للوطن الأمر الذي يقتضي المحافظة على نجاحيهما التآطيرية. فقد كانت المدرسة، مثلما أسلفنا القول، أمل الأسر التونسية ورهانها وضمانتها الاجتماعية، ويجب أن تبقى كذلك. وتلك هي الوظيفة الأسمى التي يتوجب على المجتمع بأسره الحفاظ عليها.

لذا كانت المشاركة السياسية محدودة وضيئة

حينما تلاشى هذا التمثّل التقديسي للمدرسة وتلاشت معه آمال الشباب والأجيال حصل صدام مباشر بين السلطة السياسية المركزية والجهوية وآلاف الشباب وتنامى تدريجيا الاحتجاج وتحول بفعل التراكم إلى مواجهة مباشرة في ظل غياب الوساطة السياسية والمدنية والجمعياتية الوطنية منها والمحلية. فمن اللافت للانتباه أن أغلب مدن الجمهورية التونسية وقرها لا تتوفر على أي نسيج جمعياتي ولا على حياة حزبية تؤطر التعبير الشبابي وتستثمره بشكل إيجابي يحول دون الصدام المباشر مع السلطة القائمة.

إن مجمل هذه النقائص، بل قل هذه الاختلالات البنوية التي تراكمت على امتداد عقود من الزمن وانضافت إلى أزمة المدرسة والجامعة أدت، في النهاية، إلى اهتراء مشروعية السلطة وإلى تشكل فجوة عميقة بين الحاكم والمحكوم أساسها انعدام المصداقية والشعور بغياب الشفافية والافتقار الراسخ بوجود حالات صيغة من الفساد ومن التلاعب بالمال العام. إذن فهي أزمة مجتمعية عميقة أنتجت هذه الاحتجاجات الهادئة التي ذهبت إلى أقصى مدى ممكن في المطالبة بالتغيير وهو أمر مشروع لا يمكن أن نجادل في مشروعيته، ولكنه يتطلب من أية نخبة سياسية جديدة أن تأخذ في الحسبان عند بناء الاستراتيجيات الوطنية وعند مخاطبة الشباب في تونس الذي لم يعد قادرا على تقبل أي خطاب مخادع يروج الأوهام ولا ينجز أية مكتسبات فعلية. ولهذا يمكن القول إنها مرحلة جديدة لا يمكن التشكيك في مدى أهميتها ودقتها في الآن نفسه تنسحب على الحاضر، ولكنها تشمل، على وجه التحديد، مستقبل تونس الأمر الذي يستلزم عقدا سياسيا واجتماعيا جديدا ويفرض بناء علاقة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع تقطع تماما مع كل أنماط الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق التي ميزت حوالي خمس وخمسين سنة من الاستقلال. فإذا لم يتم استيعاب كل هذه المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية، فإن الخطر ما يزال قائما، ولا يمكن تجنبه بحال من الأحوال بل إنه من المنتظر

أن يعاود المجتمع الاصطدام من جديد بالسلطة القائمة. ولعل هذا ما شجّعنا على التأكيد، منذ الفقرات الأولى من هذه الدراسة، على ضرورة إغماز مراجعات هيكلية عميقة تلغي التراث السياسي السالب وتضع م ركزات علاقة تعاقدية جديدة بين الدولة والمجتمع أساسها التنازل والتفاعل الديمقراطي والشفافية في التسيير وفي التصرف في المال العام. وأما إذا ما اتعدمت هذه الشروط في المرحلة القادمة، فإنه يمكن للمجتمع أن يعاود الثورة دون التكهّن بنتائج ذلك. وبناء على ما تقدم، يمكن أن نؤكد أن المرحلة القادمة هي مرحلة المراجعات الهيكلية العميقة لتقويم التراث السياسي السلبي والوقوف عند مستلزمات معاودة البناء. فالثورة الحاصلة في تونس هي بمثابة إستقلال ثان يتوجب استثماره من أجل إعادة بناء الإنسان التونسي ومعاودة البناء في مختلف مجالات الحياة. فلم يعد الشباب التونسي مثلما كان غير مكترث بالشأن العام بل هو اليوم حريص أكثر من أي وقت مضى على المشاركة فيه وعلى وجود حياة جمعياتية متطورة تلي انتظاراته وعلى أن يكون مواكبا لعصره، سياسيا وفقار وعلميا

الخاتمة :

إن مبعث الفعل والتقدم هو الإنسان وليست الموارد المادية فقط. ثمة حاجة اليوم إلى إعادة بناء الإنسان التونسي من خلال رد الاعتبار إليه وتوسيع دوائر المشاركة أمامه حتى يساهم في العصر مساهمة عقلانية وحدائية ويجسد ما يمكن أن نسميه بالتجديد الحضاري الذي يركز على المستويات التالية :

1 - مراجعة بنية النظام السياسي والاجتماعي في تونس لتدعيم المشاركة السياسية وضمان الشفافية في الأداء السياسي والتصرف المالي والإداري.

2- تجديد بناء الإنسان التونسي وتحديث وعيه وتفعيل مساهمته في العصر ذلك أننا نحتاج إلى مواجهة الأساليب العشوائية والاعتباطية بالاعتدال العلمي والعقلاني

إن مثل هذه الاستثمارات الخمس تمثل الحد الأدنى المطلوب في سبيل سياسة شبابية واجتماعية تطور الإحاطة بالشباب وتؤطره في الاتجاه السليم وتحول دون انخراطه في الفعل اليائس، فعل الانتحار حرقاً. وأما دون ذلك، فيخشى أن يكون مفهوم الشباب مجرد كلمة... (6).

والديمقراطي. وهو اختيار يمكن أن يبرر اعتماداً على أسباب عديدة. فالديمقراطية المتلائمة مع ظروف البلاد ومعطياتها تقتضي الرقابة على الأداء الاقتصادي والمالي ومقاومة الطواغر غير السوية والتأكيد على أن المستقبل يبنى بالتكامل بين أصحاب القرار وقادة الرأي ومكونات المجتمع وفي مقدمتها الشباب.

الهوامش والإحالات

- 1) Emile Durkheim, De la division du travail social Paris, P. U.F., 2004, p. 57
- 2) Charles Right Mills, L'imaginaire sociologique, Paris, la Découverte 1967, p.41 et 47
- 3) أغذت الحكومة يوم 12 جانفي 2014 على عاتقها قبل رحيل الرئيس السابق مسؤولية خلق 300 ألف خطة عمل. وهو ما اعتبره الخبراء ضرباً من الوهم المعتمد.
- 4) La Presse n°24523 du 6 Février 2014, p 1 et 10.
- 5) المصنف وناس، الشخصية التوسية - محاولة في فهم الشخصية العربية، تونس الدار المتوسطية للنشر، 2009، ص 210-240.
- 6) Pierre Bourdieu - La Jeunesse à ce qu'il est, in Questions de sociologie, Paris, Les éditions de Minuit, 1988, p 143, 154

من العالم المسطح إلى العالم المكشوف

قراءة في الثورة التونسية والمصريّة

سامي الشايب / باحث، تونس

مقدمة :

أما النظم العربية فقد استهانت بهذا الشباب على اعتبار أنه مثال للسلبية والتعلق بالمظاهر الزائفة، وفي غفلة عن الإهتمام بالقضايا السياسية والمشاركة المجتمعية ولكن هذا الشباب المستقل كما صنفه البعض ينتفض دفعة واحدة ليصنع "ربيع الشعوب"، وفي غفلة من الرسم عنت موجة هادرة أزاحت عروش الماضي وخلقت حركية سياسية جديدة عجزت عنها أعنى الحركات والأحزاب العربية لعقود طويلة، وأعاد الشعوب العربية لجادة التاريخ وواجهت الأحداث وليصنع ثورة متفرّدة في زخمها وحجمها وبأقل الحسائر. إنها ثورة تفتح أمام الشعوب العربية آفاقا رحبة من الشفافية والتحرر وتقطع مع أساليب الماضي لتعيش الأجيال الشابة في مجتمع ينعم بالحرية ويتطلع للتنمية والمشاركة الفاعلة في القضايا الكونية.

وفي نفس الوقت تضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته، فالقوة الحقيقية اليوم هي بيد الشعوب والشباب المتحرّر وليست بيد النظم الاستبدادية، التي تحالف الغرب معها طويلا وسكت على جرائمها المروعة وسلبها للحريات، "ربيع الشعوب" صنع معادلة جديدة قوامها الشفافية والتوازن في العلاقات الدولية.

لقد كانت أغلب النخب العربية تتحدث طويلا عن إستقالة الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، وتبدي نفورها من هذا الغياب والتعلّم التواصل مع هذه الفئة وانقطاعها التام عن الشأن العام. ولطالما صدح هؤلاء المثقفين آذاننا بعدم قدرة الشباب على التفاعل مع رؤيتهم الخلاقة واستشرافهم الثوري ولطالما أدوا تيرما من بقاء مشاريعهم وتصوراتهم العبقريّة رهن الرفوف والأدراج. ووصل بعضهم لاتهم هذا الشباب بالميوعة والانحلال ودخل في متاهات جلد الذات، واليأس من التغيير والتحوّل الديمقراطي. بينما شن بقية المثقفين وأقطاب العمل الحزبي جام غضبهم على الكرة والسنيما باعتبارها أدوات تلهي الشباب عن متابعة طروحاتهم ومسايرة أشطنتهم الحزبية المهجورة. وشتت أطراف أخرى جام غضبها على الفن الهابط والبرامج التلفزيونية الرديئة محمّلة إياها مسؤولية غياب الشباب عن الحركة السياسية. بل وصل اليأس ببعض النخب العربية للتحالف مع النظم الدكتاتورية والدخول معها في صفقات مشبوهة.

I - العالم المسطح

1 - نهاية الإيديولوجيا وثورة الاتصالات

الشباب والبحث عن الذات :

منذ بداية القرن الواحد والعشرين هبت موجات العولمة هادرة لتطيح بالحوازج الإيديولوجية والنظم الشمولية في أوروبا وتعلن عن ميلاد العالم المسطح (1)، عالم الحدود المفتوحة والتبادل الحر للسلع والبضائع والأفكار والثقافات. وتتم عملية التبادل هذه خاصة عبر الثورة التقنية (الفضائيات، الأنترنت، وسائل الاتصال الحديثة...) وتتميز بالمرونة والسرعة، فإن كانت التحولات الفكرية والاجتماعية في عصور العولمة القديمة تتم من قبل النخب الفكرية والعلمية ثم تنتشر ببطء ضمن المنظومة الاجتماعية والثقافية. فإن موجة التدفقات اليوم هي تدفق ساحق يذيب كل الاختلافات ويسحق كل الخصوصيات، ولكنه لا يتسم بالخبوية والبطء بل بالسرعة والجماهيرية والإنتشار السريع ~~في~~ ^{في} صفوف الشباب.

إن التدفق الإعلامي الكثيف جعل العالم قرية صغيرة تتفاعل فيما بينها ولكنه هدد جذريا الهوية الوطنية لعدة مجتمعات في ظل التنميط والاستلاب، ليجد الشباب العربي نفسه في مواجهة التحولات العالمية التي تصله إلى عقر داره وتتفاعل معها جذريا. ولكن هذا الشباب المنفتح على عصره يشكو على امتداد الوطن العربي من التذبذب وغياب المكانة الاجتماعية، فالشباب يشعر بالتهيش وغياب ثقافة التواصل والإستماع، إذ تحاصره الوصاية والصور المسبقة التي يحملها الآخرون عنه. وأمام اتغلق فضاءات بلاده بمختلف أشكالها أمامه وجد ضالته المنشودة في الشكايات الإعلامية المختلفة والتي أبعدت عنه الأوصياء والمحتكرين ليصيح صوت الشباب عاليا في المابر والمدونات الإعلامية. فها قد حانت فرصه لإسماع كلمته ومناقشة مشاغله

وقضياه بحرية، والعودة لساحات المشاركة والتعالية بدل مخاطر اللامبالاة والسلبية التي راكمها بفعل ثقافة الوصاية والتهيش.

وهكذا صنع الشباب عالمه الخاص وانكفأ فيه وريثا يكتب إعتراف الآخرين بمكانته وجدارته بالقيادة في ظل فشل "عالم الكبار" ووصولهم للعجز التام على كافة المستويات.

- إستقالة النخب :

لقد عجز أغلب المثقفين العرب عن مواكبة العالم المسطح، فقد بقوا سجناء الحواجز الإيديولوجية والتصنيفات الفكرية المتعالية، منشغلين بصراعاتهم ومماحكاتهم الجدلية العقيمة، أما من شذ منهم فقد وجد نفسه إما في السجن ومتأفي الغربة أو خارج السياق ضمن طروحات عفا عليها الزمن. وأمام تراجع صولاتهم وابتعاد الشباب عنهم وتهاوي قيمهم، إنخرط الجميع تقريبا في مشروع السلطة بغية اللهث وراء المغائم والمناصب لينحدر بعضهم إلى مجرد مخبرين للأمن ~~للأمن~~ ^{للأمن} السياسي. وقد تميزت السلطة في العالم العربي بقدرة عالية على تدجين المجتمع المدني والنخب، فهي تعمر الثقافة ورفقتها الراحبة في إضفاء مسحة جمالية وفكرية على نظامها القمعي. وكما يقول يقول عالم الإجتماع البريطاني ستوارت هيل (Stuart Hall) «إن هدف الثقافة الأساسي والجمهوري هو السياسة» (2)، فإن هدف هذه النخب ودورها الوحيد تحول إلى كيفية إضفاء هالة من القيم والحداثة على هذا النظام الاستبدادي لا تتناسب طبعاً مع جرائمه المروعة وتكميمه للأفواه. وبقيت النخب العربية تدور في حلقة مفرغة من إنتاج ثقافة التمجيد والمناشدة والتشبين والإشادة بالزعيم الملهم والمجازاته الرائدة، حتى بنوا أسورا وحصونا بينهم وبين الجماهير العريضة التي انفصلت عنهم وبذتهم. وزاد الهوة اتساعا بإبتعادهم عن الشباب وأدوات الإتصال الحديثة، فعوض أن يعتبر المجتمع المدني العربي عن نبض الشارع وتطلعاته صار

جميعاً برحابة فكره وصواب إختياراته !! . أما النخب المصرية فعادت تبحث عن صراعات وهمية (الصراع مع غزة، إيران، الجزائر...) تعيد بها وزن مصر الإقليمي الذي تهاوى على يد الزعيم الفذ لتتحول مصر من لاعب إقليمي مهم إلى ورقة في يد إسرائيل .

وهكذا سقطت النخبة المثقفة في عين الشباب وابتعدت عن قضايا المجتمع لتفقد دورها الريادي وتحوّل تدريجياً إلى مجرد بوق دعاية يتلقى الأموال والهبات .

2 - النظام العربي وأدوات الشرعية دولة العليشيات :

استغلت النظم العربية بمهارة فراغ الساحة السياسية في ظلّ إسحاب الشباب من المشاركة السياسية وانخراط المثقفين اللامشروط في مشروعها لتعتمد بشكل كاسح على منظومة أمنية متفوّلة تتدخل في كل شئ وترصد الأناس، **بالنخبة** الأمنية الحديديّة كانت سيفاً مسلطاً على **الجميع** لتصمت الأصوات الشعبية وتطفو على السطح **ببرقة** التمجيد والتهليل والمناشدة التي ألقتها أذن الزعيم العربي .

ولتتحول الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى مؤسسات بوليسية، هدفها ليس خدمة المواطن بل رصد تحركات وسكنات أحوانها علهم يخرجون عن السرب وجوقة التصفيق .

وأمام انعدام المعارضة وتدجين المثقفين وانكفاء الشباب سعى النظام العربي لخلق شرعيته من خلال تكوين رصيد مالي ضخم من خلال صناعة رجال أعمال جدد ليس هدفهم تشغيل الشباب وتقوية الاقتصاد الوطني، إنما إحكام سيطرة الرئيس وأعوانه على كافة مفاصل الاقتصاد ولو بالتزوير في المؤسسات الوطنية والقطاع العام بطرق غير شرعية . وإستشرت هذه الإلتهازية لتعم الرشوة والمحسوبية،

مزماراً للسلطة لنرى جهابذة أحزاب المعارضة في تونس مثلاً، منهم من يكتب مجلداً في حوالي 400 صفحة في مدح الرئيس، ومنهم من يناشده لسبع سنوات بدل خمس !! . أما في مصر فقد دخلت الأحزاب الكبرى في صراعات طويلة على الكراسي والمنافع، وتحتطت أساليبهم وآليات عملهم، فحزب الوفد وهو أقدم حزب عربي يعاني من سيطرة أسماء بعينها على المواقع القيادية والتنفيذية، وهي مازالت تعتمد أساليب الباشوات الموروثة منذ العشرينات مع شباب العالم المسطح (الإنترنت، الفضائيات) . أما حزب التجمع الذي يعاني من انحسار طروحاته الإيديولوجية، فعوض إدخال دماء جديدة وتنويع الخطاب وفتح المجال للشباب النشيط والمتفاعل مع عصره والمتحرر من سجن الإيديولوجيات والأفكار المسبقة، نرى الحزب تحكّمه شخصية عشائرية من جيل الخمسينات مثله في خالد محي الدين ومفكرون كبار يدعون لدكتاتورية البروليتاريا، وتطبيق تعاليم لينين وماو مثل رفعت السعيد، هذا في زمن العولمة وتجهيزات القرن الحادي والعشرين !! . مما يثير غفور الشباب ويهيد من بسادهم من هذه الساحة المخلفة إلى فضاءات رحبة تفتح لهم الأبواب على مصراعها، ولا يحتكرها باشوات العشرينات ولا رفاق الخمسينات !! . يقول الباحث يسري مصطفى: «إن الشباب غائب في مؤسسات المجتمع المدني وتجنسد الإشكالية في تمركز عناصر بعينها من شيوخ العمل السياسي على مستويات المشاركة من القاعدة للقمة» (3) .

أما النسيج الجمعياتي في تونس فصار واجهة للسيدة الأولى، وأقاربها للنفوذ للمجتمع وتسويق حضورهم، فتزعمت أغلب الجمعيات النسائية بينما كان أصحاب الرئيس في طليعة الجمعيات الرياضية لتتغنى بهم القوات الفضائية وتصدح المنابر بأسمائهم ليل نهار . وإنحدرت بعض النخب ورؤساء الجامعات في التملق وثقافة المناشدة حدّ الربط بين الرئيس التونسي السابق وأغلب أبطال التاريخ السابقين بل والتفوق عليهم

بدأت تلقى رفضاً داخلياً وتحملاً شعبياً نظراً لما إرتبط بها من ممارسات قمعية (قانون الوطنية في الولايات المتحدة، Patriot Act المضاف للحريات، التفتت على المواطنين، المحاكمات العسكرية، سجن غوانتانامو، السجون السرية، ...). وهنا أخذت الأنظمة العربية هذه الحرب على عاتقها فهي فرصة نادرة للتخلص من المعارضين بكافة أطيافهم ووصمهم بصفة الإرهاب. كما إنها فرصة نادرة للجم أصوات المتقدين لسجلها الحقوقي حيث أننا شركاء في المعركة ونقوم بنفس الممارسات، وورقة أيضاً لايتراز الغرب والظفر بغنائم مالية مجزية لقاء هذه الخدمات.

ومن جهة أخرى قدّمت النظم العربية للولايات المتحدة تمهيدات وضمانات لمحاربة أعدائها في المنطقة، وفتحت أبوابها للقواعد العسكرية الأمريكية وصدرت لها «القط بأسعار بخسة»، وأثبتت ولاءها بتعاونها معها في عملية السلام والضغط على الشعب الفلسطيني، وإقامة علاقات مع إسرائيل وحراسة حدودها وإغلاق كافة المعابر في وجه الشعب الفلسطيني، لتصل الدناة ببعض النظم لمحاصرة الشعب الفلسطيني وتجويعه، في حين قام البعض الآخر بسرقة أموال زوجة الرئيس الفلسطيني وأموال شعبها !! . يكتب د. حسن نافعة كخلاصة لتحالفات أمريكا مع هذه النظم: «إنّ الولايات المتحدة اختارت ان تقف مع قوى الرجعية في الوطن العربي ضد قوى التحديث، ومع النظم العسكرية والاستبدادية ضد النظم الليبرالية أو شبه الليبرالية» (5).

وهكذا دخل الغرب وخاصة إدارة بوش في صمت مطبق تجاه مجاوزات هذه النظم العربية المتحالفة معهم في هذه الحرب العالمية، وعرض مطالبها بتحسين سجلها الحقوقي وتعزيز الإنفتاح السياسي، كانت الإدارة الأمريكية تطلب من هذه النظم مزيد الحزم في تكميم الأقواه ولجم الحريات.

والفساد كافة أوصال المؤسسات والإدارات الحكومية، كل يبحث عن الثراء السريع وملء جيوبه الفارغة. هكذا ولد تحالف السلطة والمال الذي أفرز مليشيات فوق القانون تفعل ما تشاء وتعتب بمن تشاء، بحيث تم امتحان كرامة المواطن، فإن نجا من بطش المؤسسة الأمنية، تلقته مليشيات الفساد والنهب لتسرق عرقه وقوت أطفاله !! . وانهارت الطبقة الوسطى واستشرت البطالة في ظل التفتوت في القطاع العام وهيمنة اقتصاد المضاربة والسوق السوداء.

وهكذا تحولت الدولة الوطنية التي ناضل آلاف العرب بدمائهم من أجل إستقلالها إلى زمرة من المليشيات، ولتنتهي مؤسسات الدولة تباعا وصولاً إلى الجهاز القضائي الذي تحول إلى لعبة في يد هذه المصائب الإجرامية وورقة للتزييف والظلم بيد مؤسسات النهب والسرقة. ويوما بعد يوم كانت صورة الدولة الوطنية تنهار في عين المواطن العادي الذي أصبح فقيراً مهتماً بتمنح كرامته يوماً على يد هذه المصائب الإجرامية والطغمة الفاسدة.

3- التواطؤ الغربي :

منذ سقوط المعسكر الشرقي حدّد الغرب عدواً جديداً، هو الأصولية الإسلامية، يقول سامويل هنتنغتون (Samuel P. Huntington) «من أين سيأتي التهديد للغرب ؟ من العالم الإسلامي حتماً الذي يمر بإعادة إحياء نشيطة ويزداد سكانه لاسيما الشباب منهم الذين يعيشون تحت طائلة الفقر والبطالة، ويتم تعبثهم من طرف الأصوليين» (4).

وزادت هذه النزعة العدائية عقب أحداث 9 - 11، لتتلقف الأنظمة العربية الفرصة السانحة لتزيد من تدعيم شبكتها الأمنية. وأمام فتاني النظم العربية في محاربة العدو الجديد، وجدت الدول الغربية أنظمة تتولى طواعية زمام هذه الحرب المستعرة وتقوم بالمهام «القدرة» بدلا عنهم. خاصة ان هذه الحرب

II - العالم المكشوف :

1 - الشباب والتمرد على الخوف :

لقد انتهت معالم الولاة عند الشباب نظرا لما يراه من استشراف الفساد وتهويي مؤسسات الدولة، وتعاطف دور الميليشيات بينما يعاني هو من الخصاصة والتهميش، فهذا الشباب الذي يمثل أكثر من 50 بالمائة من المجتمعات العربية ، لا يلقى من هذه النظم الا الاستغلال الانتخابي والتجارة بقضاياه بينما يزرع هو تحت شبح الفقر والبطالة، إذ رصدت المنظمات الدولية وجود حوالي 25 مليون عاطل سنة 2010، 60 بالمائة منهم دون سن 25 سنة مما يجعل البطالة في صفوف الشباب العربي الأعلى في العالم (6).

ومع اندلاع شرارة البوعزيزي خرج الشباب العربي مطالبا بحقه في الشغل والكرامة، وحقه في التعبير عن نفسه ومناقشة كافة مشاغله وقضاياه دون وصاية أو تهميش، متسلحا بثقافته العالية وإملاكه للتقنيات العصر (الإنترنت، الفايبر، تويتر، يوتيوب، الفضائيات...)، ووجد النظام البلطجي نفسه في معضلة سياسية، فالعودة البراقة والإعجازات الرائدة والناورات السياسية لم تعد على مستوى الحدث ولا تنطلي على الشباب الصغير، فلقد أثبتت التجارب الشمولية فشل التعميم والتكميم، يقول برجسكي: «إن الشباب يستعصي على السيطرة... لقد نجحت (KGB) في حجب المتطفين عن التيارات الغربية، ولكنها فشلت إلى درجة كبيرة مع الشباب حتى شباب الكموسمول (komosmol)، رابطة الشباب الشيوعي، (7)». فالأفكار والمعلومات تنتشر اليوم بسرعة فائقة ولا يمكن إيقافها أو مصادرتها، فالأفكار كما يقول مارتن لوتر «لا تدفع رسوم جمارك» (8). بينما وجدت المؤسسة الأمنية العربية نفسها في حرج أكبر، فكل رصاصة ستطلقها سوف تجوب العالم (عبر الشبكة العنكبوتية) وتفضح الطبيعة القمعية لهذه النظم.

ولكن النظام العربي لم يستوعب الدرس فقد أطلق

العنان لقواته لإطلاق الرصاص بشكل أعمى والتعامل مع التحركات الشبابية بكل حزم، ولكن الرصاص المتناثر عزز ثقة الشباب وأثبت إفلاس هذه النظم التي ليس لها ما تقدمه غير الرصاصات الطائشة والتهديدات الهستيرية. بينما استعان البعض الآخر بمليشياته وعصاباته الإحرامية لتهاجم على الشباب بالجمل والسيوف. هل تنمي هذه النظم لهذا العصر؟ أم تنتهي للقرون الوسطى وللعصور الهمجية. لقد عزلت هذه الممارسات القمعية النظم عن كل أصدقائه وحلفائه فمن سيدافع عن هذه الممارسات؟ وحتى جوق المطبئين وزمرة المتطفين لم نجد ما تبرر به هذا القتل الأعمى لشباب أعزل مطلبه الوحيد هو الحرية والكرامة. أما في الجانب الآخر فكانت هذه التحركات القمعية فرصة للشباب لمزيد لإثبات نفسه وكسب أنصار جدد، فكل رصاصة وكل شهيد كان يجلب الآلاف لهذه القضية العظيمة. وسقط جاجر الخوف وانهارت صورة المؤسسة الأمنية في غمرة الزحف الشبابي العارم، وتعالى صيحات الحرية والكرامة.

2 - معرفة الكرامة والحرية :

إن العامل الرئيسي في نجاح الشباب في معركته أنه لم يكن يناضل من أجل تطبيق نظريات إيديولوجية أو قضايا خارجية، إنما كان يناضل من أجل حريته هو، من أجل البحث عن مكانة لائقة وموقع متميز يحفظ له كرامته ويضمن له حقوقه. إنه رفض للتهميش وللواقع المتردي الذي انتهت إليه الدولة، ورفض للإحتقار وبحث عن مكانة حقيقية في الداخل والخارج. فالإحتياجات العربية في العهود السابقة كانت تحمل في طياتها بالدرجة الأولى إما تلوينات إيديولوجية أو مطالب خارجية يمكن للنظام الإنضاف عليها بسهولة تامة باستعمال مناورات سياسية أو بوعود إقتصادية وتنموية زائفة. غير أن الشباب خرج هذه المرة رافضا للإحتقار والتهميش عازما على انتكاس مكانته وكرامته من النظام نفسه، إنه صراع حقيقي هذه المرة، يقول فيلسوف الروح والجندلية جورج

فردريك هيجل دائماً: «إن الصراع هو صراع من أجل المكانة والهيبة» (9).

وهو ما يؤكدّه بوضوح عديد الدارسين للظاهرة الشبابية في العالم، يقول هيربرت ماركيز (Herbert Marcuse) «إن مراعاة ماركس على الطبقة العاملة انتهت إلى نتيجة خاوية، ولكننا نعوّل اليوم على فئات أكثر حيوية مثل الاحتجاجات الاجتماعية، الأقليات العرقية، الحركة النسائية وخاصة الشباب، فالشباب شعلة ثورية متقدّنة تستعصي على النظم» (10). ذلك أن الشباب المثقف والحدائي لا يقبل بهتميّه لفترة طويلة، خاصة أنّه متفاعل مع عصره خالي من المكّبات الأيديولوجية والصراعات الوهمية، يعرف طريقه جيداً، وهو طريق التحرر والتنمية ناهذا كل المعوّقات ورفضاً للفشل العارم لهذه النظم التي أوصدت الأبواب في وجهه وأعدمت الأمل للمشروعة أمام مستقبله، إنها ردة فعل ضد الشعور بالاحتقار الداخلي والفشل الحضاري والدولي (11)، وفي ذلك يقول توماس فريدمان «لقد تعلّمنا شيئاً من درس 9/11، إنّ نعمة الشباب العربي ضلّت لا محالة للفقر المادي بل للفقر في الكرامة» (12).

فالتحليل المعمق لحياة الشباب، يخفي صراعا من أجل إثبات الذات، من أجل إثبات القيمة والشعور بالهزة والكرامة، يقول فوكوياما: «إن الصراع الأعظم في التاريخ، هو صراع من أجل «التيماوس» Thymos

(13)، وهو يتمثل بالصراع من أجل الاعتراف والتقدير، من أجل الكرامة وتأكيد الذات، من أجل موقف ما... «إننا لا نستطيع أن نفهم كلية الظاهرة الثورية ما لم نقدّر دور الغضب النفسي المتعلق بالكرامة والمطالب بالاعتراف والتقدير» (14).

وهكذا اكتسح هذا الشباب المتقدّ عروش الماضي ونظمه البالية ليلج إلى العالم المكشوف مكتسباً اعتراف الداخل وإعجاب العالم أجمع. وليصنع من الآن فصاعداً معادلة جديدة للعلاقات الدولية تحتم على الغرب الاعتراف بمكانة هذا الشباب وحقه في التغيير وأخذ المكانة اللائقة به، يقول مستشار الأمن القومي زبنيو برزينسكي (Zbigniew Brzezinski) «إن سياستنا من الآن فصاعداً يجب أن تقوم على احترام التنوع ودعم المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي السليم» (15).

خاتمة :

إنّ الثورة العربية المشتعلة نذك حصون الدكتاتورية والظلم القروني، وتفضح الممارسات القمعية للنظم العربية وتبرز صهم آخر وركات التوت، فأغلبهم كشف عن حقيقة نظامه بقتل شعبه وقصفه بالطائرات والصواريخ، إنها نهاية الأكاذيب الوطنية الزائفة والشعارات التراقية، فاليوم هو عصر الشباب والعالم المكشوف.

الهوامش والإحالات

1) ان المقصود بالعالم المسطح هو حركة العولة التي أسقطت الجدران الإيديولوجية ليصبح العالم فصاً مسطحاً لتبادل التذققات والأفكار بين كافة الشعوب والأمم، وللمزيد انظر كتابات توماس فريدمان، والقسم الأول من كتاب سامي بن الشريف الشاب «بالكشف» الكرة والدولة والمجتمع»، وهذا القسم بعنوان «العالم المكشوف والعالم المسطح» الذي يشرح هذه الظاهرة وعلاقتها بالثقافة الجماهيرية (كرة، اعلام، سينما) ويتقد فيه بشكل جريء علاقة الكرة بالدولة في تونس والعالم.

- 2) Hall, (Stuart) Representation: Cultural Representations and Signifying Practices, Paperback, 1997, p.56
- 3) يسري (مصطفى)، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، دار ميريت، 2002، ص 183
- 4) سمدي (محمد) حول صراع الحصارات حوارات ومقالات مختارة لهنتفتون، إفريقيا الشرق، 2006، ص 39.
- 5) ناعمة (حسن) المثقف العربي والأمير الأمريكي فؤاد عجمي نموذجاً، المستقبل العربي عدد 289 مارس 2003، ص 49.
- 6) تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2010.
- 7) Brzezinski (Zbigniew), The Choice - Domination or Leadership, Basic Books, 2004, p 42
- 8) دبيري (دريجيس)، محاضرات في علم الإعلام العام، ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد، دار الطليعة 1996، ص 214
- 9) فوكوياما (فرسيس)، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشبح، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 1999، ص 167.
- 10) Kellner (Douglas) Herbert Marcuse and The Crisis of Marxism, McMillan Publishers, London 1984, p.47
- 11) «وهي الفكرة التي يرددها الباحث توماس فريدمان في كتابه» (Longitudes und Attitudes 11/9) «الذي ترجمه محمد طعم تحت عنوان «العالم في عصر الإرهاب»
- 12) فريدمان (توماس)، العالم في عصر الإرهاب، ترجمة محمد صعم، مشروبات الحمل، 2006، ص 197.
- 13) التياموس (Thymos) هي كلمة يونانية تعني الكرامة والقدرة الاجتماعية. يراها فرنسيس فوكوياما في كتابه «الإنسان الأخر» حيث يربط بين التواتر في التاريخ، وخلق المحرك الأساسي للتواتر الشعبية وحتى للصراع بين الأمم
- 14) عباس (فيصل)، الدولة وأبغ معاصر حدة حق وقوة، دار نهج للنشر، 2008، ص 403
- 15) Brzezinski (Z), The Choice - Domination or Leadership, op cit p 88

تأملات في الثورة التونسية تونس والانتقال الديمقراطي، التحديات والآفاق

رمضان بن رمضان / باحث تونسي

I - إرهابات الثورة :

ما انفكت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية ترفع حقيرتها بالصياح حول ما يحدث في تونس من انتهاكات صارخة لكل القيم الإنسانية ولا سيما في وجه دول الاتحاد الأوروبي التي كانت تمنح النظام في تونس صفة الشريك الأفضل وهي تعلم جيدا ما كان يفعله، وكانت تفسد أذاه ونحو مآذنها والأسس التي إمنت عليها أطمئنتها، أسس الديمقراطية وحرية التعبير والعدالة في مختلف عملياتها. لقد استطاع النظام أن يرفع في وجهها فزاعة الإسلاميين والتطرف والإرهاب ويخوفها بالمثل الجزائري وما آل إليه... إنه التفاف بعينه وإنه منطق المصالح الذي ساد كل منطق.

- إن الإرهابات التي كانت تؤثر على تهزل النظام وبلوغه مرحلة الوهن والضعف وانسداد الآفاق وتآكل طروحاته وانقطاع تواصله مع الشعب كثيرة ومتنوعة، المؤشر الأول ظاهرة الهجرة السرية أو ما يعرف بـ«الحرقان» وهي ظاهرة ما انفكت تتسع، فالسنوات الأخيرة شهدت تزايدا في عدد العاطلين وانتشارا رهيبا للبطالة التي تفشت لدى فئات عديدة من المجتمع ولا سيما أصحاب الشهادات الجامعية. لقد

للتحولات التاريخية الكبرى في تاريخ الشعوب، إرهاباتها، المذرة بحدوثها. وإن لفعل التراكم دوره في إحداث النقلة النوعية المرجوة. لم تكن تونس ومنذ ثلاث وعشرين سنة ساكنة، هادئة وهدوء كما كان يصورها الإعلام المجتر لخدمة السلطة وكما كانت تروجها السلطة نفسها عن نفسها، في مختلف المنابر المحلية والدولية.

إن السطح لم يكن سوى ذلك المظهر الخلب الذي كان يحتقن في باطنه اعتمادات ذات بعد اجتماعي وسياسي وثقافي محركها وقادحها شتى صفوف الظلم والفقر اللذين لامسا كل جوانب الحياة. لم يكن منطق الإلغاء والإقصاء والتهميش في كل مظاهره، والذي مارسه النظام السابق على امتداد ما يزيد عن العقدين بخاف عن كل ذي بصيرة ولم تكن سياسة الترويع والتخويف الممارسة على كل أطراف المجتمع ولا سيما قواه الديمقراطية والإسلامية، غالبة عن كل من ألقى السم وهو شهيد

عجز النظام على معالجة الظاهرة وظلّ يخفي الأرقام الحقيقية لعدد العاطلين وي طرح بدائل واهية سرعان ما كشف الواقع زيفها.

- المؤشر الثاني هو ظاهرة العنف في الملاعب والتي استمحلّت وأصبحت شرارة العنف تندلع لأتفه الأسباب، أصبح فضاء الملاعب متنفّسا للظلم والقهر المحترّين على امتداد ما يزيد عن عقدين من الزمن، إنه عنف مؤهّ لأنه احتجاج مقنّع ذو خلفية اجتماعية وسياسية، احتضنته الفصائد الرياضية التي أصبحت بدلا عن الفضاء السياسي أي بدلا عن الشارع حيث من المفروض أن يمارس فيه الشعب حقّه في التظاهر وفي الاحتجاج وفي التعبير عن رأيه على أكمل وجه.

- المؤشر الثالث هو هروب الرياضيين الدوليين والتحاقهم بالبلدان المنظمة للتظاهرات الدولية. لقد كانت الظاهرة صادمة للرأي العام التونسي ولكنّها كشفت الوجه البائس للنظام الفاسد، فهؤلاء الرياضيون ولا سيما الذين يتمون إلى النخبة في الرياضة القدية كالعاب القوى والملاكمة والمصارعة ورغم ما قدّوا في سبيل تحقيق نتائج تفخر بها تونس، استغلّتها النظام لتلميع صورته، إلا أنهم قوبلوا بكنز الجميل فصّدت في وجوههم سبل العيش الكريم وكانت شهادتهم تدمي القلوب لما تعرّضوا له من صنوف الإهمال والإقصاء، فهم يتمون في أغلبهم إلى عائلات فقيرة، وكانوا يحملون بأن اتّماهم إلى النخبة سيّج لهم تحسّين أوضاعهم الاجتماعية ولكن آمالهم تبخّرت وذهبت سدى.

- المؤشر الرابع هو أحداث الحوض المنجمي في مدينة الرديف من ولاية قصّة حيث تجلّى الفساد الذي ينخر أجهزة الدولة في أبشع صوره. إن هذه المنطقة المهمشة منذ العهد البورقيبي، ظلت متاجم الفسفاط فيها الملاذ الوحيد لشبائنها من حيث توفير مواطن الشغل، إلا

أن النظام المخلوع القائم على المحسوبية والرشى، عمد كمادته إلى تشغيل أشخاص من خارج هذه الولاية مستفزا في ذلك مشاعر السكان ومقاما من أوضاعهم الاجتماعية البائسة. لقد تمكّن النظام من قمع تلك التحركات الاحتجاجية بقوة الرصاص فاستشهد أربعة شبان وزجّ بالعديد من المساكين في السجون وظلّ الوضع بالرديف محتقنا إلى حين اندلاع الثورة وحتى إلى ما بعد ذلك.

تلك بعض الإهصاءات وليست كلّها، التي توجّت بإقدام الشهيد محمد البوعزيزي على إحراق نفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010، فكان ذلك الحدث الفارق في تاريخ تونس الذي أعطى شرارة الثورة والتي امتدّ لهيها أولا في المناطق الأشدّ فقرا والتي عانت على امتداد عقود من انعدام التنمية ومن التهميش والإقصاء، أعقب ذلك سيدي بوزيد، القصّرين، تالة، ... ثمّ اشتدت جنوبا فوسطا ثمّ شمالا لتتوجّ بانفجار النظام وقرار الرئيس المخلوع في يوم تاريخي خالد أنّه يوم 14 جانفي 2011.

لقد رفض محمد البوعزيزي أن يهان بتلك الطريقة التي تعرفها جميعا، فأضرم النار في جسده ليحرق ويحرق معه عهدا كاملا ونظاما دكتاتوريا. ولعلّ من الشعارات البليغة التي صاغتها الذائقة السياسية التونسية والتي راكمتها عبر سنوات من النضال، شعار «بالع متحوّل بطيح بالتحوّل».

إن كلّ هذه المؤشرات مجتمعة ليس باستطاعتها أن تفسّر ما حدث لأن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية توجّهنا لحتمية وهمية وتضعنا أمام تصوّر ميكانيكي للمراكمة والانقطاع.

ثورة تونس مفاجأة، حتى لمن أطلقوا شرارتها، لقد اندلعت في زمن انسحب فيه مفهوم الثورة من فضاء تفكيرنا (1) لقد انطلقت شرارة الثورة من زاوية ميتة،

الثوري بنسق متسارع ولعلّ من أبرز خصوصيات ثورة الكرامة أنها أسرع ثورة في التاريخ وهذه السرعة لها استيعاباتها واستحقاقاتها لأنها ستفرض حتمية الاستجابة لمطالباتها بنسق سريع يوازي سرعتها في تحقيق أكبر أهدافها وهي الإطاحة برأس النظام، إن الثورة في تمّدها على ذلك النسق، انتقلت من الأطراف نحو المركز وتلك أيضا إحدى خاصياتها فهي في ذلك نقيض لما حصل في مصر حيث كان اندلاعها من العاصمة باتجاه باقي الأقاليم. لقد اكتسحت مدن الدّاخل المهتمّش منذ عقود ثمّ تحدّت باتجاه المدن الساحليّة، ورغم أن شعاراتها في البداية كانت ذات متزع مطلبّي، إلا أنها وهي تراكم نضالاتها وتدفع في سبيل ذلك أرواحا طاهرة زكية كان عودها يشتدّ ويكتمل وعيها وتضخّ الرؤية لديها فتدرك في لحظة ما أنّ حتمية تغيير النظام هو قدرها، وأن طموحاتها المشروعة تقتضي أسلوبا جديدا فكان شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» الذي رددت صدها كافة نواحي البلاد وكلّ ربوع الوطن يعني القطيعة مع الماضي ولأنّ زمام الأمر أصبح بيدها لتكرّس بنفسها مطالبها المشروعة في الحرية والكرامة والديمقراطية. لا بدّ إذن من نظام سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي جديد، تصوغه النخب الثقافية والسياسية، بعد أن أتاحت لهم الثورة منعرجا تاريخيا ووضعتهم أمام مسؤولياتهم حتى يكونوا أوفياء لدماء الشهداء ولروح الثورة ولزعتها التواقفة في إحداث الطفرة النوعية المولدة للمختلف والمغاير، تتفاعل مع العصر بمسؤولية وتسترجع ملامح هوية ضائعة وانتماء هلامي كرسه الأنظمة الدكتاتورية على امتداد عقود.

لقد كان للقمع والاضطهاد المسلّطين سواء على اليسار أو على الإسلاميين - وإن نالهم منهما القسط الأكبر- أو على الليبراليين وكذلك لسياسة تكميم الأقواء التي مورست على امتداد عقود من الزمن أثرها

هي منطقة خارج مجال مراقبة النظام. والفجأة التي تعني في اللغة «ما هجم عليك من أمر لم تحسبه» فجأة تستبدل كليا وفي مدة وجيزة ما كان يبدو من خصوص بعضيان واضح ومعتّم. سيكون لهذه الشرارة، من بعد اسم الفداء محمد البوعزيزي. يقول فتحي بن سلامة في مقالته: «فجأة كانت الثورة».

حين نصغي مليا إلى الكلمات التي يشرح الشارع التونسي هتة في علاقة بما صنعه البوعزيزي نتوقف عند دال يتردد لديه كالتلازمة: القهر. إنه لفظ مربع ينتمي إلى سجل القدرة في أعلى درجاتها، القدرة على إخضاع شخص ما وإحالة إلى العجز التام، من جذر (ق،هـ،ر)، اشتق اللفظ الذي يشير إلى الغالب الجبار أو القهار (وهو من أسماء الله) واشتق اسم القاهرة (يعني الحاضرة الظاهرة) ومن الغريب أن مادة (قهر) في العربية الكلاسيكية تعني فيما تعنيه «اللحم إذا أخذته النار فسال ماؤه (2)».

البوعزيزي هو انتفاض رجل ريفي/قروي/بهدليّ من جهة معزولة على نرجسية «الفهولة» أخلق لها من «التدوير» الجماعي، يستند بلا ريب على شروط اقتصادية واجتماعية سابقة ولكن تلك الشروط كان من الممكن أن تبقى في حالة خمول، دون أن تتحول إلى مسار لا رجعة فيه. هو مسار الثورة.

II- في خصائص الثورة التونسية :

الحركات الاجتماعية المولدة للتغيير الجذري -ملاع تؤسس لخصوصياتها من ذلك حجمها- أي عدد المشاركين فيها ومدىها هل هي حركة محلية أم عالميّة، ومدّة بقائها أي هذا الزخم الذي تحمله في أحشائها وقدرته على إيصالها إلى أهدافها، ثمّ النظر في هذه الأهداف هل هي موجّهة نحو تغيير الأفراد أو الأنظمة، في تونس امتدّ الحراك الاجتماعي

إلى غمّ وتناقش. إلا أنّ ما حدث في تونس له خاصيّة أخرى وهو أنّه ذو طابع ديمقراطي بامتياز، إنها ثورة بدون رأس - وهي من هذا المنظور تقع في صلب الثقافة الديمقراطية الحديثة. غاب «الزعيم» وغاب «الحزب الثوري»... عن قيادة الجماهير فاندفعت كاللوح الهادر متسلّحة بإرادة قويّة وعوي بمقتضيات المرحلة. غابت «الكاريزما» والتي كانت في تجارب أخرى تحمل في جيناتها فرضية إمكانية استعادة المستبد المطلق أو حتى المستبد العادل. لئن كانت ميزة ثورات القرن العشرين أو التحولات السياسية الكبرى أنها أنجزت بزعامات كخاندني وديغول والحميني فإن ثورات القرن الواحد والعشرين على الأقل كما افتتحناها في تونس وكذلك الأمر في مصر كانت بدون زعامات ولا أحزاب.

إنّ ثورة تونس هي ثورة الكرامة، فليست انتفاضة جيايع، فليس بالخبز وحده يعيش الإنسان، والإنسان إذا جاز كان لا يشر بل يبحث عن أكل، ولكن الإدلال المصحوب بالحرمان المادي المتأتي من الفساد يجعلك تشعر حينئذ بأن الفقر ظلم وليس قدراً فتنفض على ذلك. ثورة تونس ثورة شعبية بامتياز بل هي ثورة مجيدة Une Glorieuse Révolution.

لقد كان لامتناع الجيش الوطني عن إطلاق النار على الجماهير والتحامه معها وكذلك انضمام الاتحاد العام التونسي للشغل مبكراً إلى الانتفاضة فدعمها وساندها وتبنى مطالبها. هذان العاملان كانا حاسمين في إنجاح الثورة وجعلها تحقق أبرز أهدافها وهي الإطاحة برأس النظام.

إنّ طبيعة المجتمع التونسي المتجانس، مجتمع عربي مسلم سني مالكي، لا توجد به طوائف ولا ملل ساهمت في التفاف الجماهير حول جملة من المطالب شكّلت إجماعاً وطنياً. لقد تجلّى هذا التجانس كذلك

البالغ في جعل جبل السبعينات والثمانينات من مَرَوَا بالجامعة التونسية وانخرطوا في ذلك النضال الطلابي وتشبعوا بمختلف الرؤى الأيديولوجية: قومية وإسارية وإسلامية مع كل تفرعاتها من خلال حلقات النقاش الملتبّه التي تصل إلى حدّ ممارسة العنف فيما بينها، إلا أنّها شكّلت وعياً سياسياً رافقاً كان هو صمّام الأمان لأغلبها وأكسبتها مناعة داخلية استطاعت تلك الأجيال أن تنقل إلى أبنائها ذاك الإرث النضالي لتحصنهم ضدّ سياسات النظام القائمة على استقطاب الشباب ومحاولة تجميعه وذلك بتغيبه عن همومه الحقيقية وعن المشاكل التي تعاني منها البلاد.

لقد كوّنت سياسة النظام حالة من الانفصام الحاد بين الشعارات الخلاّية المرفوعة والواقع البائس الذي عشناه. إنّ هذا الانفصام ساهم في كي الوعي لدى الفئة العظمى من الشباب أبناء جبلي السبعينات والثمانينات فراحت تبحث عن فضاءات بديلة لحالة الاختناق التي تعيشها -تعتبر من خلالها عن بؤسها وعن أحلامها وحتى عن هذيانها واستمر بها فكان فضاء الاتصال الاجتماعي Facebook الخاصّة التي صاحت الوعي وبلورت الأهداف وحدّدت المصير، فإذا نحن أمام معادلة جديدة خلاّقة -لم تكن تخطر ببال النظام ولو لحظة واحدة- إنها معادلة العالم الافتراضي Le virtuel يحرك الواقع Le réel ويؤثر فيه بل يغيّره تماماً. هذا الفضاء / الرحم شكل نواة الثورة المباركة.

يصف البعض ثورة تونس بأنّها ثورة تاريخية ليست على شاكلة سابقة ولا هي مستنسخة عن تجربة سابقة وهي كذلك، ولكن أن نصفها بأنها ثورة ما بعد حداثة، صحيح فهي في مستوى التحقيب التاريخي الغربي تقع في مرحلة «ما بعد الحداثة» ولكن في واقعنا التونسي والعربي هل عرفنا الحداثة في بعديها الفلسفي والاجتماعي أم أنّ مجرد إغجاز الثورة بوسائل ما بعد حداثةيّة يبرّئه ليكون كذلك: إن المسألة في نظري تحتاج

الإسكاف بالسلطة وصياغة نظام جديد قائم على دولة القانون والديمقراطية، مع إعلام حر وقضاء مستقل وإدارة نزيهة، لن يتسنى ذلك إلا حين يصير الثائرون على أن ثورتهم تعطيتهم المشروعية للذهاب بأحلامهم حداً قصياً. فالثورة تستمد مشروعيتها من ذاتها لأنها تؤسس ذاتها بذاتها وكلّ ما تتخذ من إجراءات يكون شريعياً بمقتضى المطلق الذي يحكم الثورات عادة. من ذلك ممارسة نوع من العنف الرمزي بغاية حماية الثورة ومراقبة الأداء السياسي للحكومة الانتقالية، وقد يتخذ هذا العنف شكل مؤسسة تتولى احتضان الثورة وتكون مثلة لكافة أطراف المشهد السياسي والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وممثلين عن مختلف الجهات بالبلاد، ولا سيما تلك التي كانت الوقود لهذه الانتفاضة.

إنّ هذه السلطة المضادة le contre pouvoir تتجلى في الإعتصامات والمسيرات، وهي تعمل على تصحيح المسار وضبط البوصلة إزاء الضبابية التي تلف أداء الحكومة وقراراتها لمرئكة ومواقفها المترددة إزاء حملة من القضايا تهتم الشأن العام وسيادة الدولة.

لقد جاءت الثورة لتنتقد الدولة من احتكار النظام السابق لها وتعيد لها ألقها ويريقها. من أجل ذلك ستظل الثورة ساهرة تلاحق فلول النظام السابق التي قد تلبس لبوساً جديداً مخادعاً. لقد أثبت شباب الثورة وعياً راقياً وبقظة متوثبة في متابعة مجريات الأحداث سواء في الدّاخل أو في الخارج. إنّ لثونس تراثاً عريقاً قائماً على بيروقراطية عقلانية تسير الإدارة مؤسسات ميامية تشتغل في استقرار نسبي، مؤسسة الرئاسة والحكومة والبرلمان والإدارات المحلية وأجهزة الأمن، وغير ذلك من المؤسسات التي تمثل صمّام الأمان إزاء أولئك الذين يهددوننا بين الفينة والأخرى بالقرع وانهايار الدولة، والأهم من كل ذلك هو وجود كفاءات عالية في مختلف المجالات والميادين

في مجموعة من السلوكيات الحضارية قلّ نظيرها في ثورات سابقة، من ذلك الامتناع عن الانتقام بكل أشكاله، فكّلما مرّت الأيام انضبطت الجماهير أكثر وانضحت الرؤية لديها وعملت على تحقيق مطالبها بوسائل حضارية.

III- آليات الانتقال الديمقراطي :

إنّ ما وقع في تونس يمكن أن ننته بثورة مقنوعة «une révolution inachevée» لأنها استطاعت أن تطيح بالرئيس ولكنها كانت تفتقد إلى إيديولوجيا - للثورة تعريفات متعدّدة ولكن القاسم بينها ينطبق في جزء كبير منه على ما حدث في تونس.

الثورة هي تغيير مفاجئ وعنيف في البنية السياسية والاجتماعية للدولة يحدث عندما تثور مجموعة ضدّ السلطات القائمة وتمسك بزمام السلطة» (3).

إنّ ثورة تونس لم تستطع إلى حدّ الآن أن تغيّر بمفاتيح إعادة رسم المشهد السياسي، كما تفصح الهجاءات لتصرف بالوكالة عنها. فعلاقات الهيمنة الاقتصادية والسياسية مازالت قائمة ولربّما ستظل مفتوحة في المدى المنظور فلا أحد يستقص ما تمّ تحقيقه وأساساً فيما يتعلق بالتخلص من نظام استبدادي (4).

إنّ هذا التوصيف للثورة في تونس يقتضي من قواها الحيّة أن تكون حذرة ومتنبهة إلى المخاطر التي تهددها. فالثورة المضادة يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة وتلتحف بعبادة الثورة لتطمئن من الحلف، وذلك حتى تجهض أهدافها فتتخذ مبدأ الثورة وتشكك في وجاهتها. إن قوى الردة هذه ستعمل على سرقة الثورة من أصحابها وذلك بالدفاع عن الشرعية القديمة التي قد تنتمص أدواراً جديدة مختالة.

فمسار الثورة ينبغي أن يظلّ مستمراً إلى حين

القادرين على توفير استمرارية الدولة في ظل أي ظرف طارئ. هذه الكفاءات هي القادرة على إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي والوصول بالثورة إلى بر الأمان.

إنّ عملية تطهير ما تبقى من بقايا «النظام السابق» تستدعي اليقظة المستمرة، لأن أولئك قد بسطوا أذرعهم في كافة زوايا الدولة. إنّ الدولة الجديدة ينبغي أن تؤسس على الحق، وعلى أسس سليمة تضمن لها الاستمرار وتقيها شر الوقوع في الانحرافات والمزالق.

إنّ عملية الانتقال الديمقراطي تستوجب تأسيس شرعية دستورية جديدة. لا سيما وأنّ المختصين في القانون الدستوري يرون أن دستور سنة 1959 قد انتهت مفاعيله منذ 19/03/1975 أي عندما أصبحت الرئاسة مدى الحياة وهذا يتناقض مع أي دستور جمهوري لأنه يلغي حق الترشح وحق الانتخاب. فالثورة اليوم مطالبة بالتأسيس لمحمورية الثانية وذلك بتكوين هيئة تأسيسية دستورية حديثة تقطع مع الدستور القديم وتنظم بصفة وقتية السلطة والحكم في البلاد. إنّ تمكين الشعب من تقرير مصيره هو الشرط الضروري للمرور إلى مرحلة جديدة فالشعب سيد نفسه وهذه السيادة تتجلى في انتخاب جمعية وطنية تأسيسية للخروج من المازق الدستوري الراهن، وتتولى هذه الجمعية تجسيد اختيارات الشعب في نص دستوري جديد. ولا سيما شكل النظام السياسي الذي سيحكم البلاد. كما يمكن للجنة الإصلاح السياسي أن تتوسع وتعمل مع بقية أطراف المشهد السياسي ومختلف مكونات المجتمع المدني لصياغة مقترحات تهدف إلى تعديل بعض المجالات القانونية على غرار مجلة الصحافة والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب.

إنّ مجلس حماية الثورة والذي يضم في مكوناته أحزابا سياسية وجمعيات حقوقية وجمعيات مدنية وممثلين عن مختلف الجهات يمكنه أن يدافع على مطالب التونسيين.

وقد جاء في البيان التأسيسي للمجلس الوطني لحماية الثورة أن المشاركين اتفقوا على أن يكون للمجلس سلطة تقريرية وذلك بأن تتولى السهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها، كما أنّ له الحق في مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال وإخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتزكية الهيئة. كما طالب البيان أيضا بإعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحياتها وتركيبها حتى تكون حصيلة وفاق على أن يعرض آليا ما تطرحه من مشاريع على المجلس للتصديق عليها.

تلك أهم ملامح البيان التأسيسي للمجلس الوطني لحماية الثورة وتلك أهم المبادئ التي التفتى حولها المشاركون إليه وهي مبادئ اثار جدلا كبيرا في الأوساط السياسية، تلك ولاسيما تلك التي تشارك في الحكومة وكذلك لدى بعض أخصائيي القانون الدستوري الذين رحبوا بالمجلس ولكنهم أبدوا خشيهم من أن يتحول إلى سلطة تشريعية على أنه بوسعه أن يكون سلطة مضادة (6).

إنّ المجلس السياسي الراهن يشهد حاليا حالة من التجاذب بين منطق الدولة ومنطق الثورة بطريق بين نسق في اتخاذ المبادرات اللازمة وتذبذب واضح في القرارات، وبين نسق الثورة القائم على وضوح الرؤية وعلى امتلاكه خارطة طريق تفضي بها إلى تحقيق أهدافها. إن الخروج من هذا المأزق هو أن يجد المنطقان أرضية مشتركة، تكون فيه الدولة بما هي وعاء يجسد فيه النظام السياسي الجديد خير مجسد لآمال الثورة وأحلامها.

1) فتحي س سلامة "محنة كانت الثورة" مختار الحلفاوي، نشر على موقع الأوان بتاريخ 12/02/2011

2) المرجع نفسه

3) Une révolution «C'est un changement brusque et violent dans la structure politique et sociale d'un état qui se produit quand un groupe se révolte contre les autorités en place et prend le pouvoir » Nouveau Larousse Encyclopédique, Dictionnaire en 2 volumes, Ed Larousse, Paris 1994 vol2, page 1344

4) حوار مع د مهدي مبروك، حريدة الشروق التونسية، بتاريخ الأربعاء 02 فيفري 2011، ص 22

5) Dominique Colas, Dictionnaire de la pensée politique, Larousse Paris 1997, P 237

6) انظر جريدة الصباح عدد 19887 / السنة 61 تاريخ 26 فيفري 2011 ص 9



فلسفة الثورة التونسية

الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات

زهير الحويلدي / باحث تونسي

«إنّ الثّورة هي الانتشال الإقليمي المطلق عندما تغدو دعوة إلى أرض جديدة أو شعب جديد». (1)

استهلال :

في الأرشيف والمتحف وتم استبدالها بمفاهيم الإصلاح والتحديث والمقاومة والصور والممانعة، ولكن ما يلفت النظر من هذا هو تزايد التفاؤل لدى البعض من الناشطين والمثقفين المستقلين وتبني بعض التيارات شعارات راديكالية وأفكاراً قصوى ومطالبتهم بالتعددية ومناداتهم بالتنوير الجذري والعصيان المدني والتمرد السلمي والقطع مع الماضي.

إذا كان العنوان هو "فلسفة الثورة التونسية" فإن صياغته بهذه الكيفية تطرح العديد من المحاذير والصعوبات التي يجب على الفكر الحادق الانتباه إليها واستنطاقها واستكشاف مسلماتها الضمنية، وأولها هو الحديث عن وجود ثقافة فلسفية للثورة التونسية فخذتها ورافقتها وأفضت إليها واستند رجال الانتفاضة على مخزون فكري ثوري، أما الصعوبة الثانية فتبرز في الدعوى بإمكانية فهمها واستنباطها وتحديد مجموعة أفكارها والقبض على جملة المبادئ التي وجهتها، والصعوبة الثالثة هي الزعم بالاستفادة من هذه الفلسفة

ما نعترف به منذ الوهلة الأولى أنّ تجربة الثورة ليست مجرد فكرة طوباوية ولا من خطأ الفلاسفة بل اختصاصهم المميز وشغلهم الشاغل وحلمهم الدائم، يزدون في لهيبها كلما واتت الظروف ويسمحون لها بالانتقال من وضع منكمش إلى آخر متضجر، على الرغم من أنهم لا يقدونها بصفة ميدانية ولا يقفون وراء اندلاعها بشكل مباشر وإنما يكتفون فقط بالتنظير لها بشكل مسبق والمشاركة فيها بطريقة معينة. وعلاوة على ذلك يعتبرون أحداثها ومجريات أمورها ومآلها المادة المفضلة للتخلف واستخلاص العبر والدروس.

غير أن ما يثير الدهشة ويدعو إلى الاستغراب هو أن الفاعل السياسي التونسي تراجع عن مقولة الثورة وأسقطها من حساباته منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وانتكاسة المشروع القومي وحالة التخويف من التيار الاسلامي وبعد إلقاء تراث الثورات الفرنسية والأمريكية

الثورية على الصعيد المجتمعي والحقوقي في أحداث القطيعة التامة والعود على بدء.

يكن هاهنا تذكر ما قاله نجيب محفوظ في روايته ثرثرة فوق النيل من كون الثورة يخطط لها الدهاء وينجزها الشجعان ويغتمها الجبناء، وإذا كان العنصر الثاني من القول ينطبق على الثورة التونسية وخاصة الشجاعة التي تحلى بها الثوار والارادة الصلبة التي تسلم بها الشعب في التعامل مع التطورات فإن العنصر الأول الخاص بالتخطيط والدهاء غير متأكد لأنها ثورة مفاجئة ولم يتوقع بها أحد وذلك لقوة القبضة الأمنية وضعف المعارضة وتشبثها، في حين أن القسم الثالث مازال محل أخذ ورد ومن أمور المستقبل يقتضي الانتظار والتدخل والتدبير وتحقيق الوثبة الجدلية بين النظر والعمل.

عندئذ تطرح ثورة الأحرار الاشكاليات الآتية: كيف اندلعت الثورة في الرقعة الجغرافية المغاربية المسماة في الماضي بإفريقية؟ وأي سر أخفته عن الأنتظار وحقت به المفاجأة؟ وماهي العوامل والظروف التي ساهمت في تفجر الثورة؟ ولماذا الآن وليس بالأمس؟ ولماذا وماهي القوى المساهمة والمؤثرة فيها؟ وهل توجد وسائل مميزة وآليات خاصة ساعدت على نجاحها؟ وماهي الاستباعات التي سيجنيها الشعب والمجتمع منها؟ وكيف يجوز لنا الحديث عن تداعيات هذه الثورة على المنطقة المجاورة العربية والإسلامية؟ وهل يفترض أن تعرض للالتفاف من الداخل عن طريق القوى المحافظة؟ وماهي التحديات التي تواجهها من الخارج؟ وهل يمكن التفاوض بمستقبل لهذه الثورة ويوجه مختلف لئوس الخضر؟

ما نراهن عليه هو تفادي الحكم المسبق والقراءة السطحية والمقارنة الخاطئة لهذه الثورة مع غيرها من الثورات التي حدثت في الماضي وفي سياقات اجتماعية مختلفة وما نعمل على تحقيقه هو محاولة فهم ما حدث من هبة شعبية وانتفاضة اجتماعية وزوال سياسي أحدثت منعطفًا في التاريخ سوف يؤرخ لما قبله وما بعده بالنسبة

إلى القضاء الجيو- سياسي للمنطقة وما نحرص عليه هو التفكير في شروط مساهمتها في صناعة مستقبل أفضل للوطن والفكر.

1- دوافع الثورة :

ولا يكمن مفهوم الثورة ... في الطريقة التي تنجز بها... وإنما في الحماس الذي تم فيه التفكير فيها على سطح محايطة مطلق (2).

من كان يتابع الأوضاع في الوطن خاصة وفي العالم العربي عامة يتباه الغثيان ويشعر بالحسرة واستحالة نفلة شيء من مكان إلى آخر واستبدال فكرة واحدة بغيرها ولم يكن يدري ما آلت إليه الأمور بسرعة ومباغة شرارة الثورة للجميع، على الرغم من أن هذه الحقيقة التاريخية مثلت حلم أجيال عديدة منذ الاستقلال ومطلب السليحين والمثقفين عند حدوث الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بل ان هناك من الطبقة السياسية من غادر الدنيا دون أن يرى هذا الحلم يتحقق بعد إيمانه الشديد بأن ذلك يمكن في الديار التونسية وتشبث بهذه القناعة وذلك لأنهم ما كان ملأتم ببيئة ثورية وحراك كثيف.

إن عوامل الثورة وأسبابها كثيرة وتراوح بين الخصوصي والكوني وبين الذاتي والموضوعي وبين الرمزي والمادي وبين المعرفي والايديولوجي، وهي عوامل موجودة في كل الدول التي تعاني من نير الطغيان وغياب المؤسسات حيث يتم إقصاء الناس من المشاركة الفعلية فيها ويحرمون من التدخل الإيجابي في الشأن العام وتنفضي البروباغندا والدعاية المضللة والإشهار الممول للعائلة المالكة.

إن كل ثورة تتطلب الافتراض العقلي والحلم الفردي والتطلع الجماهيري والانتظار على مستوى الخيال والتوق إليها في الوجدان والقيادة السياسية الجماهرة والنخبة الثقافية المترتبة والقاعدة الاجتماعية اللازمة، ولكنها تقتضي الحماس والشجاعة والجسارة والهيئة والممارسة والنشاط والدافعية والفاعلية والحركة

والبراكسيس والضغط والاصرار واستمرار قوة المجموعة ووحدة الأفراد وعزمهم وإجماعهم وتصميمهم على الإنجاز وإرادتهم العامة على التغيير حتى تتحول من عالم الممكن إلى عالم التحقيق.

ليست الظروف الاقتصادية السيئة من فقر وبطالة وتضخم وعجز في الميزانية وارتفاع المديونية وتدهور المقدرة الشرائية وتراجع التغطية الصحية والحماية الاجتماعية واحتكار فئة قليلة للثروة في مقابل بقاء شرائع واسعة على حالة من الإفلاس الدائم هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على اندلاع الثورة في تونس على الرغم من أهميتها، وإنما هناك عوامل سياسية تتمثل في انغلاق الحياة السياسية واحتكار الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنة على دواليب الدولة وسيطرة المجتمع السياسي على مؤسسات المجتمع المدني ومحاصرتها والنمط العائلي في الحكم واحتكار منظومة الاتصالات والمجال الإعلامي.

بيد أن العوامل الحاسمة ليست اقتصادية مادية ولا تتوقف على تحسين الظروف الحياتية من توفير الشغل والغذاء والدواء والسكن وتطوير البنية التحتية، ولا على المعاناة من الأزمة الاقتصادية الجانقة نتيجة اتباع اقتصاد السوق وخصوصية القطاع العام وإنما هي أيضا عوامل روحية أخلاقية وثقافية وتعلّق بقيم الكرامة والعزة والحرية والاعتراف والمساواة والعدالة التي تم تدنيسها واستبدالها بقيم معولة تستمد من السوق وخاصة بعد انتشار الغلظم والفساد والفاوقية والإذلال الذي تعرضت له فئات شعبية.

كما أن الميخيل الاجتماعي قد خضع إلى عملية تعنيف وتعرضت الثقافة الوطنية إلى التخريب من طرف أجهزة الإعلام الرسمية التي نشرت ثقافة مبتلة يغلب عليها التهرج والتفاهة والفضائية تقدس المنع الذنوبية ومناهج التسليّة والاستهلاك ووقع الاعتداء على مخزونها الرمزي والتربوي وتم التخطيط لنوع من الميوعة والتسيب أفضت إلى جنوح غريب نحو العنف ورد الفعل من شعب مسالم ومتحضر.

علاوة على ذلك تم إفراغ النظام التعليمي بشكل تدريجي ومبرمج من مضمونه وإجراء إصلاحات تعسفية ومسقطه ركزت على الجانب الشكلي وشوّهت المكاسب الحضارية التي تحققت وأرست طرقا غير ييداغوجية في العلاقة بين الباث والمتقبل وجنحت نحو سلعة التربية وذلك بربط الاختصاصات الجامعية بحاجيات سوق الشغل مما ولد شعبا وهمة غير ناجعة اقتصاديا والاعتداء على شعب كلاسيكية وتهميش العلوم الانسانية والآداب والحقوق.

زد على ذلك التعامل البراغماتي الذي انتهجته الدولة مع الدين والتشدد مع المتدينين وإقصائهم من المناصب الحساسة والوظائف المهمة والربط بين الاعتزاز بالإسلام والأرهاب وخلق حالة من التضييق على حرية المعتقد والاستلاء على تصرف شؤون المقدس بشكل يخدم السائد، وكذلك تم توظيف العامل الديني في المحافظة على نظام الحكم وخدمة السائد وذلك بالتشجيع على فهم مسائل وسلي للدين.

لكن العامل الأبرز هو الاعتداء الصارخ على القيم التربوية وتغييب التنافس التام بين النسق المعياري الذي تروج له الدولة والنظومة الأخلاقية المتجذرة في الشعب والمقولة عبر الذاكرة الاجتماعية والمخيال الجمعي، والشروع في ترويع غلط من الحياة خال من المعنى يشجع على النجاح الفردي والانتفاع بكل الوسائل والمصلحة الفردية والأنانية وذلك على حساب قيم الكرامة والعفة والفتاة والمصلحة المشتركة وحب الخير للخير والإيثار.

على هذا النحو كان العامل الفكري والثقافي هو المحفز البارز والمتجلى لهذه الثورة وذلك لأن "تمو الدماغ وإعادة تنظيمه التي بدأت بالإنسان الفضولي وانتهت بالإنسان المفكر شاهدان على ثورة عقلية تؤثر في جميع أبعاد الثلاث (الفرد- المجتمع- النوع) ولهما دور فيها" (3).

لكن ماهي الوسائل التي استخدمها الشعب من أجل إذكاء نار ثورته وتوسيع لهيبها؟

2- آليات الثورة :

«نطرح الثورة كحركة لا متناهية، كتحليق مطلق، ونعتبر أن هذه الخصائص ترتبط مع ماهر واقعي هنا والآن في الصراع ضد الرأسمالية، وتعطي الانطلاقة لصراعات جديدة كلما تمت خيانة الصراع السابق» (4).

إن الثورة تعرف بكونها حركة سياسية تسعى إلى إحداث تغيير جوهري يمس أعماق البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدولة معينة، وتنتجها جماعة من الأفراد بالتمرد على السلطة السائدة. وكل ثورة تندلع وتتواصل لفترة طويلة هي في الحقيقة تشتمل على نار هادئة وتنتهي لها من جملة من الظروف والوضعية وتعتمد في ذلك على جملة من الآليات والوسائل وثورة تونس الخضراء التي كانت بلا قيادة مركزية ورأس مدير ارتكزت بالأساس على العناصر التالية:

- حماس الشعب الشديد وبلوغ حالة الاحتقان والغضب لديه درجة قصوى من الملل والامتناع الكبير الاتباع كل الوسائل المؤدية للتخلص من الحكم السائد بما في ذلك الوسائل غير المعقولة والانفعالية التي تتنافى مع المعطورات الاجتماعية والدينية.

- يأس الشعب من الزعامات وأخذ زمام المبادرة بنفسه وقدم الشباب على القيادات الحزبية وتحويلهم على ذواتهم في قيادة الشارع وابتكارهم لأشكال تضال سلمية راقية ومعاشتهم حالة ابداعية عجيبة على مستوى الشعار والتنظيم والعطاء والمثابرة والمضي قدما في الاحتجاج.

- تبني ثقافة مستتيرة وتوظيف مخزون ثري من الروافد الفكرية ومواكب شرائح كبيرة من السكان روح الحداثة والعصرية عن طريق الإعلام والانخراط في العولمة من جهة الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

- حدوث الطفرة الديمغرافية وتوفر الموارد البشرية الهائلة ونضج الطبقة الصاعدة وتشكل شريحة شبانية

هائلة شكلت الدعامة الرئيسة والعصب الحيوي للاتناضة.

- الانخراط في منظومة الاتصالات الحديثة واستعمال الوسائل الرقمية باقتدار وخاصة المتدنيات الاجتماعية مثل الفايبروك والتويتير واليوتوب والاحتجاج عن طريق أغاني الرباب الملتزمة وتأثير منظومة من الاتصال الجماعي والاعلام الشعبي الموازي.

- تزايد التنطوق إلى الشأن السياسي في الحياة اليومية من طرف شرائح عريضة من السكان وتشكل ايدولوجيا سياسية وافضة للمنظومة الحاكمة وارتقاء الوعي لدى الانسان العامي إلى درجة عالية من اليقظة والحذر والاقدام.

- الدور التأطيري الكبير للثقافة الجامعية واستعداد الطلاب للتضحية والدور الطليعي للحركة الطلابية واصتحضارها الميداني لذاكرتها التضالية وتوظيفها لجملة من الآليات السياسية المتوارثة في فعلها الميداني.

«تأثير الحركة النقابية العريضة وانتشارها في كامل نواحي الدولة ايرادكالية التي كانت عليها الهياكل الوسطى والأساسية والحزام القاعدي.

- بروز خطاب جاد ورافع للسقف داخل المعارضة السياسية القانونية وهتك أرض المحظور السياسي في العديد من المرات وعدم قدرة القيادات على التعاطي مع الخطاب الجديد وعجزهم عن السيطرة التنظيمية على هذه الجرة القاعدية.

- ظهور نزعة الاستقلالية في الفضاء الثقافي والنقابي والحقوق والسياسي وتكريس التعددية الفعلية في الشارع والفضاء الافتراضي وتكاثر الحراك الموازي للهيئات الرسمية ونشأة كيانات جديدة موازية للهيئات القديمة المتكسلة.

- تحالف عجيب بين المتناقضات وهي الحس الوطني والشعور القومي والانتماء الطبقي والالتزام الديني والمطالبة بالحرريات الفردية والانعتاق الجماعي

3 - تداعيات الثورة :

«المواطنون ، وهم أناس أحرار ، مسؤولون عن مصير الحاضرة التي يتناقشون بشأنها في الساحة العامة من خلال حجج متعارضة، وتمتخ الأعالية سلطاتها إلى المتحين» (5).

لقد كان الإعصار الشعبي الذي تفجر في جميع المدن والقرى التونسية نوعا من الجسم التاريخي مع التردد والارتباك ، وكانت تداعياته قد أفضت إلى انهيار الأجهزة القمعية والنظام الأمني وإحداث قطيعة مع الارث الاستبدادي وإرجاع الحكم إلى الناس والسيادة إلى الشعب وتمتخ الأفراد بنعمة الحرية وتكثيهم من حقوقهم المسلوقة وذلك بإلغاء كل أشكال الوصاية والارتفاع بهم عن حالة القصور والإمساك بزمام المبادرة والتعبير عن القدرة الفعلية على الفعل وتفجر المهارات والطاقات الإبداعية عند الشباب وإطلاق ملكة الحلم والتصور لدى الشعب لامكانيات رحبة من الوجود.

إن الساحة الخرسية التي طرحت بجديّة على طاولة التشريع هي خضم الثورة هي محرار المعركة بين الجديد والقديم والطريقة التي سيتم فيها الانتقال من سطوة الاستبداد إلى رحاب الديمقراطية والفرز الذي حصل كان مثيرا إلى درجة انقلاب التحالفات وتحول الأحزاب من المعارضة الكلية للنظام البائد إلى التحالف والدفاع للمسميت عن بقاء بعض من وجوهه بغية تأمين الانتقال والمحافظة على مكاسب الثورة ولكن إرادة الشعب ظلت قوية وتصميم الشارع الذي يحتضن الثائرين ظل رافعا للسقف واختار الرحيل والكنس لكل المواطنين .

لقد كانت للثورة التونسية أصداء مدوية في الجوار العربي ومثلت المحك الذي تقاس عليه حال الشعوب ومدى احترام الأنظمة الغربية لمنظومة حقوق الانسان واختيار الشعوب لمصيرها وتقريرها لمستقبلها

وقيم الانسانية التقدمية والحقوق التنموية الجهوية والمحلية .

- الدور الهام الذي مثله البعد الديني في تغذية روح الثورة لدى الناس وذلك بتشغيل رمزية بعض المفاهيم مثل الشهادة وفارس الإيمان والعروة الوثقى والاعتصام والتكبير والجماعة والأخوة والتعاون على البر والانتصار للحق ومحاربة الباطل والخروج على الظالمين ومحاربة الفاسدين والتوكل على الله والانتصار للكانن الآدمي .

كل هذه العوامل هي العناصر التي ساهمت في إشعال نار الانتفاضة المباركة ومثلت وقود الثورة الشعبية التي جعلت من أهدافها القطع الجذري مع الماضي التemis وإعادة توزيع القوى المتنافسة على الساحة الاجتماعية وخلق قواعد لعبة سياسية جديدة قد لا يكون للنظام القديم مكان له فيها ، وتمييز بحق الاختلاف واحترام التعددية الفعلية . ومكنت الشبيبة من إطلاق ملكة التخيل والحلم واستعداد الأمل والعافية وأحدثت تحولا في الضمائر نحو الفضائل الحسنة والقيم الرفيعة وأقامت جسما اجتماعيا جديدا يتميز بالشباب والحيوية والتحفز والانطلاق وشرعت إمكانية إيجاد المشروع المستقبلي الحقيقي بتحطيم القوانين المتحجرة .

هكذا كانت المبادئ الفلسفية التي قامت عليها الثورة التونسية هي الجسم مع القرارات المرجلة والخيارات المضطربة والتصدي للتضليل والخزعبلات الفارغة وفضح كل أشكال الاغتراب والاستغلال والتدريج في القدرة المطلوبة من الاجتماعي التنموي إلى الاقتصادي الحقوقي ولتصل إلى السياسي الديمقراطي .

من هذا المنطلق هل يمكن أن تقيض الثورة التونسية بحيراتها على الشوب المجاورة وتساهم في دخول العرب فعليا إلى عصر التنوير والفضاء الديمقراطي الشاوري؟

4 - تحديات الثورة :

«انتباه، افتحوا أعينكم، ينبغي أن تكون ثابتة حتى ترى الأفق. وتلزم الأيدي لتقبض على طوق النجاة. علينا إدارة الظهر إلى الليل، وألا ننظر الظهيرة لنعتقد في وجود الشمس» (6).

ها قد تحققت الثورة إذن بفضل كبرياء الشعب وشجاعته، وها قد تحول الخروج في المسيرات والمظاهرات من أجل الاحتجاج الغذاء الروحي والخبز اليومي للجماهير، وكانت الولادة عسيرة وسقط رأس النظام وتزعزعت أركان الحزب الحاكم وبدأت تطوى صفحة مملكة القهر والنهب والجبابة والضرائب المشقة، وها قد تكاثرت الاستقالات والانسحابات وبدأ فك الارتباط بين العديد من الهيئات والمنظمات التي كانت مترابطة بشكل بنيوي وعسوري في العهد السابق ومؤلفة قلوبهم على الفساد والاستيلاء والافتكاك والباطل، وها قد أجز الشعب نهوضه المنتظر وقام بقومته الشهيرة وها قد تفجرت الجماهير في الشوارع وعادت للمواطن هيئته وروح خوف راضع لرأي العام كلمة عليا وتأثير مباشر في صناعة القرار، وأطلقت الحريات ووقع الاعتراف بجميع الأحزاب والهيئات الحقوقية ورفع الظلم والغبن عن كل المهمشين والمضطهدين وكف النظام الانتقالي التضييق على العديد من الجمعيات والتقابات والائتمادات.

ها نحن نرى أيام الانتفاضة تتحول إلى أيام مقدسة وأعياد دائمة وهامم الثوار يحولون الشوارع الرئيسية والساحات العامة إلى فضاء للنقاش العمومي حول مستقبل الوطن والتحديات القادمة وهامهي صور الشهداء تصدر الواجهات والقنوات الفضائية والمجلات والجرائد العالمية وتكتب أسماهم في كل مكان من التاريخ الحي وتصعب عائلاتهم ومقرات سكانهم عناوين بارزة وقبلة كل عنتفص واثار، وها قد انتشر اسم تونس في أركان المعمورة وانتقلت البلاد من تونس الشهيدة زمن الاستعمار إلى تونس السجينة زمن الاستقلال غير

بنفسها ولذلك نشب الخلاف بين هذه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مما أدى بالبعض إلى التخلص من النظام التونسي السابق ورفض استقباله والحجز على ممتلكاته وأرصده البنيكية والشروع في تقديم مذكرة تحقيق من أجل محاكمته على جرائمه وتبعه والانتصار لإرادة الجماهير والتفاعل الإيجابي مع الثورة الشعبية.

تداعيات الثورة التونسية في المحيط العربي بدأت بتقليد الأيقونة محمد البوعزيزي وشروع الشباب في عدة دول في حرق أنفسهم أمام مقرات السيادة احتجاجا على الأوضاع المزرية وعلى استمرار الاستبداد والانغلاق، ولتفادي ذلك سارعت العديد من الأنظمة بالقيام بجملة من الإجراءات الوقائية حتى لا تنتشر العدوى وتخفف من الأسعار ودعمت بعض القطاعات الحيوية التي تستفيع بها الشرائح الشعبية وبدأت بتخصيص ميزانيات معتبرة للحماية الاجتماعية ومساعدة العاطلين على إيجاد فرص شغل.

لكن كل هذه الترفيعات والإصلاحات المتعاقبة لم تمنع من الاستيثار والفرح من طرفه الطيف السياسي العربي والتعبير عن المساندة وعن النية في تقوية جبهة المعارضة ضد الحكم المطلق والشروع في التظاهر السلمي والمعيان المدني والتصدي لكل مشاريع التطويق والاحتواء. المهم هو أن الثورة قد أدت إلى تبني المجتمع لنوع من الديمقراطية الجذرية وسرعت في إرساء قواعد للمراقبة والمحاسبة وميلاد المواطن الحر وفصل السلط وأسست لسلطة نبض الشارع والاحتكام إلى الاجماع ومطالب الرأي العام.

فهل يمكن أن تتحول ثورة الصبار بكل ما فيه من صبر وشوك جارج للباطل ومنفعة للصالح إلى نموذج في المنطقة العربية؟ وإلى أي مدى تكون الشرارة التي اندلعت الآن وهنا قادرة على الاشتعال في كل مجتمع مظلوم والانتقال إلى هناك؟

التام إلى تونس الحرة بعد الثورة المباركة والانتصار على التبعية والاستبداد.

غير أن التاريخ البشري قد علمنا بأن الثورات تكتب بالدماء ولكنها كثيرا ما تسرق وتغدر من طرف أبنائها وتعرض للخيانة والمحاصرة والتضييق للتقليل من إشعاعها وإخماد لهيبها وكثيرا ما تأكل الثورة أبناءها وتصفى مناضليها وتستهلك ما تبقى من توجهها وتقتضم ذيلها.

من هذا المنطلق نظل الشكوك نساورنا حتى بعد حدوث الثورة خاصة حول الخواتيم وذلك لأن "قولنا بأن الثورة هي بدورها طوباوية المحايطة ألا يعني تماما أنها حلم وأنها شيء ما، لا يتحقق إلا بخيانية ذاته" (7).

لعل التحديات التي تواجهها هذه الثورة الشعبية هو بروز عدة هواجس وارتدادات على سطح الأحداث وخاصة تلك التي تصدر من الداخل وتخطط لها بعض الشخصيات الانتهازية والقوى الرجعية والمجموعات المحافظة ومحاول عبثا إيقاف تدحرج وتفكك النسيج السابق ومنع النسيج الجديد من التشكل وعلى الرغم من ذلك أم نتجنب الثورة العديد من المكاسب الشرعية.

إن التخوفات تبرز من إمكانية استئثار طرف سياسي أو اثني أو جهوي بثمار الثورة والقفز على المستجدات واحتكار التكلم باسم الشعب وتهيش شرائحه ومكوناته وحساسياته وإعادة انتاج المنطق القديم في الإقصاء والاحتكار والتمركز وتسلل جوقة المناشدة والتعطيل للوجوه الصاعدة وركوب الانتهازين على الأحداث والبحث عن احتلال المواقع. كما أن الحشية تبدو كبيرة من البقاء على حالة الانفعال والغضب والتمرد والفوضى وعدم الانتقال إلى وضعية العقل والرشد والتصويب وما يترتب عن ذلك من ميل إلى الانتقام والاجتثاث وإهمال المكاسب الحقيقية للثورة وهي البناء والتعمير والنهوض من جديد.

أضف إلى ذلك يبرز التوجس من أن تدفع الثورة

مستبدين جددًا على سطح الأحداث ويعود الاصطفاف الأيديولوجي المغلق والتصادم بين المجموعات وتظهر الحظية من تدخل دول الجوار العربي ودوائر الرأسمال العالمي من أجل المحافظة على المصالح الأجنبية في المنطقة ومحاولة البحث عن وسائل من أجل بسط النفوذ وترتيب العلاقة مع عناصر الحكم الجديد وهو ما يفسد فرحة التونسيين بثورتهم ويعيد الأوضاع إلى سالف حالها من المسائرة والرضوخ ويفرط عليهم تمتعهم بالحرية والمساواة والعدل والاعتزاز بالوطن والكرامة والاعتراف بضخامة التضحيات والوفاء للشهداء.

لقد بدأ عصر الثورات في حضارة أقرأ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بشكل فجائي وإفريقية خطت للمحنة الأولى وفتحت بذلك الباب على مصراعيه للشعوب الأخرى كي تنجز ثورتها ولا أحد بإمكانه إيقاف التيار الجارف ومعالجة مسار الاستئثار الحضاري ومغالبة حركة التاريخ. فكيف يحافظ أبناء تونس على مزايا ثورتهم ويتصدون لكل المخططات التي يخطط لها أعداءهم؟ وكيف يعمل الشعب على أن يكون صمام أمان للثورة؟ وهل نحدث فلسفة الثورة محاولات عميقة في الإيثار والاقتصاد والتربية والسياسة؟

خاتمة :

«إن التاريخ الإنساني الحق يبدأ بتنمية تضامنية ولا يحقق وحدة امبريالية للعالم يطلق عليها اسم العولة وإنما وحدة سيمفونية يقدم فيها كل شعب مساهمة ثقافته الخاصة وتاريخه وعمله يستبدل اقتصاد السوق باقتصاد تبادلي» (8).

صفوة القول إن الثورة التونسية كانت مغايرة ومختلفة عن بقية الثورات وأكدت مقولة أنه توجد ثورات، ولكن لا توجد نظرية واحدة في الثورة، وإنما هناك عدة إمكانيات وكثيرا ما تأتي الثورة من بعيد وعلى حين غرة. ولذلك مثلت هذه الانتفاضة منطقة مضاءة في كهوف المسلمين الدامسة وبارقة الأمل في صحراء

هكذا ينتج عن الثورات تغيير في تراتبية المجتمع ويقلل من الفوارق الطبقية والاختلافات بين الفئات ويخضع الشعب لنوع من التطهير الذاتي ويقلب سلم القيم رأساً على عقب، وتخضع الأخلاق المغلقة التي تتميز بالانتظار والتواكل والخضوع؛ وتهل الأخلاق المفتوحة التي تشجع على الخلق والابداع والفعل والمحبة والصدقة كنمط من العلاقة بين الناس.

إن الثورة تنادي الشعب بالمجيء إلى الرقي والتقدم المطلوب هو أن تعمر الثورة فوق مسطح المحاربة الخاص به وأن تحافظ على مكتسباتها وأن تنصت لروح العصر وتستثمر منجزاتها في تهيئة مناخ ملائم لاستقبال الزمن القادم بروح التفاؤل والأمل

ما تلبث الثورة أن تتناسل وتتوالد وتنقل من الوحدة الصماء إلى اغتناء الكثرة وتحول إلى ثورات ميكروإقليمية عند المجتمع الذي يعيش الحالة الثورية وتغرق التنظيم الهرمي وتقيم نوعاً من التنظيم الأفقي بين الأقسام والوحدات وتحدث نوعاً من الفعل التواصلي بين المداخلات

ألم يقدر الناس عندنا ويفعلوا على أحسن وجه هذه الآية الكريمة: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (9)؟ وكيف يتم السماح للشعب بأن يشارك في بناء مؤسسات مدنية تمتنع من سرقة ثمار الثورة؟ وماهي الآثار القريبة والبعيدة لهذه الثورة الميمنة؟ وهل يكتب التاريخ سرديّة الثورة التونسية بأمانة وشفافية وصدقية وينصف الثوار والمناضلين؟ وما الضامن من استيلاء المستعمرين على هذا التاريخ وتنضيد فصوله بما يخدم مصالحهم؟ ومتى نرى بالميان الثورة العربية الكبرى التي توحد الأمة وتعيد الفعل الحضاري على نحو جديد؟ وهل يمكن أن نعتبر ثورة الأحرار في تونس هي حلقتها الأولى ومبادئها الفلسفية وأحد طرقها الممكنة؟ وإلى أي مدى عكست هذه الأفكار حقيقة فلسفة الثورة التونسية؟ ثم ألا تمثل هذه الورقة مجرد محاولة تقتضي ماقشة معمقة؟

العرب القاحلة. وسيشع بريقها على الأمم الأخرى في العاجل والأجل وتعمل على إعادة الثقافة العربية إلى قلب الأحداث ونض الزمن وحركة التاريخ وتعتمد التنوير الأصيل والديمقراطية الجذرية، وتحقق الهوية السردية التي تجمع بين الوحدة والتعدد، وتبني سياسة حيوية تعتني بتحصين حياة السكان من جهة التعليم والشغل والسكن وتصون الأرض وتوفر منظومة صحية وغذائية متوازنة وبيئة نظيفة ونجاري التنمية العادلة بين الأقاليم.

كما أن الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا الحدث الجلل أن التدين ليس عائقاً أمام الثورة بل محفزاً له وعاملاً مساعداً وأنه لا يوجد تناقض بين الإسلام والثورة، خاصة إذا ما تغلبت العناصر العقلانية التقدمية على العناصر المحافظة والتقليدية، طالما أن الشعب العظيم الذي أنجز ثورة الصبار هو شعب عربي ومسلم ولكنه متجذر في وطنيته وله ذاكرة نضالية عمالية مجيدة وحركة نقابية وسياسية مواكبة للحداثة والثقافة العصرية ومنفتحة على العالم.

من هذا المنطلق تمتلك الثورة جملة من العلامات والإشارات منها الابداع الخالص واختفاء تام للتقليد والاستنساخ وإجاز الاستقلال التام من كل تبعية والتحرر من الضغوطات الخارجية وإملاك السيادة المطلقة في القرار وإحداث عملية انقلاب وجودي ومنعطف معرفي مع الماضي.

في الواقع تحتاج الشعوب إلى الثورات من أجل الاستمرار والتطور مثلما يحتاج الإنسان إلى الهواء والغذاء من أجل المحافظة على البقاء والنمو، وذلك لأن الانكسارات والقطائع ليست عناصر لإحداث الفوضى في النظام بل كثيراً ما تحرك السواكن وتنفع المياه الأسنة نحو الحركة والتدفق وتسمح بجريان نهر الحياة في عروق الشعب وهبوب رياح الحرية وقدم مياه صافية وجيدة تساعد على تحقيق الاستفاقة العقلية وصحة الضمير لدى المواطنين.

المصادر والمراجع

أدغاموران، النهم، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة هاد صحي، منشورات كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009،
 جيل دولور- فليكس غناري، ماهي الفلسفة، ترجمة مركز الأبحاث القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997
 روجيه غارودي، كيف يصنع المستقل؟، ترجمة منى طلبة وأبور معيث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002.

الهوامش والإحالات

- (1) جيل دولور- فليكس غناري، ماهي الفلسفة، ترجمة مركز الأبحاث القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص. 115.
- (2) جيل دولور- فليكس غناري، ماهي الفلسفة، ص. 113.
- (3) أدغاموران، النهم، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ترجمة هاد صحي، منشورات كلمة، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2009، ص. 49.
- (4) جيل دولور- فليكس غناري، ماهي الفلسفة، ص. 113.
- (5) أدغاموران، النهم، إنسانية البشرية، الهوية البشرية، ص. 117.
- (6) روجيه غارودي، كيف يصنع المستقل؟، ترجمة منى طلبة وأبور معيث، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2002، ص. 14.
- (7) جيل دولور- فليكس غناري، ماهي الفلسفة، ص. 117.
- (8) روجيه غارودي، كيف يصنع المستقل؟، ص. 50.
- (9) سورة الرعدة الآية 11

الفتية المغرورون...

نور الدين العلوي / جامعي، تونس

نكتشف فعلا أن أعيننا مفتوحة وإنا يظنون وأن الحقيقة ساطعة. لقد عشنا ثورة ورأينا نظاما سياسيا يسقط. ثم ها نحن ننظر فنرى مفردات النظام الساقط تتعدد فيترك كرهائن الحساب مفتوحا لتضيف. فالجبل وضع على جرار سليم وسيكر بهم فردا، فردا.

في حجرة هذا الحدث الذي يحمل كل مواصفات الحدث التاريخي لا تزال مفردات التحليل باردة وغير مواكبة فالتصور كبير والعواطف جياشة والشارع مفتوح لألف مظاهرة تصصح وتدعم وتزيد من حرارة الفرح بتغيير النظام وغرس بذور الأمل في ما بعد الثورة.

لذلك فإن ما يكتب الآن يفتقد المرجعيات السوسولوجية الباردة التي تنظر هدوء العواطف والعواصف لتصل قلب الفكرة وتدلل عليها بالحجة الواقعية. ولذلك سيحمل قولي هذا الكثير من العواطف والقليل من الفكر الصاعدة لتغير معطيات اللحظة الثورية. وهل بقي لتلك المرجعيات من صدقية؟.

أي حدث هو ؟

لقد ثار الشارع ثورة وردت في الكتب الواعدة، وفي بعض الأغاني الحاملة. الجماهير كما لم تتعدد في تاريخها أبدا. تهلر على قلب رجل واحد ويصوت رجل واحد.

حرارة الحدث وبرودة التحليل :

في درس قديم علمناه صغارا أن فتية في مقبل العمر، غزهم العمر وأغرامهم البحر، فركبوا غربا من أرض الأندلس. ولم يعودوا. قبل عبروا بحر الظلمات إلى أرض جديدة. قبل ماتوا وقيل وصلوا. وقيل وجدت آثارهم. ولكن الحبر البقي لم يكتب في الكتب. سماعهم من عرفهم بالفتية المغرورين. في الأندلس ظهر الجزير وصامت وبلا زرياب. نهض فتية آخرون غزهم العمر وأغرامهم الأمل فركبوا رؤوسهم وأطاحوا بحاكم مستبد غاشم. ثم نشروا الفكرة في هشيم الطغاة وهو ينظرون الآن النار تلتهم الحصر القديمة.

هل يمكن فهم ما فعلوا؟ هل يمكن التنبؤ بما قد يصلون إليه؟ هل يمكن وضع قواعد علمية لفعلهم وتنظيره؟. هذا احتمال بعيد في العلم وفي الزمن، فبين حرارة الحدث وبرودة التحليل مسافة سيقطعها الفكر أما الآن فنكتب بروح الفتية المغرورين. . . .

هذه هي اللحظات الحرجة للثورة التي تغير وجه الأرض قاطبة. نفيق على حقيقة رائعة الجمال معتقدين أنها لجمالها حلم فعلي. فقد نقلنا السعادة والجمال إلى الأحلام كمزاء أخير من حقيقة لا تسعد من يعيشها. حتى إذا تيسر لنا فرح صغير ثمنا لتستعيد. ولكننا

بعضاً. فإذا كانت كل هذه الأسباب صالحة للتفسير فكيف يمكن أن نستغرب ما حصل أو نفسره بعامل واحد أو نهون من شأنه إلى احتجاج اجتماعي مرتفع اللهجة ومتعدد المطالب.

يمكن إذن إجمال الأسباب في وازع اجتماعي مباشر فجر كوامن كثيرة ومتراكمة من أزمنة قديمة. مطالب متخلدة بذمة السلطة التي أفشلت الاستقلال وبناء مشروع تحديث أصيل وتمتم إلى هوية واضحة تلك مفردات ثابتة وقابلة للتطور. وانتظرت وخاب ظنها ولكنها لم تياس. أخذتها بعض تصاريف الدهر وانتشلت بكثير من الهوامش، ولكنها لم تفقد بوصالتها نحو التحديث والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في صورتها الأكثر حفاظاً على الذات البشرية. وستكشف المطالب التي ترفع كل يوم في شارع تونس و عربي متعطش لكل شيء، التوجهات التي تنطلق من هذه الكوامن والأسباب. كلما رفع مطلب ظهر فيه المكبوت السابق. والمكبوت يكشف تاريخ الكبت وأسبابه. وقد شدت أسباب هذه الثورة تعود إلى الملك العُصْوَص الذي أرسى بحجارة يات/يوم بدمشق.

نحيط بالأسباب ظناً وبعض يقين، ونعتقد أن هدوء الحدث سيسمح بالمزيد من التأكيد على أسباب دون أخرى ولكن التراكمات لا شك فيها ولا مناص من أخذها بعين التقدير عند التحليل النهائي إن كان هناك من سيجرؤ على وضع خلاصات دقيقة. لكن رغم حرارة الحدث والعجز أمام كثافته وجماله الأخاذ وروحته المتدفقة في مرج غامر ودم دفاق إلا أن هناك خيوط تحليل أولى. يمكن تبيينها الآن والإمساك بها في زمن هادئ وقد تحول الشعار إلى رصانة الفكر.

من الذي سقط وما الذي سقط ؟

أكثر من الفرح بسقوط الاستبداد واستعادة الأمل في إرساء الديمقراطية. فإن فكرة أولى تبلور الآن وتراكم حولها الحجاج المادية الظاهرة هي سقوط المرجعيات

الشعب يريد. نحت الشعار في لحظة يتفوق جنونها كل عقل عقالي يعرفه الفلاسفة. «الشعب يريد». ثم تنوع المقام بتعدد المطالب وها نحن نكتب في اليوم الذي تحل فيه أجهزة أمن الدولة في تونس ومصر استجابة للشعب الذي يريد.

شعب يثور ولا يتراجع بل يتقدم كلما استقوت آلة القمع حتى أظهرها في أسخف صورها وأشدّها بؤساً ومهانة. ارتعاشة اليد الخائفة المرعوبة، لم تعد تصدق وعودها الكاذبة. والوجوه المتجهمة الحزينة على مباحج السلطة تضيق إلى الأبد، والأكاذيب الملفقة والتهم الجراف والعمالة للخارج، كلها سقطت في الخضم. لم يثر الأبناء شيئاً. سيموتون في غربة أبدية ولن نجد جثثهم مقابر تليق. فالشعب في هذه الحالة لا يريد.

ما هو الدافع الحقيقي لما حدث؟

يمكن العودة إلى حادثة الاحتراق العظيمة، ولكنها رغم عظمتها التي لا تضاهي لا تكفي للتفسير. فكري العودة إلى سنوات الظلم والقهر والحقيقة التي مورست على الناس، فحرمتهم الحد الأدنى من الكرامة وحولت المحظوظ منهم إلى خروف سمين يخاف على علفه. أما من لم يسمح له الحظ بالعلف، فقد مات حارقاً أو محروقاً. يمكن الرجوع إلى أسباب أبعد في التاريخ، فالاستقلال السياسي الذي تم عن الاستعمار المباشر في أواسط القرن الماضي، والذي دفع الناس من أجله الدم والأرواح لم يأت إلا بدولة مسخ. انتهت إلى عصابة من اللصوص المستعدين إلى بيع الوطن بناسه من أجل سلطة بلا رادع وإثراء غير محدود. يمكن الرجوع إلى أبعد من ذلك فمشروع التحديث الذي عمل من أجله مصلحون كثر وطيلة قرنين من الزمان سواء بتقليد الغرب كلية أو الأخذ بأسباب نهضته فقط، لم ينتج مجتمعات متقدمة بقدر ما مسخت القديم ولم تؤسس بلديدي مقنع ومرضى، لمن يطمع ويعمل من أجله. فأسباب هذه الثورة تراكم ولا تنقض بعضها

القديمة في نشأة الثورات وتحليل مساراتها ووضع نبوءات حكيمة عن نتائجها. وقد يطول هذا السقوط حتى شكل الديمقراطية الذي تعارف عليه الناس منذ النهضة الأوروبية الغربية في القرون الماضية. إذ يؤدي كل سقوط إلى بلورة بدائل آمّن وأدوم.

وننتقل في هذا الظن اليقيني، من أن ثورة تونس غيرت شكل الثورات. هذه ثورة لا تنه ما قبلها. وقد تفرد ما بعدها في الآتي وفي البعيد المدى. يأتي اختلافها من سرعة دفعها في الزمن ومن سرعة انتشارها في المكان ووحدة شعاراتها ووحدة مسيرتها وتوافق الناس فيها على مطلب دقيق. لم تقم بها طبقة واحدة حسب التصنيف الاجتماعي للطبقات. لم يخطط لها في كراسات نظرية ولم توضع لها مراحل تنفيذ. ثورة خارج الأحزاب والجمعيات ولكنها ضمتها بسرعة وأدمجتها بلا فراق ولا إقصاءات. لم يكن فيها ترتيب دقيق ومنهجي بين مطالب الحزب للفقراء والحرية للبرجوازية والطبقات الوسطى من المثقفين والموظفين الكبار وأصحاب الأعمال الصغار. كل المطالب وكل الفئات في شارع واحد تحت شعار واحد: الشعب يريد.

لقد سمحت هذه الثورة قبل اكتمالها بعد الأسئلة عن تلك النظريات التي اعتمدت طيلة قرن خاصة بعد الثورة الروسية على نموذج الثورة العمالية التي يقودها حزب الطبقة العاملة من أجل إرساء نموذج مجتمع طبقا نخطط احتواه الكراس النظري بشكل مسبق؟

كما شككت في تلك النظريات عن قوة الشعب المسلح الذي يبدأ المشوار ويكمله ببناء الدولة القومية ذات الرسالة الخالدة؟ كانت شعارات الثورة خليطاً من كل هذا، ولكن كان معها الشعار الديني أي التكبير الجماعي مفصلاً عن يدعي ملكيته الخاصة.

إذن، إذا كانت هذه الشعارات تبين قوى سياسية وعن خطط ثورية موضوعية من قديم في كراسات أيديولوجية فإنها تبين في ذات الوقت أن اختلاطها وخفوتها في خضم شعارات تنحت في لحظتها وترفع

تثبت أن مرجعيات الثورة القديمة وتكتيكاتها قد اختفت وفي أحسن أحوالها خفت بما سمح للشارع بالتعبير عن نفسه كما تسر له دون أن يفقد بوصلته الثورية حتى حقق أكبر الأهداف الآتية. ويخطط للمزيد فالشعار هو دائماً «الشعب يريد». هل كانت الشعارات القديمة بكل مدراسها وكراساتها القديمة جزءاً من السلطة؟ وهل تجاوزها هو من قبيل تجاوز السلطة الحاكمة أو النظام الذي نودي بإسقاطه؟

إن إجابتي في هذه اللحظة المليئة بالخماس والقليل من الإسناد السوسيولوجي، هي أن هذه الشعارات كانت تمارس نفس الدور الحائق الذي تمارسه السلطة/ النظام. لقد كانت جزءاً من النظام يقف على هامشه ويتظاهر بمعارضته. أو يزعم ذلك وقد يعارضه فعلاً، ولكن ليس من أجل البديل المطلوب شعبياً وكما ظهر في هذه الثورة بل يقوم بنفس العمل الحائق للحرث والمطوى للتطلعات والمستلم لسلامته النظرية التي لم يختبرها الواقع الحارق. لقد استحكمت المنظومات الأيديولوجية التي نتجت عن قراءات معادة وغير بنّية أي غير سوسيولوجية، لم تحين معطياتها الواقعية ولا راجعت المسلمات الأساسية التي قامت عليها في الكراسات الأولى. وفي مجتمعات ومرجعيات ثقافية مختلفة كلية. وبذلك صارت جزءاً من النظام القائم وسواء كانت تعارضه صراحة وتفسد عليه راحته، وهو يسرق الأموال والأرواح. أو تهاده من أجل لحظة قد تواتي، فإنها قامت بنفس الدور الحائق. وانتهت إلى نفس الموضع مع النظام.

بل هي في جوهرها نظام داخل النظام مع فارق في التسميات والمعلقات الاشهارية. ولذلك فإن الشارع يسقطها وإن لم يصرخ في وجهها بعد. إلا أن تلحق الركب وتطور نفسها بلا تفارق للشارع الناثر. وأول خطوات تطوير نفسها أن تسأل نفسها لماذا ثار الشارع دون أن يعود إليها؟ وأن يستفتيها فيما يجب أن يكون وكيف يكون.

وهي ليست الوحيدة الملزمة بطرح السؤال عما كان

التاريخ. بعد الثورة ينتظر الشارع حلولاً لمشاكل البرمي الملح ويحتاج إلى مشروع ثقافي يليي الصرخة الجبارة «الشعب يريد تغيير النظام». وغني عن القول أن من يعتقد أن النظام المقصود هو النظام السياسي والأمني والاقتصادي القائم هو حتماً قاصر النظر قصيره.

هل رؤية عيوب الآخرين تعني امتلاك الحقيقة ؟

ليس المقصود في الفقرة السابقة معاينة أصحاب الكراسيات الأيدولوجية الجاهزة، على اليمين وعلى اليسار أو في الوسط. بقدر ما كان الإشارة إلى أن الثورة ستخترع نخبتها من خصم الحركة نفسها. أول خطوات خلق (اختراع) نخبة أو تخليقها في رحم الثورة، أن تتجاوز الفكر القديم وشعاراته وثوابته التي تحولت من مرجعيات إلى عناصر تكلس وجمود. وإذا تقوم الثورة بإسقاط الكلس النظري القديم فإنها تفتح الطريق إلى الأفكار الجديدة وإلى المفكرين الجدد. ومن علامات **هذه الثورة** أن المفكرين الجدد قد لا يكونون ذوي مرجعية أكاديمية ولا يمتلكون تلك المصطلحات الكبيرة التي ترجمت في غالبيتها عن معاجم العلوم الإنسانية التي بنيت على البحث في واقع مختلف في زمن مختلف.

لقد بينت هذه الثورة أن العامة والديماء تعرف الصواب. فأسقطت بضربة واحدة تلك النظرة الماسونية التصفية القائمة على أن النظام الأمثل يقوم على نخبة تفكر، وعامة تقتدي بصامتة وتشكر الله لوجود النخبة. الصواب لا ينزل من الخاصة ومن خاصة الخاصة إلى عامة من الديماء الغبية ذات الروح القطيع (رغم الإحالة إلى الماسونية فاني يمكن أن أحيل أيضاً إلى فكر الاعتزال و توابعه حيث يتم الاستعانة بالسلطان لتوجيه العامة وحكمها). بل اعتقد أن الثورة قد قلبت المسار وعلى النخبة الآن أن تتبع مسارات تطور فكر الشارع في الشارع. وليس في المنابر الأكاديمية المغلفة دون أولاد الشوارع الذين يصنعون الثورات ولا يستشيرون الأكاديميات. غني عن القول هنا أن منابر الاتصال الحديثة

وما سيكون؟ فالسؤال مطروح على الجميع عن شكل هامش النظام وعن بقي خارجه. وخاصة على مخابر البحث وعلى من يتصدى للمعرفة العلمية الاجتماعية ودون انتظار طويل لبرود الشعار وهذوء غبار المعارك.

هل القول بسقوط المرجعيات الخاطبة يعني الفوضى أو الدعوة إليها؟

إن كان المقصود بالفوضى أثناء الحركة فإننا رأينا كمًا قليلاً لم يعمر طويلاً. وسريعا ما كشفت أسبابه الواضحة وفاعلوه البتّين. حتى إنه سهل إنهاء حركتهم في أقلّ القليل من الوقت. وبأقلّ القليل من الحشائر المادية مما يعني أن الفوضى ليست من الفعل الثوري بل على هامشه ككل ثورة مضادة ولكنها مضادة فاقدة للإمكانيات. وسارعت فوضاها إلى إنهاء الفوضى العفوية التي صاحبت ثورات سابقة في أماكن أخرى. وإذا كان المقصود بالفوضى ما سيأتي لاحقاً للثورة من سياسيات ومن تدبير أمور الحكم ومن تأسيس لنظام جديد. فإننا نميل إلى القول بأمرين **مهما**.

أولهما أن المخوفين بالفوضى بعد الثورة لا يختلغون عن المخوفين من الثورة قبل حدوثها. إنهم قوم يفقدون مكاسب خلال الثورة أو لا يجدون مكانهم في المرحلة الموالية، بما يعني أن الحديث أيديولوجي غير علمي وغير استشرافي، بل يميل إلى الحفاظ على وضع راسخ لأنه يحمل ضمانات غنيمة مكتسبة أو محتملة.

وثانيهما أن المخوفين من الفوضى غير قادرين على تخيل مسار الشارع والتنبؤ به وتأييده لأنهم لا يقدرون على ذلك من وجوه كثيرة منها العجز المادي ومنها العجز الجماهيري. ومنها بالأخص العجز عن ابتكار الحلول التي يريد الشارع في المستويات التنفيذية وفي المستويات الثقافية البعيدة المدى. إنه عجز عن القيادة. وهذا العجز ناتج في تقديرنا عن الاستماتة في العودة إلى كراس قديم يحوى حلولاً مختلفة لواقع مختلف في زمن مختلف، يزعم الارتكاز على العلمية وقوانين

الحس الوطني غير الجهوي وأن لا يستتف من جمع كل الشعارات دون أفضلية ودون انحيازات وعتمرس .

هل ستكون نخبة منقطعة عما سلفها ؟

لا يتعلق الأمر هنا بصراع أجيال تقليدي مما دأب بعض علماء التربية والنفس على تقديمه كمسلمات تنتهي بنصائح عن ضرورة توسيع البال لفهم الشباب . بل هو نظام من التفكير ينتهي ليحل محله نظام بديل لم تتيبن لي ملامحه بعد . إنه صراع مرجعيات ، أمسك منه بعض الخيوط الأولية (تحت حرارة الحدث العظيم) التي أطورها فيما يلي على أمل أن يكون هذا فاتحة نقاش في مستقبل الثقافة العربية بعد ثورات 2011 في أقطار الوطن العربي الذي سيقترب من الكيان السياسي الموحد الذي يصارع في ساحة دولية تبحر عن الأقوى وتخشاه أو تهاده ولا تحتنه .

هذا المشروع سيتج رؤية جديدة للعالم أوسع مما يقوله لوسان قولدمان . وستبدأ هذه الرؤية بوضع حد للمساحة الأدبية والفكرية (الثقافية) التي عمرت دفتر النكسة وهزات . تنتهي هذه الثورة القصيدة الطللية القديمة والمتجددة بعد كل هزيمة يعيشها المثقف الذي أبدع في السواح والتفجع أكثر مما أبدع في التشيد والقرعة (وهذه حملة حزينة) .

تفرض نفسها الآن على القول موجة من الفرع الناتج عن لحظة عزة . ستكر هذه الموجة وتعلو . إذا لم ترتد هذه الثورات على نفسها بالمسارعة إلى الاستعانة بأجنبي لا يمكن أن يكون إلا استعماريا بغضاً وهو في اعتقادي احتمال ضعيف رغم أننا نكتب تحت وقع الثورة الليبية . ولأنه لم يكن لدى جيل الثورة ماضٍ مجيد يبيحونه غير أيام الدكتاتور وأزلامه في كل قطر ، فإنهم سينظرون فقط إلى الأمام وإلى ما يشعرون به مستقبليهم من مشاريع فردية وعامة تؤدي إلى المزيد من القوة الذاتية . وهكذا ينسون الوراء ليروا الأمام فقط . إذن لا شيء ماضٍ نندم عليه ولا طلل في الأفق .

قد تحولت إلى أكاديميات للثورات على النخبة القديمة وأعجزتها . فمن طريف الوقائع أن أغلب الجامعيين لا يملكون وسائل الاتصال بمواقع المحادثة الاجتماعية بدعوى المحافظة . وفي الغالب بفعل الجهل المطلق في التعامل مع الحاسوب .

كم سيدوم انقلاب الشارع على النخب؟ وهل القول بانتظار برود الحماس للعودة إلى العقل يعني التلطف مع الدعماء حتى تهدأ ليستعيد المفكرون دورهم التقليدي في قيادة الفكر والناس وإنتاج الأطروحات المستيرة؟ هذه الثورة جعلت هذا الاحتمال ضعيف جداً . فالثورة تصنع الآن نخبتها .

لكن ما ملامح هذه النخب الجديدة :

ليس لهذه النخب التي تشكل في الشارع وفي معسكرات التطوع وفي المظاهرات وفي الجمعيات المدنية والسياسية ، ملامح محددة الآن فهي في مخاض قوي وسريع . ولكنها تتراوح بين معنى راب من غير حملة الشهادات ومن طلبة في طريق الشهادة العلمية ومن عملة ريفيين تدربوا سريعاً على الحركة الحرة في الحقل وفي المظاهرة . وعرفوا دون كبير عناء أن المطالبة المتحيلة بالصبر وطول النفس تنصر وتفرح بتحقيق مطالبها . فيها من كل الاتجاهات الفكرية القديمة ولكن بحماس أقل للفكرة وينض من الحماس للوعي الأنّي الذي يشكل في الشارع . ملامحها غائمة ولكن إجماعها واضح حول إسقاط النظام .

وهي تعرف أن النظام ليس السلطة التي كانت بل كل سلطة تريد أن تكون وتحتال في الحصول على الأبدية . لقد كان الدرس السياسي الذي قدمته ثلاثة أشهر من الثورة كثيفاً إلى درجة تعويض نصف قرن من التجهيل السياسي لشعب كامل وبدقة أكبر . لقد سبست هذه الثورة في ثلاثة أشهر جيلاً كاملاً أريد له أن يكون خارج الفعل السياسي والتفكير في الشأن العام وفي الشأن الثقافي . فاختار أن يطرد الزعامات من الاعتصامات وأن يته إلى

متطلقا دائما من نفس السؤال المبدئي. من نحن وماذا نريد وكيف نريد أن نكون قياسا إلى تاريخنا وإلى جيراننا المزمين.

كيف سيحصل هذا الاصطفاف وما إمكانيات نجاحه وعدم رده إلى تحزب كلاسيكي أو حرب أهلية؟

الثورة ستبلور حلولها مثلما تختبر نخبها الجديدة ، وستكون الحلول اختبارا حقيقيا لكل من يرعى الانتماء إلى النخبة المفكرة في المستوى الأكاديمي والحركي. ليس من حل جاهز وكل من يزعم امتلاك ذلك ما يزال يفكر بآليات ما قبل الثورة ويعتقد أنه يملك حقيقة وبالتالي فهو ينتج أيديولوجيا قهرية غير ديمقراطية وغير حديثة.

أول خطوات الحلول هي التنسيب على الجهتين، اليسار واليمين (هذا التنسيب مما قبل الثورة ونستعمله بشكل إجرائي حتى تنتج الثورة مفاهيم جديدة في التنسيب السياسي والفكري) فأت أوان إعادة اختراع الصلة ولا أحد قادر على أن يستوعب الجميع. لأن لا أحد يملك الحقيقة ويملكها. إذن التعدد العضوي وليس العرضي المؤقت هو مصباح الطريق. نعني بالتنسيب هنا تنسيب المرجعيات الإطلاقية. سواء منها المرجعيات الدينية أو المرجعيات الأيديولوجية وخاصة اليسارية منها. الحقيقة المطلقة فكرة أصرية قاتلة لحامدها ولمن أهديت له. ولا دليل على فشلها المزمس أكبر من فشلها حتى الساعة في العمل وحدها والوصول إلى نتائج مقبولة من الجميع.

التنسيب يؤدي إلى التعدد والتعايش معه وبه، والتعايش يعني التنازل عن الأطراف القصية من الفكرة بحثا عن نقطة وسط. والسؤال الذي يحل في هذا المحل ماذا يوجد في الوسط. وهل الالتقاء في منتصف الطريق يعني التلقيق والتخلي عن وضوح الرؤية. أو هل سيكون إعادة إنتاج للنموذج الغربي للديمقراطية؟

في الوسط يوجد القبول بالآخر الشريك المختلف.

سيعود الآن إلى السطح ولكن ليس بمعنى الردة الفكرية اشتباكه الثقافي عميق حول نموذج المجتمع الذي نريد. ولكن العودة ستكون أخيرا عملا على حل نهائي وقطعا مع التردد والحلول الجاهزة.

الاشتباك الثقافي المستجد سيكون هنا ومرة أخرى ولكني اعتقدها الأخيرة بين دعاة الأصالة والتحديث لأن هذا الملف، المعضلة لم يعالج طبقا لطموحات الأجيال التي طرحته. بقي مثيرا للشحن الأيديولوجية، من هذا الملف الإشكالي ولدت التيارات الدينية المتطرفة منها والمعتدل التقدمي منها والأصولي. المجد للقرن الأول للهجرة والداعي إلى قراءة العصر قراءة إسلامية لا يقدم لها أدوات تحليل غير التمسك بالنص المقدس.

فيه وقع اليسار بكل مرجعياته الفكرية الأيديولوجية فبقدر ما كنت مسألة العدالة الاجتماعية مغرية ومحفزة للانتماء فإن مسألة الهوية والانتماء القومي أو الأممي ظلت ضبابية مرتبطة فضلا على أن الموقف من الدين والتدين عامة ظل متطبعا بموقف المرجعيات اليسارية المؤسسة من الكنيسة العربية دون أن يشهق بني هرون في التجربة التاريخية للتدين في المغرب ولحلّج أوروبا عامة. فلم يقل ولم يستوعب دم ينتج لاهوت تحرر محلي

ومنه سارعت الليبراليات المعجولة إلى الحسم باستيراد مشوه للنموذج الغربي وتبنيه على علته وتحويله لاحقا إلى أيديولوجيا سلطة قهرية ليبرالية اقتصادية بدون الحد الأدنى من الحريات العامة والخاصة.

لقد حصلت في هذه الفوضى التي دامت نصف قرن أو يزيد، خطوات تحديث كبيرة كان أغلبها أهليا مثل إنجاح مشروع التعليم وتشريك المرأة في النشاط الاجتماعي. كان جهدا أهليا غير رسمي في معظمه جبرته السلطة الحاكمة لمصلحتها وإدعته كإغنازها الجبار. ولكنه لم يرتق إلى تفكيك معضلة التاصيل والتحديث. لذلك فإن المعضلة الأساسية لا تزال مطروحة وستعود وسيكون الاصطفاف السياسي والفكري حولها وضدها

سيرتك بين يديه؟. هذه أوامر سيصدرها الشارع في فوضاء الثورة وأول خطوات التواضع من كل من يفكر هو أن يلتقط خيط المطالبات الثقافية والفكرية لا لينافها ويجيرها لأطروحاته القديمة. بل لينسجم معها ويفكر معها ويستوعب آلياتها ويحولها إلى أداة تفكير خاصة به ويتوقف عن إدعاء قيادتها والتنظير لها. فيطور معها بالنتيجة. وهو ما يقودنا إلى القول بأن التفكير مع الشارع في لحظة ثورته ينتج المثقف العضوي بمعناه الجديد.

ما هي ملامح هذا المثقف؟

أولا إنه ليس أكاديميا بياقة يبضاه يعرف المناهج ويحدد طرق التفكير لغيره.

إنه ليس مثقفا وسيطا بين المعرفة والناس يقودهم إلى ما يجب أن يعرفوا على اعتبار أنهم أميون مزمونون غير قادرين على الرقي الفكري إلى المثقف.

إنه ليس من يصنع قداسة على النصوص (مهما كان مائلا) ~~لأنه~~ ^{لأنه} لنصوص مقدسة.

قد يكون واحدا من العامة يعرف ما يريد ويذهب إليه بلا قيادة غير إيمانه بالصواب المشترك.

قد يكون ذلك النقابي الذي يتلفظ خيط المطالبة الاجتماعية فيخرجه من المطالبية الخاصة إلى المطالبية العامة ويقنع به.

قد يكون المسؤول المحلي المنتخب الذي يحسن الاستماع ويجتهد قبل تلقي الأوامر من قيادة منزلة عن واقعه المحلي.

هو هؤلاء معا وتزيدهم التجربة مرانا ومعرفة بما ينبغي أن يكون، بالرجوع فقط إلى التجربة اليومية لا إلى كراس فكري قديم.

الثورة في تقديري تغير الآن صفة المثقف العضوي وتعيد تحديد منشته وموقعه الاجتماعي. وتفتح إمكانية للجميع في المشاركة والقيادة وتحصيل الفائدة المادية. الثورة تنهي

الذي لا يمكن إقصاؤه ولا يمكن إلا مقاسمته خيرات المكان الآتية ومستقبل المكان كشرط لازم للبقاء المشترك. يمكن هنا استذكار مثال السفينة التي توجب على الجميع عدم خرقها ولكن ليس المطلوب هنا الحفاظ على سلامتها حتى تنجو من الغرق بحكم الأمواج والرياح التي تهب من خارجها وتدفعها في غير ما يريد ركبوها، بل الاتفاق على قيادتها نحو ميناء يجد فيه الجميع غيتهم ميناء يجب اختراعه إن لم يوجد بعد.

ما هي البغية المشتركة؟ الرفاه المادي للجميع. العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص المادية والرمزية. الحريات الشخصية المكفولة في إطار من الحريات العامة الثابتة. الانتماء إلى هوية ثابتة ذات معالم ثقافية متميزة لا تستنسخ أي نموذج ماضوي شرقا وغربا. وهذه هي المكرمة والمعضلة. عناصر كثيرة للاتفاق وأخرى للاختلاف. حيث إن التجربة الغربية في البناء الديمقراطي تمت بعد التخلص من المؤسسة الدينية وعزلت الدين في صيغته الفردية. وهو ما لا يمكن أن يحصل في التجربة العربية مهما دعا الناس إلى اللاتكليف بمعناها الذي يفصل الدين عن الدولة.

في هذا المربع يمكن أن يخترع الإنسان عجلة جديدة للديمقراطية أو أن يفشلوا وتذهب ريحهم في انتظار ثورة أخرى قد لا تأتي أبدا. هما سيكون مربع الإبداع أو مربع الخيبة وهنا تفشل التساؤلات والقراءات العلمية. هنا مكان فقط للتبشير بضرورة اختراع حل يبدأ أولا بالقول أن التجربة الغربية عامة والفرنسية منها بالخصوص (ذات التأثير الخاص في المغرب العربي) ليست مثالا يحتذى.

هل يبدو الأمر هنا مرة أخرى كتوليفة حزبية صغيرة مليئة بالنوايا الحسنة، ذات المدى المحدود. الفكرة لم تتضح بعد وليس مثلي أن ينضجها في خطة متكاملة (قد أكون من ضمن المثقفين الذين تتجاوزهم الثورة). بل الشارع والثورة هي التي ستفعل ذلك. الثورة وشبابها من منجزها ومن سيفتح عينه على نتائجها. ستقود النخب الحزبية والفكرية الكلاسيكية إلى تقديم تنازلات في طريق الوصول إلى الميناء المشترك والنقطة الوسطية. عما سينازل كل تيار فكري وحزبي؟ وماذا

النزوات والمرجعيات الجاهزة. بما يجعلني استنتج بهدوء أن هذه الثورة وضعت حداً لأصولية المتكف.

لذلك فإن المطالبات الثورية التي تتبلور الآن بالقول بالنظام البرلماني وبالقول بتوزيع السلطة التنفيذية على المحليات أي بمعنى إرساء الحكم المحلي غير المركزي هي مطالبات نخبية جديدة تعرف أهدافها وتملك أن تنصرف في ما تملك وتصنع بنفسها ما تريد. هذه المطالبة ليست في تقديري الأولى مجرد رغبة في امتلاك سلطة والمشاركة مع المركز العارف بكل شيء وهي طلب مشروع في حد ذاته. بل هي أفق حكم جديد مختلف. يجعل المحلي بيد أصحابه بما يؤدي إلى إنهاء التحكم القوي. ويسبق النخبة المحلية في القيادة والتفكير على النخبة القديمة المتمرس في تعاليمها (أبناء العائلات الأرستقراطية الحضرية خاصة، أو أبناء الجامعات الأجنبية أو حتى المحلية المغرمون بالمصطلحات الكبيرة التي تشكل بالنسبة إليهم هوية مهنية قبل أن تكون مرجعيات علمية مفهومة وقابلة للتطبيق).

إنه قلب كامل لأليات التفكير والحكم. وإنهاء الأخير لترسيمة النخبة المتعالية الحضرية بالتحصيل من وإلى تقود الأرياف الأمية. هنا في تقدير ملي، وبالطبع والتجاوز والقليل من التنظير، سيجد الناس النقطة الوسط / اللقاء. أي التفكير والقيادة. لأن المدار الأساسي لكلا الفعلين، سيكون التصرف في الحياة اليومية. حيث تسقط الأيدولوجيا وتنتهي التنظيرات غير العارفة بما يجري وبما يتفق عليه الناس من تدبير أمرهم. دون التفكير في ما سيكون عليه الأمر لو إنهم اتبعوا فكرة غير فكرتهم بما أنتج فكرًا آخر في مكان آخر في بيئة أخرى. الثورة وبعد فشل دولة النخب ستنتج برافعاتها الخاصة والتي ستقترب كثيراً من نظام التسيير الذاتي الذي ظهرت بواكيره ونجح نسبياً في المجتمعات الاسكندنافية حيث لفرد مكانة في التسيير سواء داخل مكان العمل أو مكان السكن. أي في مواضع العيش المشترك وسياقاته.

لا نحتاج هنا إلى الدفاع عن الحكم المركزي والتفكير المركزي والمتكف المركزي. لن يتلاشي الحكم المركزي أو الحكومة، ولكن ستتحول بالتدرج إلى رموز دستورية

تسهل العلاقات الخارجية أكثر مما تنظم الداخل اليومي أو المحلي المعيش. الإدارة المحلية هي بيئة الديمقراطية والحوار الفكري الحقيقي. بيئة قتل الشائعات القديمة المتخلفة كالقبيلة والحرب. بيئة التفاوض في التدين والتكفير وبيئة البحث المشترك عن العدالة الاجتماعية. ستحل تناقضات أخرى ولكن على أسس جديدة بين برافعات الثورات وتوجهها العملي لتطوير اليومي القائم على التشريك الكامل للفاعلين وبين الأصولية الفكرية ذات المرجعيات التسمية. لن تكون في تقديري تناقضات طبقية (بروليتاريا ضد برجوازية) أو عقائدية (إيمانية/إيمان ضد كفر) بالله أو بالفكر العبقري (القائد الفكري مؤسس المدارس الذي يزعم النبوة). ولكن الصراع سيكون على مقدرا النجاح في تطوير الواقع المحلي ليحقق أكبر قدر من المطلب الجماعي في الحرية والعدالة الاجتماعية أي التمكين الاقتصادي للفرد. بهذا المعنى يدخل الكلام في التبشير أكثر مما يبقى في التحليل ولكن.

هل هذا تبشير أم بشائر ظهرت علاماتها؟

كثيرة هي العلامات التي يمكن التقاطها على النوجه نحو الاتفاق النهائي على إنهاء النبوات الفكرية والدينية. بما في ذلك الأزمة السابقة للثورة. لقد اكتشفت الطوائف الدينية التي جمعت بينها أوطان واحدة أن الأفضل هو التعايش واقتسام اليومي دون الانتكاء على المراجع الفكرية والروحية التي كلما فقدت سلطتها على أتباعها أيفقت التناقض لتعيش منه. ولأن منجز هذه الثورات ليسوا إلا الشعوب نفسها فإنها اكتسبت وستكتسب من الوعي اليومي ما يجعلها تنهي عملية العبث بالسلم الأهلي التي يصل إليها الناس بقطع النظر عن القبلة التي يصلون لها. (التعايش السني الشيعي والعربي الكردي في العراق وسوريا والمسلم القبطي في مصر والأمثلة كثيرة).

نعم إن الكتابة تحت وهج الثورة الجاثمة الآن يخلط بين التمني والتحليل فالسافة بين الأحلام والحقيقة

تذوب. ولكن مسارات التطور والتحديث في الشرق كما في الغرب يثبت أنه في غياب الأنبياء المزيفين ينتج الناس عقلا فعلا ومفيدا. عقلا عمليا.

لقد رأينا الثوار في عملهم السلمي الواعي يقصون من منابر الخطاب كل متزعم خارج من مخبئه في الداخل والخارج الذي لم يسمح له بإغجاز الثورة وحده أو مع الآخرين. كان في ذلك بتقديري رد جلي على الزعامات الكلاسيكية. ورد على فكرها الجاهز مينا ويسارا. ودعوة إلى النخب الجديدة التي يثبت ملاسحها أعلاه أن تتقدم وتقدم معركتها بنفسها. معركة تحررها من أكاذيب الحاكم ومن أكاذيب الزعماء الذين لا يختلفون عنه إلا في التسميات. وكما أسلفنا أعلاه فإن هذه الثورات لم تقم ضد الحكام فقط من أفحشوا في استعمال السلطات المادية بل أيضا ضد النخب المفكرة والجالسة والتي أفحشت في العبث بأحلام الناس وطموحاتهم دون أن تقدم لهم خيارات عملية فعالة. ولقد اكتشف الكثير في مسار الثورة أن بعض هذه النخب كانت تقاوم مع السلطة على الشعب الغريب في الأرياف والمناطق الصغيرة خاصة، وتأخذ ما يكفي لتظل به في المعارك التي لا تتحول أبدا إلى ثورات.

ولكن رغم الخلط بين الأحلام والواقع، فإن هذه الأفكار الأولية لن تكون أبدا تبشيرا من مثقف (نبي جديد) إلى شعب أقل ثقافة أو رغبة في قيادة العامة تحت مسمى المثقف العضوي المقتدر بحكم التكوين الأكاديمي. نعم في هذا الخطاب الكثير من الفوقية وفيها زعم بالتواضع ولكن مشرعات كثيرة تدل على واقعيتها وتحولها إلى أفق تفكير وعمل يغير مسار الثورات والأمم. وهنا الثورة الثقافية الحقيقية

لن نعود بمفهوم الثورة الثقافية إلى التجربة الصينية والتي اعتقد أنها قابلة للتسميات إلا تسمية الثورة الثقافية الحقيقية. فقد كانت ببساطة أمرا من قائد يزعم الثقافة بتصفية أعدائه دون سماع دفاعهم (صورة معادة للقائد النبي والشعب الغني)، ولكن هذه الثورة فتحت بابا كبيرا للنقاش الفكري حول من هو المثقف الحقيقي وما هي

الثقافة الحقيقية وما هي الرموز الجديدة التي تشحن نصا ثقافية وتطعيه المعنى المقبول.

ولكي لا ننقل على قارئ يستعجل نشره الأخبار الأخيرة فإن هذه الثورة الثقافية تتميز بما يلي ولقد بدأت معدي:

- قتل المثقف النبي وإنهاء دوره، وتحطيم أعلامه وتقطيع كراساته الأيديولوجية.

- قتل الزعيم السياسي القذ ذي القدرات الخارقة أو نصف الإله.

- قتل الانتماء الحزبي الضيق وفتح باب الانتماء للذات الفردية المؤمنة بالتعايش داخل أمانيتها.

- وضع حد للرسالات الأصولية التمامية في اليسار واليمين.

- دحض الزعم بأن العامة جاهلة أبدا وغوغائية.

- دحض أسبقية المدن وأهل الحضر على أهل المدر والمناطق المحرقة ما عدا عاصمة أو محطة أساسية في مسار تقدمهم وحض الزعم بوجود صراع أزلي بينهما.

- قتل البرامج المسقة المخططة بعيدا عن حاجة الناس في انتظار حملهم إليها بقوة الدعاية أو بقوة العصا.

- إنهاء المتاحفة الثقافية التي لم يفلح المثقفون في الخروج منها خاصة بعد هزيمة 67 والتي بثت روحا محبطة بين الناس، زاد المثقفون في تكريسها نتيجة لفقدانهم أدوارهم واحتمالات المشاركة السياسية التي كانوا ينتظرونها.

هل ينتهي الحديث في الثورات الخارقة؟

لقد أنتجت الثورات دائما موجة من الفرح والتفاؤل بين الناس. وغيرت أنظمة التفكير السابقة لها وعسى أن يكون هذا الكلام قراءة في هذا الاتجاه. لقد كتب في الثورة ما تنوء به الجبال ولكن لم تتم الثورة بقراءة الكتب. لم تخرج من الجبل ولكن كان يلزمها شيء من

العزيمة التي لا تتعلم في الكتب. هذه العزيمة هي الأمل في استمرار الثورة في إنجاز مشاريعها الصغيرة والكبيرة. التمكين للإنسان على الأرض الآن. الفتية المغرورون أنجزوا الثورة ونجّاهوا بحر الظلمات ويدخلون ميناء الديمقراطية ظافرين. فما الذي يلزمهم ليرسوا؟ أن يتوقف المثقفون عن تعليمهم إدارة الدفة.

لقد أعادوا اختراع العجلة. ووضعوا شروط ابستمولوجيا الفرح. وهي أن الغد في متناول اليد بلا نواح على طلل قديم ولا جنة في الغيب تغنيانا عن جنة الأرض الجميلة. وهي أن الأصولية الفكرية في اليمين واليسار لا تختلف عن الدكتاتورية. والتقدم يقتضى الحرية. وقد وضعت شروطها من الأحرار للأحرار فقط.



ماذا حدث في تونس، انتفاضة أم ثورة ؟ محاولة لقراءة وتحليل

معز السالملي / باحث تونس

للمرأة واندماجها في الدورة الاقتصادية، شباب متعلم ولا يكاد يتوقف عن الحراك، ليس هناك مشاكل طائفية ولا دينية، إلخ

إذن كيف يمكن لنا أن نفهم هذا التغير المفاجئ واستغلال تونس حتى لا نفاجا بهذه الصيغة؟ وحتى نكون منصفين ومتواضعين، ولأننا فوجئنا بإمكانات الشعب وبقدراته وبقلة فهمنا للأوضاع قبل تفجيرها، فيجب أن نفر بأن فهمنا واستخلاصنا لما حدث في تونس في مستهل سنة 2011 لا يمكن تقييمه إلا بصفة بعدية. مما سيجعل هذه القراءات ممرا لفقرة بوعية لدراسات جديدة ومقاربات ثرية ففهمنا وقراءتنا يجب أن تدرس الواقع مع الأخذ في الاعتبار المسافة اللازمة للموضوعية والنقد. فغياب هذه المبادئ العلمية هو الذي كرس الرؤية الوردية للأوضاع في تونس وجعل أكثر المفكرين والسياسيين غير قادرين على مجازاة الواقع وفهمه. فمثلا، تقريبا كل ما كان يصدر من أدبيات في الوطن العربي والذي كان يحظى بالمتابعة والدراسة يدخل في خانة علاقة الدين بالسياسة والمجتمع (كيف يجب على الفكر الديني التأقلم مع الحداثة للقضاء على الإرهاب) أو أنه يتعرض للتغيير

إن المتتبع للأحداث التي جرت في تونس منذ ديسمبر 2010 إلى يوم 14 جانفي 2011 ليقى في حيرة من أمره. كيف أمكن الإطاحة بدكتاتور بقي جاثما على البلاد والعباد لمدة 23 سنة بدون منازع؟ كيف أمكن التخلص من طاغية في غضون 4 أسابيع من الاحتجاجات وحصوله من الموت والجرحى لا تتجاوز الألف شخص؟ لو أن هذا المتتبع قيل له قبل هذه الأحداث أن هذه ضريبة التغير، لما كان أخذه هذه الفرضية على محمل الجد ولا اعتبرها ضربا من الخيال أو المزاج، لأنه عقلانيا لم يكن هناك مؤشر يدل بأن تغييرا ما يمكن أن يحدث.

صحيح أنه كان هناك تذمرا لا يكاد يتوقف من الفساد والرشوة وغياب الحريات والبطالة والعنف (خاصة في ملاعب كرة القدم) وأنه كانت هنالك بعض الاحتجاجات العمالية في بعض الأماكن (مثلا في الخوض المنجمي وسط البلاد) لكن لا شيء كان ينبئ بأن الأوضاع ستفجر بصفة دراماتيكية. فطاعريا الأمن مستتب، والاقتصاد يواصل غوه المعتاد، والاستثمار لا يتراجع، وشهادات التكبير والإعجاب لا تكاد تتوقف تقريبا من كل دول العالم ومن الداخل للتنويه بالمستوى الراقي الذي وصلت إليه تونس - حادثة مرموقة، تحور

الفوقي بل يشده (كيف يجب على الدكتاتورية في الوطن العربي فتح مجال للحريات حتى تقلل من الإحتقان الاجتماعي). إن ما يجمع بين هذه القراءات إهمالها أو تناسيها للعنصر الأهم في التغيير: الإنسان أو الشعب. بعبارة أخرى لم يكن هنالك إقتناع بقدرة الإنسان على التغيير وتجاوز وضعه المزري لإبتكار وضع مغاير. فالتصور السائد في هذه البقعة من الأرض والذي يجمع كل القوى الفاعلة في الواقع - بتصوراتها الفكرية السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والحزبية - لم تكن تُكُنْ أي قيمة للتغيير المتأتي من تحت والذي أسامه الإنسان - وحتى التي كانت تؤمن بالإنسان كانت تراه ملهما، خارقا للعادة ومنقذا للأمة. وما يدعم هذه التصورات الشواهد التاريخية والتي لم تحوِ إلا على الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية والاتلافات والمناورات الحزبية كنماذج للتغيير.

إذا وفي خضم هذه الوضعية الفكرية البتية على رؤية محددة للتاريخ وللواقع وللإنسان، وجدلية هذه العناصر مع تصوراتنا لأليات التغيير **المفهوم** **أهمها** كديناميكية فورية بالضرورة، يمكن **لا أن** **لدي** دهشة المحللين والخبراء من كل حديم عند إندلاع شرارة "الثورة" في تونس وعدم قدرتهم على فهم ما يجري حقيقة في الواقع، ناهيك عن تفسيره عقلانيا وعلميا. فالدهش حقا أنه لما كانت الأحداث تسارع بوتيرة جنونية وحتى بعدها، كان أكثرية المحللين والمتكئين من شؤون "الأمة العربية" يختزلون ما يحدث في شاب حرق نفسه أمام مقر للولاية (لتعدي عون من أعوان النظام الدكتاتوري عليه) عند منعه من العمل وإهانتته، ومن ثم انطلاق المظاهرات المطالبة بالتشغيل والطعام وعدم تهيش مناطق وشرجة من الشباب وحرمانهم من ثمرات الطفرة الاقتصادية إنتهاء بتوسع مناطق الاحتجاجات وعدم القدرة للسيطرة عليها، مع تحول نوعي في المطالب لتصبح سياسية بالأساس ومتلخصة في مطلب أوحده: رحيل الطاغية.

فالذي حصل في تونس فرض على الدارسين للشأن

العربي توسيع نماذجهم ونظرياتهم في التغيير ليستوعبوا النموذج التونسي الذي فتح بذلك مكانة للتغيير الحقيقي المبني على الإنسان وقدراته اللامحدودة. لكن إلى حد الآن هذا النموذج يشكو من الإحتزال وعدم الفهم (عما يفسر ما نراه من محاولة نسخه في أماكن متعددة من الوطن العربي بافتعال الشرارة التي من المفروض لها توليد التغيير بإحراق عدد من الشباب أنفسهم في الساحات العامة). فالذي يجب إدراكه في أي نموذج للتغيير - والذي لم يُستوعب في الحالة التونسية ولا يمكن اختزاله - حتى تتمكن من فهم ما حصل وإستنتاج ما هو خاص بتونس وما يمكن تعميمه على كثير من الدول في الوطن العربي هو كل تلك الديناميكيات المتداخلة والصوروات المتفاعلة والتي أدت بتفاعلها من جهة مع الواقع - مع الأحداث التي كان مصدرها الفعل الإنساني قبل رحيل الطاغية - ومن جهة أخرى مع مكونات المجتمع البنيوية - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والبيئية والأخلاقية إلخ - السابقة على الفعل الإنساني والتي **تجدد** **تطوّر** **طابعا** **خاصا** به. فهذا التفاعل على أرض الواقع بين الإنساني والبيئي والذي كان يتفاقم تدريجيا وبصفة خفية محدثا تناقضات وشرخات طفيفة ولكنها في كل مرة تتعمق هو الذي أدى في آخر المطاف إلى الانفجار في تونس.

إذن ومن هذا التصور، ما هو كنه وصيغة هذا التفاعل بين الإنساني والبيئي والذي أدى إلى التغيير في تونس ولم يؤد إليه في أماكن أخرى من الوطن العربي؟ أكتفي أن نقول بالتفاعل بين الإنساني والبيئي حتى نكون قد وضعنا ألبتينا على سر تركيبة التغيير واستكشفنا مكوناته الأساسية وعناصره الفاعلة. إن الذي يهمنا من هذا التفاعل هو نوعه ومداه وسعته إذ في ظروف معينة ومحددة أعطى النتائج التي نراها اليوم. فلو أن أحد الفاعلين الأساسيين أخذ قرارا مغايرا للذي أخذه في الواقع - مثلا لو كان المسؤول الأول عن الجيش قرر دعم الطاغية - لكان التفاعل على هذا

المدى بين هذا الفرار الإنساني والعناصر البنيوية - هنا المكون السياسي وأداته الأمنية - أدى إلى نتائج مغايرة. وإذن يصبح مهما جدا الأخذ بعين الاعتبار والتركيز على مدى التفاعلات الإنسانية والبنيوية المنبثقة في الصيرورة التاريخية وآليات تغييرها في الواقع حسب الظروف والمستجدات.

المخطومة الدكتاتورية لنظام بن علي :

تتصف المخطومة الدكتاتورية لنظام بن علي في آخر سنين وجودها بخاصيتين: ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" وديناميكية "الاستتار" وتفاعلهما معا. فميدان السياسة كان حكرا على نظام بن علي ولهذا كانت كل مؤسسات الدولة في خدمة ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" وذلك منذ السنين الأولى من توليه الحكم. هذه الديناميكية حتمت تكتلا عضويا بين الحزب الحاكم والأجهزة الأمنية والقضاء والإعلام وشريحة معتبرة من الشعب - رغم أن هذا العنصر كانت أكثرية محاربة لأنه لم يكن يشكل معارضة فعلية للنظام. لهذا التكتل أو الإتحاد كان لا بد منه، في تصورات بن علي، حتى يترسخ نظامه وحتى يتسنى خلق أوعية مواتية للإستثمار ولإقتصاد متنام. ومن جهة ثانية كان هنالك توجه قوي وموازٍ للأول لإقصاء كل من لا يمكن أو لا يستطيع إحتواءه وموافقته لتصوره للسياسة والمجتمع ككل. فميدانيا، استطاع بن علي عبر تسخير تكتله العنصري تشريد أو احتواء أو نفي (أو حتى القضاء عليهم جسديا) أكثر معارضيه من السياسيين والمفكرين والناشطين في حقوق الإنسان.

فالقرارات السياسية كانت حكرا على بن علي وكانت متنزلة من فوق إلى هياكل النظام - الحزب بأجهزته المختلفة ويمثل السلطة في الجهات ومن ثم إلى كافة الشعب. فغياب الهياكل الفعلية والزبذية لتسع مدى تفصيل تلك القرارات والنظر في نتائجها في الواقع وتقييمها لتغييرها أو تعديلها لم تكن لتقلق السلطة بما أن السلطة الحزبية ومؤسسات الدولة كانت تسهر على

تلك القرارات وتطبيقها. إذ فقد تم تكريس طبقة من البيروقراطيين ومن الممتعين إلى الحزب الحاكم بين محتكر الميدان السياسي وبين بقية الشعب مما منع من وصول تذمرات وشكاوى المواطنين إلى أعلى هرم السلطة.

فديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لم تتوقف على الأشخاص والأحزاب والمعارضين بل طبقت على جهات ومناطق بأسرها مع كل ما تحتويه من شرائح مجتمعية مختلفة وخاصة من الشباب المتعلم والعامل عن العمل. فالجهات التي كانت منضوية في صلب الإتحاد هي المدن الشاطئية السياحية والمناطق الصناعية والفلاحية التي لم تكن تمثل عبءا على النظام والتي كانت تشارك بصفة فعلية في النمو الإقتصادي. أما المناطق المقصية من منظور السلطة والتي تمثل عائقا لارتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي فهي المناطق الداخلية والتي لا حظ لها من التشغيل وحتى من ذكرها في الإعلام الرسمي. فهي حقا يمكن اعتبارها مناطق منكوبة وخاصة بعد تضيق التجارة مع ليبيا وتقلص دورها إلى أوروبا.

فهذه الديناميكية سببت أضرارا جسيمة على كل الجوانب: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية. فالمجتمع التونسي وإثر عقود من نشر التعليم بين كل شرائحه كأداة للخروج من التخلف وتوفير فرص متكافئة للجميع للعمل ولتحسين حياتهم المادية والاجتماعية، يجد نفسه بفضل هذه الديناميكية متخليا عن قطاع لا بأس به من مواطنيه ومن مناطق. ولكن لا يجب أن يُفهم هذا التقسيم على أنه راديكالي ونهائي لكل المواطنين وفي كل تلك المناطق. فعلى مستوى الواقع، هنالك شريحة صغيرة ومناطق محددة مربوطة مصلحيا بالمركز والتي لها حق التمتع بالحياة والأمن، والتي لها إرتباطات مباشرة أو غير مباشرة بالحزب الحاكم أو بالسلطة السياسية أو الاقتصادية. نفس الشيء ينطبق على ما يعبر عنه بالمناطق الشعبية المحاذية للمناطق المتحلة مع بعضها اقتصاديا وسياسيا.

الروحي والكلبي بين الحاكم والمحكوم. فإرادة بن علي له تصريف كل شيء بنفسه جعله يعول على وزراء تكنوقراط يمكن تعرضهم بسهولة، حُشروا في وضعية "الشيخ والمريد" تربطهم برئيسهم علاقة أدائية لديه بما آلت إليه قراراته الأخيرة وانتظار التعليمات الجديدة. فلا يُسمح لهم بأخذ القرارات المهمة أو المصيرية، فهذه حكر على الرئيس، حتى وإن كان مبعثها أحد وزرائه. وإن كان هنالك أخطاء أو تجاوزات فحتمًا الرئيس لم يعلم بها، ومآتها عدم تطبيق التعليمات والقرارات كما يجب. فالأنزلاقات والتناقضات والتجاوزات ليس "المعصوم" مسؤولاً عنها بل هي منبثقة من المسافة التي توجد بين الأمر والواقع أو عدم فهم لكنه تلكم القرارات والتهاون في تنفيذها أو أيضا الشق القصي والمتأخر لنظام بن علي. فهذا الشق هو المسؤول مثلا عن الصورة السلبية التي تتداولها بعض وسائل الإعلام الخارجية والمؤسسات الحقوقية.

إن هذه الديناميكية الأفقية المبنية على الاتحاد العضوي بين السلطة وحزبه ومؤسساته وبن شريحة من الشعب في مقابل الانقياد للسلطة كاملة وشرائع من المجتمع، لم تمنح من وجود ديناميكية عمودية مبنية على التنافس والخوف والريبة بين عدد من أجهزة السلطة حتى يتسنى من جهة تكريس أقوى لفكرة "المنفذ" وربط كل جهاز مصيره بمصير الرئيس عبر التفويض في خدمته والولاء إليه أكثر من الأجهزة الأخرى، ومن جهة أخرى السيطرة على كل جهاز عبر تفشي فكرة أنه عليه عمل المزيد حتى يتسنى ردم الهوة بين الأمر والواقع وتكريس أكبر لفكرة "المعصوم". فنجد مثلا أجهزة أمنية تتنافس بينها (جزء منهم تحت إمرة وزير الداخلية وجزء آخر تحت إمرة الرئيس) وأجهزة في الحزب الحاكم تتنافس بينها في خدمة الزعيم، وهي تتنافس في عدة مبادئ مع عدة أجهزة من الأمن (خاصة في نبض حس الشارع ومحاصرة المقيمين والسهر على إرساء وتطبيق العقاب الإداري عليهم). إن هذا التداخل والتنافس في خدمة رأس السلطة بين عدد من أجهزة النظام مع فرض

يجب أيضا أن ننوه أن هنالك إمكانية المرور من مناطق الاتحاد إلى مناطق الانقياد في أي لحظة والعكس بالعكس. ولكن السقوط في مناطق الانقياد أصبح السمة الطاغية في السنين الأخيرة من نظام بن علي وهو ما يجبر عنه سوسيولوجيا بتقلص جلي للطبقة المتوسطة. فهذا التكريس الفعلي لنوعين من المواطنين ومن المناطق هو الذي سهل لتفشي مفهوم "الجهوية" و"اللامبالاة" وخاصة لدى الشباب.

نتيجة لديناميكية "الاتحاد والانقياد"، وخاصة عبر وسائل الإعلام الرسمية، تكرست فكرة الزعيم "المنفذ" و"المهم" الذي استطاع أن ينقذ البلاد من براثن التطرف والإرهاب والمحافظة على مكتسبات المجتمع الحدائري أو على طريق الحدائري. في الحقيقة، هذه الفكرة كانت متفشية منذ عهد بورقيبة وكانت متأصلة في خطاب إيديولوجي يُشترَع لها بأن هذا الأخير هو محرر البلاد من الاستعمار، وأنه مؤسس الدولة التونسية الحديثة وصانع الإنسان الجديد المنحور من التخلف والرجعية والتعلم لمواجهة الصعاب ومجتمع متوازن وإعالي لبناء اقتصاد متطور. بغض النظر عما كان يحمل هذا الخطاب من مبالغة وتناقضات مع الواقع إلا أن حقبة بورقيبة حققت نقلة نوعية من مجتمع متخلف على كل الأصعدة إلى مجتمع متطور على عدة أصعدة مما سهل لتكون فكرة "المنفذ" مقبولة لشريحة كبيرة من المجتمع (ولكنها أصبحت تدريجيا وفي آخر عهده غير مقبولة خاصة من الشباب). ولكن في عهد بن علي فإن هذه الفكرة أخذت مكانة كبيرة في تركيبة نظامه كإيديولوجيا وتم استعمالها بصفة آلية ومكثفة كصورة لها شرعية في ذاتها. لذلك كان يجب أن يكون الرئيس ناصعا، على مستوى المظهر واللباس، ليست له أي تجايدات أو تلون، مما يوحي أنه لا تنطبق عليه نوااميس الكون وخاصة التقادم الزماني.

وبموازاة لفكرة "المنفذ"، تم أيضا ترسيخ فكرة "المعصوم". فالتنحيد معه لا يجب أن يخطئ، مما يُزعزع الثقة فيه وربما يقضي على وهم التوافق

منذ خمسة عشرة سنة يشهد النمو الإقتصادي 5 في المائة كل سنة بصفة منتظمة (4، 3 في المائة العام الماضي). وهو تاريخيا مربوط بالزراعة وبالموارد المستخرجة من المناجم (الفسفاط والهيدوكربور) والسياحة (ما بين 6 و 7 ملايين سائح في سنة) والصناعات التحويلية (النسيج والتصنيع الغذائي والكهروميكانيكية) مع توجه مدعم نحو التصدير. والمؤشرات الإقتصادية تنحو نحو الحسن: العجز والعملة تم السيطرة عليهما، الاحتياطي في وضعية مريحة، قيمة التضخم المالي مقبولة، ومدى الاستدانة خير من مثيلاته في أوروبا. ولكن التحدي الذي كان يورق الحكومة هي مشكلة البطالة والتي تتراوح بين 30 و 35 بالمائة في صفوف الشباب للحصول على شهادات جامعية.

و لكن ومنذ اندماج تونس في منظومة العالمية واقتناع الحكومة بأنها "نظام طبيعي" وفتح أسواقها للنافسة تم المحافظة تقريبا على نفس مستوى المؤشرات الاقتصادية ولكن في نفس الوقت ساهم في زعزعة ركائز البنية الاقتصادية وتقسيمها بين قطاعات تنافسية ومفولة على الخارج، وقطاعات أصبحت ضعيفة لأنها لم تستطع مجاراة القدرة التنافسية على الأسواق العالمية (كصناعات النسيج مثلا) مما عزى بالحكومة إلى التشجيع والتحويل أكثر على الصناعات الميكانيكية والتقنيات الحديثة حيث أن المهندسين التونسيين تكوينهم لا يغطي (أجر مهندس أوروبي أكثر من مرتين إلى أربع مرات أجر مهندس تونسي) ولكن دون السيطرة على مستويات البطالة وخفضها إلى أرقام مقبولة. حسب البنك العالمي، وحتى يتسنى استيعاب عدد كبير من صاحبي الشهادات الجامعية في الدورة الاقتصادية، كان يجب على النمو الإقتصادي السنوي أن يكون بين 7 و 8 بالمائة، وهو ما كان ممكنا نظريا.

كان هنالك عائقان وراء عدم القدرة على بلوغ هذا المستوى من النمو الاقتصادي، وهذان العائقان لهما علاقة ببعضهما البعض. فمن جهة كان الإستثمار

وتعميم منطق التحالف الثام بين الحاكم والمحكوم باسم الإتحاد من أجل حماية مكاسب الوطن خلق أرضية خائفة لم يكن لحرية الإنسان مكان فيها حتى يتسنى له تفجير طاقاته من دون قيد أو وصاية أو توظيف واستيعاب له في بؤرة النظام وآلياته.

و مع هذا الاختناق المقتن والساهرة عليه الدولة بكل أجهزتها وسلطاتها، تولدت ديناميكية جديدة في السنين الأخيرة من حكم بن علي، تمثلت في وجود وحماية ما يعبر عنه بـ "العائلة" وهو كتل عضوي صغير العدد ولكنه قوي النفوذ والسلطة يمثل "عصية" مبدؤها الأساس هو السطو على ثروات البلاد في أسرع وقت ممكن وبكل الطرق الممكنة. ومفهوم العائلة هنا يحتوي على كل من أفراد العائلة الموسعة لزوجة بن علي وأفراد العائلة الموسعة للزعيم وأصحابه (عبر زيجات بناته من عدد من العائلات ذات السلطة والجاه في البلاد) وبعض المقرين منهم والخاصين حولهم. فهو مفهوم مطاطي ومتغير في تشكيلته نظرا لأن إسم عائلة زوجة الرئيس متداول جدا في تونس وأن المقرين منهم عددهم كان يتغير حسب المصالح لرفعة الجذيل المتبلورة في المكان وفي الزمان.

فتداخل جميع الديناميكيات، "الإتحاد والإقصاء" و"الاستئثار"، بدأ نظام بن علي تدريجيا يعيش تناقضات واحتجاجات أكبر وأعمق، تمكن في الأول من السيطرة عليها ومجاراتها، ولكن مع تفاقمها والاستهتار والتهاون بعدد من جوانبها وتناجها، رجعت على نظامه بعواقب وخيمة لم تكن في الحسبان فتجلت مراحله.

مع تواصل أجهزة بن علي في التمكن والتحكم في معظم جوانب الحياة في تونس وتوظيف ديناميكية "الإتحاد والإقصاء"، حصل تراجع شيئا فشيئا لهذه السيطرة المطلقة في الميدان الاقتصادي لصالح العائلة. فالإقتصاد التونسي يعتبر عامه مثالا للنمو في المنطقة لبلد ليس له موارد طبيعية ويعتمد في الأساس على طبقة من الشباب المتعلم والمتكون في العديد من الميادين. فتقريبا

الداخلي الوطني في حدود 23 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعتبر غير كاف لاستيعاب الشباب المتعلم بكيفية كبيرة، خاصة وأن أكثرية هذا الاستثمار الداخلي هو في مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤسس على النموذج العالي/التقني بحيث تشغل بصفة خاصة في الإنتاج القليل الكلفة والموجه للتصدير. ومن جهة أخرى فإن هذا العزوف عن الاستثمار في مشاريع كبيرة مأتاه الخوف من تصرفات "العائلة" التي تنصف بالنهب والسطو، والتي لها سلطة لا متناهية لاستدراج أصحاب المشاريع وسلبهم أموالهم بدون حسيب ولا رقيب. فكل قطاعات الاقتصاد ذات الدخل العالي أصبحت بصفة أو بأخرى مشرفة عليها أو مباشرة تحت إمرتها. أكثر من ذلك، ويفصل نواجد أعوان لها في أماكن مهمة في شرايين الاقتصاد، أصبحت لهم منافذ متعددة ومشعبة إلى المعلومات المهمة التي تخول لها كسب أسبقية ونفسيه في الوصول إلى المشاريع والبرامج المتواجدة والمستقبلية.

إذن يعلم وبمرافقة بن علي، تم تفعيل ديناميكية "استثمار" "العائلة" بقسط كبير من الاستثمارات لحماية القطب السياسي والأمني ويتغاضي وفي أحيان أخرى بمساعدة مؤسسات الدولة كالديوانة ووزارة أملاك الدولة ومصلحة الأدوات وغيرهم. ولكن ما تختص به هذه الديناميكية هي أنها تسهل تجميع والاستحواذ على قدر ضخم من الأموال عن طريق النهب وبحماية من رأس النظام من دون أي إلزام لتوظيفها أو تشغيلها في البلاد. فـ "العائلة" كانت تفرض نفسها في كثير من المشاريع ذات الربح الكبير والسريع من دون أي إمكانية للخسارة أو للاستثمار الذي يحمل دائما في ثناياه المخاطرة.

إذن يتداخل ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" مع ديناميكية "الاستثمار" تتمتع تناقضات كانت موجودة في المجتمع مع خلق وتكريس تناقضات وهزات أخرى مما وضع ضغطا شديدا على مكونات النظام ككل وفي أهبه للانفجار. فالتواجد في نفس الوقت لأشكال جد

جديدة للنمو الاجتماعي والاقتصادي وللاتصالات وللتكنولوجيا وللاستهلاك (تقريبا حصريا على المناطق المدمجة إقتصاديا) في جو تزايد فيه الفساد والنهب والاستئثار الموهول والسريع خارج الأطر الطبيعية المتعارف عليها كان يعطي الإنطباع بالرجوع بالمجتمع إلى الوراء، حيث قانون الغاب وحيث القوي يحسم الأمور لصالحه. زد على ذلك أن إمكانية النهي عن الفساد والسرقة وتحويل موارد الدولة من الملك العام إلى الملك الخاص (وهو مشروع الخصوصية والذي كان أكبر المستفيد منه "العائلة" وبعض الشركات الأوروبية) كرمس فكرة أن المؤسسات الحديثة للدولة وخاصة الساحرة على تطبيق القانون تخلت عن جل مبادئها ومن أهمها أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ومبدأ العدالة في استغلال الموارد العامة للدولة.

والآن كيف لنا أن نفهم هاته الحماية السياسية للـ "عائلة" والتي كانت أحد أهم الأسباب الفعلية في تفعيل تناقضات النظام والوصول به إلى مدهاء حتى الانفجار الشعبي ورحيله. كل ذلك نلخصه بما يلي:

1 - عدم قدرة بن علي / عدم رغبته في منع "العائلة" من الإثراء الفاحش لقيمة العائلة لديه وضرورة حمايتها في كل الأحوال

2 - لقناعته أنه رغم كل المزاعم والمؤشرات التي تقول بوجود أزمة إقتصادية في تونس، فهناك من يقوم بأعمال مشمرة ويشارك فعليا في دوران عجلة الاقتصاد.

3 - لتصوره أن الإثراء الفاحش والعلني وغير العادل لا يتناقض مع المنظومة الليبرالية والرأسمالية المستفحشة في العالم.

4 - لقناعته أن عدم أخذ أي إجراء قانوني وردي ضد الفساد المستشري في المجتمع لم يكن يغير موقف الغرب من نظامه والدعم الذي يحظى به كحامي مصالحهم وكمنع لظهور الإرهاب والتطرف الإسلامي.

5 - لأنه ربما كان منقطعاً كلياً عن الواقع ولم يكن فعلاً يعلم بمدى الفساد الذي وصلت إليه الأوضاع

وأن بعض المستشارين الذين كانوا يحيطون به والموالين لزوجته استطاعوا أن يلونوا له الواقع حسب هواهم .

مهما تكن الفرضية الفرضيات التي جعلت بن علي لا يتدخل لوضع حد للفساد، فإن الذي يُستتج من تسلسل الأوضاع منذ عدة سنين أنه تمت قطعية بين المسؤول الأول عن الشق السياسي والفاعل الأول في الشق الاقتصادي. تدريجيا، تقلصت سلطات بن علي وقبضته على الاقتصاد، الذي اعتبر عبر كل مرحلة حكمه كشهادة على شجاح النظام وحكمته في إدارة الأمور. شيئا فشيئا ما كان يمثل قوة النظام، كل الموارد التي وظيفها من كل الأشكال (إستثمارات داخلية وخارجية، تكاليف التعليم، إلخ) لبناء اقتصاد من أحسن إنتاجية وأكثر تنافسية في إفريقيا، وبعد أن تم التفريط في قسط كبير منه إلى "العائلة"، أصبح يُعتبر نقطة ضعف النظام. من هنا تفهقر إيديولوجية النظام التي تقول بالشفعية بالحرريات من أجل اقتصاد قوي. من هنا أيضا ارتفاع ضغط المتناقضات على النظام.

يُعتبر الحزب الحاكم (ما عدا عدم تقبل من كبار مسيريه والذين لهم ارتباط به العائلة) أحد المتضررين من التفريط في قسم كبير من الاقتصاد ومن ديناميكية "الاستثمار" والتي سببت له خسائر جوهريّة. فالوارد المالية المتأتبة من المنافذ إلى السلطة ومن المشاريع ذات المربح الكبيرة أصبحت أهمها في يد "العائلة" مما قلص، من جهة، موارد ونفوذ وثراء شريحة كبيرة من النافذين في الحزب الحاكم، ومن جهة أخرى، جعلهم يطبقون أكثر فأكثر على متوسطي وضعاف الحال وهو ما يفسر تفشي الابتزاز المالي والتسامح معه. فانتشار الرشوة والفساد على كل الأصعدة وتقريبا في كل الميادين يمكن فهمه كإعادة تموضع الحزب الحاكم في المنظومة الجديدة لتقسيم الموارد والمربح المالية وإستدراك ما يمكن إستدراكه من الخسائر التي إنجذرت على دخول لاعب مهم وكبير في تقسيم الموارد. هذه الإستراتيجية أرهقت القدرة المالية للمواطنين وأحدثت "تغيرا بنويا عميقا" في مكونات الشرائح المجتمعية

والمرتبطة أساسا بتقسيم الثروة الوطنية، وجعل بعضها يمر بطريقة بطيئة والبعض الآخر بسرعة من الطبقات المتوسطة إلى الطبقات ذات الدخل المحدود.

تزامن وتماشى هذا التغير البنوي مع نتائج سياسة التحرر الإقتصادي وخصخصة مشآت الدولة المتبعة منذ أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي. صحيح أن تونس أصبحت أغنى من ذي قبل، فالناتج الداخلي الخام مر من 21,254 مليار من الدينارات في سنة 1999 إلى 48,972 مليار من الدينارات سنة 2009. ولكن هذه الأرقام لا تحكي بقية القصة، وهو أن إعادة توزيع الثروات لم تكن عادلة، وأن النمو في الأجور لم يكن يتماشى مع الزيادة في الأسعار مما عمق مشكل غلاء المعيشة، وأن شريحة كبيرة من المواطنين أصبحت مدبونة بصفة كبيرة حتى توفر كل أساسيات المجتمع الإستهلاكي، وأن 10 بالمائة من الأكثر غنى في تونس يستحوذون على 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بينما 30 بالمائة من الأكثر فقرا ليس لهم إلا 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. زد على هذا أن الضرائب تعمق هذا التباين عوض أن تصححه وأن حصيلّة الأداءات متأتبة أساسا من المستهلكين والطبقة الشغيلة متناسية أصحاب الثروات الكبيرة و"العائلة".

ومع كل ما وضحه من تناقضات وديناميكيات كانت تنخر منظومة بن علي وتنحو بها نحو حتفها، لماذا لم يتحرك الرئيس ويصحح المسار ولو جزئيا حتى يتسنى تخطي الصعوبات والسيطرة على الوضع؟ إلى أي مدى كان يمكن لبن علي أن يحرك أو يؤثر في الحوادث التي كانت تحصل في آخر فترة حكمه أو أن يغير "المكونات البنوية" أو "الشروط الموضوعية" التي كانت تحدد حرية حركته؟ هل كل ما صورناه عن الحالة التونسية والذي حصل فيها يفسره أساسا شخصية وتصورات بن علي للحكم وتكوينه الأمني، أم أن الدكتاتورية كان هو أيضا، ولو نسبيا، سجين مُتقبل للقوى والديناميكيات التي كانت تتفاعل بين بعضها

والذي كان هو أليتها عوض أن يكون هو مولدها والتي حملته في مخاضاتها وقذفت به خارج سدة الحكم؟

الأكد أن بن علي كانت له إرادة قوية لرفض أي رقابة مؤسسية أو شرعية لهيئته، والتي لا يجب أن تعرف أي حدود أو عقبات، والتي هي نظريا مطلقة وكلها مجتمعة في شخصه. لهذا كان مرتابا من كل أشكال السلطة والاستقلالية المؤسسية، فكان يشرف بنفسه على كل المجالس الوزارية المضيق أو الموسعة (و ليس رئيس وزرائه) والتي تحدد الاختيارات الكبرى للبلاد، ويستقبل بنفسه تقريبا كل الشخصيات التي تزور البلاد مع تضخيم لتلك النشاطات في كل وسائل الإعلام. إن هذا الارتباب من السلطة المؤسسية وتكوينه الأمني كانت لهما لازمة متآية منهما وهو ثقته في الولاءات الشخصية والمخلصة له كأساس للعلاقات مع معاونيه. فهذا الولاء التام كركيزة ومكونة منتظمة لحكم بن علي كانت تعزز وتقوي ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لتجعل منها مكونة بنوية، والتي بتسها تركز الإتحاد العضوي مع الرئيس وتعمل من الإقصاء عقابا مخزيا يترص بكل من يتهاون في دغله ولأنة التام للزعيم.

ثم إن ديناميكية "الاستتار" كانت تخضع لمنطق تجاوز محددات ومبادئ المؤسسات التي تسهر على الحق العام وعلى العدل بين المواطنين. فبحماية "العائلة" والفساد الذي أصبح مؤسسة في حد ذاته، ولكن مؤسسة فوق وعبر كل المؤسسات، لم يعد للنظام أي وازع أخلاقي، بل تكرست السياسة كأداة فقط لحلحلة المشاكل أو ربما لتفتنها. من هنا أصبح واضحا أن النظام بمحاربته للحركات الدينية ومن ثم الأخلاقيات المبينة على التصورات الدينية ولدة عقود (باسم محاربة التطرف والمذ الإسلام) وعدم قدرته على تعريضها بأخلاقيات مدنية راقية كان يحضر في نفس الوقت للتآكل الأخلاقي الداخلي للنظام ككل. وحتى محاولة بعث إذاعة ذات طابع ديني (إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم) كانت محاولة بانسة لتدارك ذلك التآكل

الأخلاقي بعدما تفتشت ديناميكية "الاستتار" وبلغ الفساد مبلغه.

إذن وبناء على ما ذكرناه، يصبح من نافل القول التأكيد على أنه منذ أن توطدت هاتان الديناميكيتان في صلب مكونات نظام بن علي وتأصلت في ليه، أصبحت كل الأفعال التي يأتي بها وكل القرارات تأخذ بعين الاعتبار أو تصب في خاتمة هاته المكونات. ومن نفس المنظور، ولكن ليس بنفس الحدة وليس بصفة مستقرة في الزمان، حددت هاته المكونات كيفية التعامل مع الأحداث ومدى الأفعال والقرارات التي يمكن أن يتخذها الدكتاتور. حيث، بتسيتها أكثر فأكثر كبنية أساسية في صلب نظامه، قلصت من إمكانيات مناوئته وفهم الإشكاليات والتعامل معها بكيفية متوازنة ومتلائمة. وحتى محاولته، ليلة قبل رحيله، المساس بإحدى هاتين الديناميكيتين (حيث وعد بالحرية والديموقراطية وتعدد الأحزاب وغيرها) وإذا بالتخلي عن ديناميكية "الإتحاد والإقصاء" لم نجد نغما، لأن هذا التنازل جاء متأخرا مقارنة بتسارع الأحداث وعدم التخطيط لئلهما والتعامل معها في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة. لربما كان يتطلب الموقف في تلك الليلة أكثر شجاعة والكثير من الجرأة، فكان يجب التخلي عن الديناميكيتين في نفس الوقت، بما معناه أيضا التخلي عن "العائلة" بحمايتها والإطاحة بديناميكية "الاستتار"، والتي بالتسك بها إلى النهاية، قصمت ظهر بن علي و"العائلة".

إذن لا يجب التقليل من الدور الذي لعبه الدكتاتور من جهة، أو الديناميكيات التي تعرضت لها التحليل من جهة أخرى والتي أدت إلى بقاءه في سدة الحكم لمدة 23 سنة ثم انهياره بصفة مذهلة وهروبه من البلاد. وأيضا لا يجب أن ننقل من الدور والإشراك الفعلي للنخب وللحزب الحاكم التي آزرته منذ الأول، بتواطؤ مع الكثير من الجهات كالعديد من القضاة ونواب المجتمع (الذين فصلوا له الدستور على مقاسه ورموا الكثير من الأبرياء في السجون) ورجال الدين (الذين تفاوضوا

عما كان يقوم به الطاغية ونسوا أن يقولوا كلمة حق عند سلطان جائر، والتي سهلت له البقاء في السلطة وساعدته على تقوية النظام وتلميع صورته واستفادت من وجوده والتي ساهمت مساهمة نشيطة من جهة أخرى في تثبيت "المكونات البنيوية الموضوعية" التي كانت تبدو أزلية لمن لم يدوس التاريخ وتلاعبه بتلك المكونات واستجابته لكل "شعب يوما أراد الحياة".

بعض الإستنتاجات والملاحظات :

وفي اختتام نود أن نطرح عدة خواطر وأسئلة وملاحظات حتى نساهم، حتى ولو بقدر يسير، في قراءة وفهم ما حدث في شكل نقاط سريعة، ربما يتم بلورتها بصفة معمقة في وقت لاحق.

1- هل الذي حدث في تونس هو إنتفاضة أو ثورة شعبية؟ إن التغيير الذي حصل مد 14 جمعي 2011 وحتى كتابة هذا المقال هو أكثر من إنتفاضة وأقل من ثورة وهو ما يفسر تردد الكثير من المحللين في ثمنته أو توصيفه. فهي حركة أساسيا شبابية تتغير وليس للإصلاح، لم تطالب بتوفير التقدم لـ"لثلاثين والعمل للعاطلين ويتوسيع جاب الحريات لإحتواء بعض الأحزاب والقوى السياسية مع المحافظة على أسس النظام وفلسفته. ولكن هي حركة أرادت التخلص كليا من هذا النظام السياسي وديناميكيات "الإتحاد والإقصاء" و"الاستئثار" لإرساء مبادئ جديدة وديناميكيات مغايرة (التي لا يمكننا الحديث عنها لأنها في طور التشكل) تكون أساسها الحريات للجميع والكرامة للجميع والعدالة للجميع وليس ماتاهما من شخص واحد يمين بها على الجميع مهما كان "ملهما" أو "معصوما". ولكن هي ليست ثورة بالمفهوم الكلاسيكي لأنها لم ترد أن تهدم كل شيء وتبني كل شيء من جديد. بل إلى حد الآن ركزت أساسا على التغيير السياسي الذي أساسه الفعلي الإنسان ولم تعر كبير إهتمام إلى تغيير أساسيات الاقتصاد والمجتمع والدين والثقافة وغيره. ربما كل هذا سيأتي بعد حين،

ولكن هذا الجانب بقي غامضا، كيف سيتم التعامل معه. فلا ندرى كيف ستواجه الأسس الليبرالية الموجهة من الدولة كالخصخصة التي كانت سببا في تكريس الفوارق الاجتماعية والفساد وكذلك موقع الدين من الحداثة وتفاعله مع السياسة وإشكاليات عديدة أخرى هي في آخر المطاف ستحدد الحدث وتعطيه تلوته الإنتفاضي أو الثوري.

2 - إن الإنتفاضة/الثورة التي حدثت في تونس بسرعة مذهلة والتي فاجأت كل المحللين والمتبعين للشأن العربي بصفة عامة والتونسي بصفة خاصة هي أنها أول انتفاضة ثورة شعبية في التاريخ لم ينظر لها قبلها ولم يسبقها مفكرون ليُنتَظَرُوا لها أساليب وآليات حدوثها. بالعكس، فتحت هذه الانتفاضة الثورة هو بحث مفكرين لقراءتها بعددا والنظر في ديناميكياتها واستكشاف القوى والمراكز التي سببت وسهلت حدوثها، ومن ثم اعتبارها نوعا ونموذجا جديدا من أنواع التغيير، من خاصياته السرعة والمفاجأة والإعتقاد على الإنسان / الشعب وخاصة مكوّن الشباب عوضا عن القوى السياسية أو أصحاب المصالح أو الجيش، وعدم إعتمادها على قائد ملهم لقيادة التغيير والتحدث بإسمه. إذن فهي في تحركها السريع تجاوزت كل نمط كلاسيكي في التغيير وكل القوى التي كانت تطمح في أحسن الحالات أن تشارك، ولو بمقدار صغير، بن علي في الحكم. وبرايديكليتها التي طالبت برحيل الدكتاتور تجاوزت الذين كانت تُرضيهم أنصاف الحلول.

3 - إن مطالب المتظاهرين كانت تهدف بالأساس إلى ردم الهوة بين الإنفلاق السياسي والإنفتاح الاقتصادي، بين المناطق المنضوية تحت منطلق "الإتحاد" وتلك التي تعاني من "الإقصاء". فالشباب المتعلم والمهمش، والذي كان يعيش مشاكل عدة لم تستطع السياسة مواجهتها والتخفيض من حدتها (بطالة مرتفعة، عنوسة متفشية، معدلات الجريمة في إرتفاع مطرد، إنسداد تحسن الألق في المستقبل، إلخ) حدث بهذا الشباب

إلى الأخذ بزمام الأمور وتصحيح مسار وتعميم فوائد النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تنمية الشق السياسي وتعميم فوائده لكل المواطنين.

4 - التكنولوجيا الحديثة والتي اشتملت بكتافة للإسراع بالتغيير خاصة في الشهر الأخير قبل سقوط الطائفة سهلت من جهة خلق تكتل شبائي لم يعد فيه مكان للإقصاءات من أي نوع، ومن جهة أخرى جعلت هذا الشباب يرى نفسه عبر هذه التكنولوجيا وبفضلها "أثياً" مقتضيا الزمان إلى أقصى مداه مما سهل له التفاعل وتعديل تحركاته في سرعة فائقة. فهذه السرعة أربكت النظام وأدخلته في تناقضات جمة وجعلته في كل مرة يقترح مخرجاً لحلحلة المشاكل وإيقاف الاحتجاجات إلا أنه على مستوى الواقع كان يتمّ فعلياً تجاوزها بسرعة وتيرة الأحداث. وهذه الاستفادة من مساهمات التكنولوجيا الحديثة سهلت رفع سقف الوعي لدى الشباب بمشروعية مطالبهم والمثابرة عليها.

5 - إن القدرة العالية في التحكم في الذات التي كانت لدى الشباب لعدم مبادلة هذه السلطة بصفة مضاد اعتبر عن نفسه في التعامل مع الأحداث وإدراكه الفائق لما كان يريد (وحيث بن علي والتخلص من نظامه الدكتاتوري) وجعله يدرك أن كل حركة كان يأتي بها يُشاهدها الناس في كل مكان من العالم وتقريباً بصفة "أثنية". وأن الدعم لحركته لا يتأتى من العنف وعبره بل من قوة إرادته في التغيير مما سحب البساط من تحت ساقي السلطة وقتل كل شرعية عنيفة لحل مشاكل وتناقضات تتطلب كل شيء إلا العنف.

6 - يجب الاعتراف أن موقف الجيش من الحركة الشعبية وعدم تورطه في قمع المتظاهرين وسحب الدعم لنظام بن علي في آخر أيامه من طرف الحكومة الأمريكية، وكذلك الموقف التاريخي الذي إتخذه الإتحاد العام التونسي للشغل للوقوف بجانب المحتجين ساهم كل بمقداره ومن خلقته في إنجاح

التغيير ورحيل بن علي عن السلطة. فالجيش، وبعد عقود من التهميش وتقليص قدراته وعدده وعتاده، وكذلك غياب إهتمامه وإنخراطه في الشأن السياسي لم يكن قادراً أو راغباً في الإتيان بأفعال تلوث الصيت الذي يتمتع به كحامي الوطن وخاصة، وهذا الأهم، لم يُرد أن يُحسب على أنه ناصر الدكتاتور عند وقوعه، خاصة أن هذا الأخير قام بتحجيم الجيش وإيثار رجال الأمن عليه وتقريبهم منه. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد إرتأت إستراتيجيا عدم دعم بن علي ونظامه علناً لحصول قناعة مؤخرها لدى مفكرها وسياسيها بأن دعم الدكتاتوريات في المنطقة العربية هو الذي سهل استقواء "التطرف والإرهاب الإسلامي" وأن دعم الأنتماضات الشعبية المناهية بالديموقراطية لا يكلفها شيئاً، خاصة أن التغيير في تونس لا يهدم مصالح حليفها الأول في المنطقة (إسرائيل) وأن الحركة الإسلامية هي حركة معتدلة لا تمثل تهديداً للمصالح حتى وإن وصلت إلى سدة الحكم. أما الإتحاد العام التونسي للشغل فلم يقرر دعم مطالب المحتجين إلا في الأيام القليلة الأخيرة لما أخذت تتجهجج في أرجاء البلاد وذلك تحت ضغط قواعده وحتى تيسر له إسترجاع الشرعية التي تخلى عن جزء كبير منها كل السنين التي كان مالياً فيها للنظام بتسريحاته أو سياساته التي لم تكن في لتدعم قضايا منخرطيه والطبقة الشغيلة.

7 - أخيراً، نود الإشارة إلى أن التغيير الذي تم في تونس أصبح نموذجاً يحتذى لدى الشعوب العربية التي رأت فيه خير مثال للتخلص من الدكتاتوريات الفاسدة والجائمة على رقاب المواطنين العرب، والذي يؤكد أن التغيير السياسي يمكن بأساليب سلمية عندما يكون كنهه الشعب وبواسطة الشعب وخير الشعب. ولكن حذاري أن يصبح وصفة آلية يُسحب بها ذنوب من دون مراعاة خاصياته وديناميكياته الذاتية ومكوناته البنوية والظروفية التي سهلت له النجاح والتخلص من الدكتاتورية دون رجعة.

- سعد البارعي، قلق المعرفة إشكاليات فكرية وثقافية، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2010، 255 ص.
- المنصف وناس، الشخصية التوسية محاولة في فهم الشخصية العربية، ط 1، الدار المتوسطة للنشر، أريانة، تونس، 2011، 323 ص.
- محمود الداودي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، 295 ص.
- الطيب تيريني، فصول في الفكر السياسي العربي، ط 2، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2004، 195 ص.
- مصطفى حلال، الحداثة وتقد الأولوجة الأصولية، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، 410 ص.
- عبد الله العروبي، العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي، ط 3، الدار البيضاء، المغرب، 1992، 231 ص.
- عبد الله العروبي، السنة والإصلاح، المركز الثقافي العربي، ط 1، الدار البيضاء، المغرب، 2008، 222 ص.
- حقائق تونس والعالم العربي، عدد 129، من 24 إلى 30: جانفي 2011
- Ian Kershaw, Qu'est-ce que le nazisme ? Problèmes et perspectives d'interprétation, traduit de l'anglais par Jacqueline Carnaud, folio, Editions Gallimard, 1992, 414 p
- Mohamed Kerrou Hijab: nouveaux repères et espaces publics, Cérès Editions, 2010, 203 p.
- Jeune Afrique, Tunisie: les secrets d'une révolution, special 30 pages, N 2611, du 23 au 29 janvier 2011
- Réalités, N 1307, du 13 au 19 janvier 2011, Tunis
- Réalités, N 1308, du 20 au 26 janvier 2011, Tunis.

تحديات التحوّل من الاستبداد إلى الديمقراطية في تونس أو قراءة تاريخية في مسار الحريات وحقوق الإنسان

الهادي غيلوفي / باحث، تونس

مقدمة :

ومثائل بما يمكن أن يفرزه هذا المشهد من آثار مجتمعية
إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة، على المدى المنظور.

ولكن تقل هناك بعض الظواهر المهمة التي يمكن
لاعتق عيب، والتي تؤثر بشكل كبير على إمكانيات نجاح
مسار التحول الديمقراطي في تونس. إذ أنّ الظاهرة اللافتة
للاعتناء هي اتفاق الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على
الوصول إلى المرحلة الثالثة من التحول الديمقراطي كهدف
استراتيجي، مع عدم اتفاق هؤلاء الفاعلين حول وسائل
تحقيق هذا الهدف وطرق تعزيز أهداف هذا التحول. كما
أنّ اهتمام الأطراف الخارجية، خاصة الولايات المتحدة
الأمريكية وفرنسا، بالدفع بأجندة الثورة ودعم التحول
الديمقراطي، أثار جدلاً كبيراً وشكوكاً كثيرة، إذ يبدو أنّ
العرب ما يزال مترددين في تبني الخيار الديمقراطي في المنطقة.
لما قد يفرقه من وصية جديدة عبر موآنية لدمصالح العربية.
وفي كل الأحوال فإنّ الديمقراطية عملية مستمرة،
تتضمن معاني التعلم والتدريب والتراكم، ولذلك فإنّ
أفضل طريق لنجاحها هو الانخراط في المزيد من معاييرها
وأدواتها، على أساس أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل

بعد أن استقر في الوعي الكويسي أنّ الشمولية كطام
سياسي، يقوم على انفراد حزب واحد بالسلطة، وإلغاء
الحريات السياسية وتهميش المجتمع المدني. قد سقطت
إلى الأبد، افتتحت ثورة الحرية والكرامة في تونس الموحدة
الرابعة للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية، وبذلك
وضعت التونسيين أمام تحديات جديدة، تتمثل على
الخصوص في إنجاز مهام التحول الديمقراطي والوصول
إلى عقد اجتماعي جديد. مما يثير تساؤلات عديدة: هل
تتوافر شروط حقيقية لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية من
التحول الديمقراطي في تونس، بعد إنجاز المرحلة الأولى
التمثلة بإسقاط النظام الدكتاتوري، والوصول إلى المرحلة
الثالثة بالاستناد إلى الشرعية الدستورية؟ وما هي القوى
المؤهلة لإنجاز هذا التحول، وما هي أدواتها؟

في الواقع يختلف المحللون في تقييمهم للثورة
التونسية على صعيد التحول الديمقراطي، خاصة على
ضوء ديمومة الاستبداد لعدة عقود من الزمن: فين
مشكك في جدية ومستقبل 'المشهد الديمقراطي'،

لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية. ولذلك فإنّ العبارة ليست بتحقيق التحول الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه.

وبغض النظر عن المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية والشرعية الدستورية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري. ومن أجل صياغة مثل هذا الإطار لابد من إدراك مخاطر الهيمنة القسرية للحزب الواحد التي عرفت تونس، حيث أنها كانت أداة قمع وتهيش للتعددية الفكرية والسياسية الحقيقية. ليس ذلك الإدراك فحسب بل تنمية فكر سياسي ديمقراطي وتغاهم بين كل الأطراف الفاعلة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي المنشود. وفي هذا السياق لابد من الاتفاق على صياغة رؤية مستقبلية للأنموذج الديمقراطي المرجحي، بما يمكن استلهامه من التجارب الأخرى للتحول من الاستبداد إلى الديمقراطية خلال الموجات الثلاث للتحول التي شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وما يمكن أن تضيفه النخب الفكرية والسياسية التونسية على ضوء تجربتها خلال التاريخ المعاصر. وهذا كله يستحيل تحقيقه من دون حوار جدي ورحيم تشارك فيه كل التيارات بتفهم وانفتاح ونضج حضاري.

لقد آن الأوان في تونس وغيرها من الأقطار العربية، لأن يفهم كل تيار فكري - سياسي أنّ الآخر واجب الوجود، وأنّ إلغائه كإلغاء جزء مكوّن من الجسم. ولأنّ التجارب أنضجتنا وأحوار الصعب قد بدأ يأتي أكله، بعد بروز ظاهرة التلاحق بين مختلف التيارات على طريق بناء الكتلة التاريخية في كل قطر عربي أولاً وعلى الصعيد العربي ثانياً، فإنه أصبح اليوم من الممكن التفكير في بناء وفاق تاريخي يقوم على: اعتبار الديمقراطية هي المدخل إلى النجاعة التنموية الفعلية. ومن ثم فإنّ إنجاز التحول الديمقراطي يتطلب احتضان مطلب العدالة الاجتماعية، إذ لا معنى للديمقراطية ولا لحقوق الإنسان من دون تمتع

بالحرية الأولى، وهي التحرر من العاعة والجور والمرض والجهل، في كافة الجهات التونسية. وما لاشك فيه أنّ الذي يجعل الثورة التونسية قادرة على استكمال إنجاز التحول الديمقراطي، هو التكوّن التدريجي لكتلة شعبية تاريخية، متناغمة ومتضاهة، ضمت أحزاباً ونقابات واتحادات حقوقية وجمعيات مهنية وثقافية وجمهوراً غفيراً من المستقلين، خصوصاً من جيل الشباب.

ولعل أحد نتائج هذا الوفاق التاريخي يكمن في ما يعرف بـ"الديمقراطية التوافقية" التي تتيح للنخب الفكرية والسياسية التعاون في ما بينها، وأن تتصافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي والتوافقي. مع العلم أنّ الديمقراطية التوافقية تتميز بالخصائص التالية:

أ - الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة التيارات الفاعلة في المجتمع التعددي
ب - النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، لقد باتت الديمقراطية ضرورة لا مفر منها للحفاظ على التوازن الاجتماعي، فليس من الممكن نزع عوامل التغيير في تونس من دون إشراك الشعب، بكل فئاته وحساسياته الفكرية والسياسية في عملية البناء والتنمية، لحفزه على التضحية ودفع كل القوى السياسية إلى العمل تحت مظلة الشرعية الدستورية، مما يؤمن الاستقرار الضروري للتنمية الشاملة.

إنّ ما وقع في تونس هو ثورة حقيقية بكل مظاهرها الحضارية والإنسانية، التأم فيها الشعب بمختلف مكوناته، ولعب فيها الجيش دوراً محورياً، عندما اختار حماية المؤسسات العمومية لا قتل المتظاهرين. وبذلك يكون الشعب التونسي قد طوى، بثورته التي صنعها بنفسه، صفحة قاتمة من تاريخه المعاصر، بعد إزاحة رموز الاستبداد والفساد. وهي ثورة لن تكتمل معالمها إلا بجني ثمار تكون في حجم التضحيات، بما يسمح برسم مستقبل واعد لتونس يحدهه الشعب بنفسه، بعيداً عن أية وصاية أو إملاءات خارجية أو تهافت أطراف تسعى لاستغلال دم الشعب والركوب على تضحياته لتحقيق أهدافها الخاصة، عبر تعويم الحياة السياسية

التونسية بعدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية الصغيرة التي لا وجود فعلياً لها.

إن مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس سوف يظل مستقبلاً غامضاً وملتبساً ما دامت ديمقراطية زعماء وقادة، وما لم تصبح ديمقراطية مؤسسات راسخة، تفتح الأفق أمام الطاقات الحية للشعب التونسي وتدير الموارد المادية والبشرية بعقلانية ذات مردودية إيجابية على كرامة وحرية كل التونسيين.

1- تاريخ حقوق الإنسان في تونس :

لقد كان جلّ التونسيين يقتخرون في الماضي بأن بلدهم قد تميز عن محيطه العربي والإسلامي بامتلاكه رصيدا غنيا من النصوص القانونية في مجال حقوق الإنسان، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر أي بصعود عهد الأمان سنة 1857 الذي يعتبره البعض سببا تاريخيا مقارنة بالمحيط العربي الإسلامي، ومن ثم تم إعلان دستور 1861 الذي هو ترجمة لما نص عليه عهد الأمان وكلاهما ولد في ظروف داخلية ردولية استثنائية جعلتهما يركزان على المساواة بين سكان المملكة على اختلاف أديانهم حيث أغلب فصول الباب الثاني عشر من الدستور تستهل بالعبارات التالية : جميع رعايانا على اختلاف أديانهم (1) أو سائر أهل المملكة على اختلاف أديانهم (2) أو سائر رعايانا على اختلاف الأديان أو كل من ولد بالمملكة. كل هذه الفصول تؤكد على مساواة المسلمين مع غيرهم مما يؤكد أن كلاً من عهد الأمان والدستور لم يصدرا من إرادة ذاتية للبايات رغبة منهم في إصلاح حقيقي مستجيب لضغوطات شعبية مطالبة بتطوير الحقوق المدنية والسياسية في المملكة، بل كان صدورهما استجابة لضغوطات خارجية تهدف إلى تمكين الأجانب من امتيازات تساعد دولهم من التغلغل عبرهم للسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية عبر سياسة القروض وغزو الأسواق المحلية بالبضائع الأوروبية، في ضل اختلال التوازن بين الصناعة المحلية التي تعتمد على وسائل إنتاج تقليدية وصناعة أوروبية

متطورة معتمدة على إنجازات الثورة الصناعية، فلا غرابة أن يحتل الفرنسيين تونس بعد عشرين سنة فقط من سن الدستور (1861/1881) ليمارسوا مزيداً من النهب عبر إصدار القوانين والتشريعات التي تمنح معقريهم أعصاب الأراضي والعديد من الامتيازات التي مكتهم من استغلال ثروات البلاد. وفي ظل وضع اقتصادي ينذر بالانفجار «حيث تكاد الدراسات تجمع على أن الانفجار الاجتماعي راجع في المقام الأول إلى الحالة الاقتصادية المتردية والأوضاع الاجتماعية البائسة التي كان التونسيون عامة، وفلاحو المناطق الريفية خاصة يبرون بها، بسبب ضعف الإنتاج من جهة، وارتفاع الجباية ارتفاعاً مجحفاً من جهة أخرى، وهو ما سبب ضغوطات كبيرة، أوقعت شرائح اجتماعية واسعة في نكد الحياة، وأفقدتهم الثقة في الدولة ومؤسساتها وإصلاحاتها، وحتمت عليهم النهوض للدفاع عن حقوقهم المادية الأساسية والوقوف ضد السياسة الجباية الظالمة والإدارة السياسية الفاسدة» (3).

إن القوانين والبصوص الدستورية الصادرة في تونس منذ عهد الأمير إلمن عمت دراستها نظرياً دون التطرق لتاريخ تونس بإمكانها أن تكون قوانين ودستور أدق الديمقراطية في العالم، وهذا ما يدفعا لطرح مجموعة من الأسئلة حول هذه الإشكالية : هل عدم التطابق بين النص والممارسة يعود إلى تقدم النص أو فوقته أو إن هذه النصوص تم استنساخها من الخارج إرضاء له، أو هل إن الواقع لم يستطع مجاراة هذه النصوص.

2 - في مسألة الريادة التونسية في مجال النصوص الدستورية :

فالسبق التاريخي لا يعطينا من قراءة هذه النوااريخ قراءة موضوعية استناداً لما نصّت عليه هذه الدساتير. إضافة إلى ما تم إنجازه في منظومة حقوق الإنسان على امتداد 150 سنة، بعيداً عن كل تضخيم وتحجيم لهذا التاريخ الوطني الذي نود تناوله بروح النقد التاريخي من زاوية اهتماماً بتاريخ الأفكار والنهنيات لكي لا ندعي

الأجانب دون أن تشيرا إلى أي مكسب للمواطنين التونسيين.

- **القاعدة الأولى:** تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبلدئهم المكربة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق وجهه نظر المجلس بالمشورة ويرقمه إليها ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر.

- **الثالثة:** التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الانصاف.

- **الرابعة:** إن الذين من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديناته ولا تمتحن مجامعهم ويكون لها الأمان من الأديانة والامتحان لأن ذمته تقتضي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

- **الثامنة:** إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك.

- **العاشر:** إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا سائر الصناعات والهدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي يجزى أن ترتب مثل ما تراه من البلاد لأفضل لأحدهم على الآخر بعد اتفاقنا مع دولهم في تبعية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه.

- **الحادية عشر:** إن الوافدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملكون في الدور والأجنحة والأراضي مثل سائر أهل البلد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي ترتب من غير امتناع ولا فرق من أدنى شيء من قوانين البلاد وبين هذا كيفية السير بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاستئاف مع أحبابنا الدول.

فالدروس لهذه القواعد يمكنه أن يدرك بأنها جاءت مفصلة على قياس رعايا الدول الأوروبية حيث تتكرر لفظة أن الوافدين على إيالتنا في القاعدة العاشرة والحادية عشر اللتين تنظمان عمل وتملك هؤلاء الوافدون، والتي تساوي بينهم وبين السكان المحليين

تفقهنا بالقانون الدستوري. لعل بعض الذين سبقونا بالدراسة أعطوا أهمية كبرى لعهد الأمان ودستور 1861 من خلفية تضخيم التاريخ الوطني التونسي وتبجيزه من زاوية غير حيادية باعتبار إن تونس رائدة وسبقة في مختلف المجالات عن بقية الأقطار العربية وهذه الحقيقة لا يمكن نفيها بالمطلق، غير إننا نفضل عدم تفصيلها لأن الوقائع التاريخية لا تسعفنا كثيرا ولأن تونس كغيرها من الأقطار العربية لم تحقق نهضة توازي النهضة الأوروبية أو اليابانية، ولم تحقق تطورا في منظومة حقوق الإنسان يمكن مقارنتها بما حققته الدول الاسكندنافية، بل إن ما حققته خلال القرن والنصف الأخيرين لا يختلف عن محيطها العربي والإسلامي اللذين يحتلان مؤخرة القائمة الدولية حسب تصنيفات الأمم المتحدة.

لعهد الأمان صدر في ظرف دولي تميز باشتداد التنافس الأوروبي على الأسواق الحارجية وضمن نظام مالي يتميز بارتفاع فوائد القروض التي أرهقت ميزانيات الدول المقترضة والتي تحكمها سلاطات وعائلات مشهود لها بالفساد من خلال اعتمادها على رجال دولة أغلبيهم غير وطنيين استغلوا مناصبهم من أجل تكديس الثروات وحيازة الأراضي التي سيطروا عليها بمختلف الطرق الغير شرعية، وكانت نهاية أغلبيهم إما «البليكة» (4) أو الفرار والدخوء إلى الدول الأوروبية هربا من العقوبات على غرار (نصير شمامة أو محمود بن عباد) وغيرهم فأمام ضعف البليات وحاجتهم الملحة إلى المزيد من القروض كان لزاما عليهم الخضوع لإرادة وطلبات الدول الأوروبية المقترضة والقيام بإصلاحات تخدم مصالح هذه الدول من خلال سن قوانين وتشريعات لصالح رعاياها الذين هم في الوقت نفسه أدواتها للسيطرة والتحكم في مصادر الشعوب.

كان كل من عهد الأمان والدستور إحدى المدخلات الضرورية للتغلغل الاستعماري، فقد جاء عهد الأمان لخدمة الأجانب أكثر منه لتحقيق آمال وطموحات التونسيين في إحداث إصلاحات دستورية لأنهم كانوا يركزون تحت نير منظومة تشريعية وجبائية قاسية أرهقتهم، فأغلب قواعد عهد الأمان نصّت على حقوق

أن يتبعوا سائر القوانين المرتبة الآن وما يمكن أن يترتب.
أما الفصل 112 فهو يعطيهم حق التجارة في كل شيء
من نتائج المملكة وفي كل شيء يؤتى به من خارجها.

فلا شك أن هذه الفصول تؤكد على ما ذهبنا إليه
حيث ذكرنا أن كلاً من عهد الأمان والدستور 1861
جاءا مفصلين على قياس رعايا الدول الأحياب التي هي
فرنسا وانكلترا. والتي تجمعها بتونس قروض بشروط
غير مجزية جعلت البايات يرضخون لضغوطاتها كي
تفتح أمام رعاياها أبواب البلاد لنهبها ولتتمكن فرنسا
تدريجياً من التغلغل داخل المملكة عن طريق القروض
والاتفاقيات التي استطاعتها مرور إقامة كمسيون مالي سنة
1869 يراقب ميزانية البلاد لتسبب بخطر لائحة سنة
1881 لاحتلال البلاد بقوة السلاح لتجبر البايات على
توقيع اتفاقية احماية تحت التهديد، ولتقوم في مرحلة
لاحقة بجلب آلاف المعمرين الفرنسيين الذين سوف
تحتهم أفضل الأراضي والامتيازات ليسيظروا على
اقتصاد ومقدرات البلاد.

لقد تمكن الاستعمار الفرنسي من تجنيد آلاف من أبناء
تونس في صفوف جيشه ليزج بهم في حروبه الخاصة
للدفاع أبناء المستعمرة عن العلم الفرنسي ولتقاتلوا فيما
بينهم لجلب السنغالي إلى تونس ليرعب التونسيين
ويأخذ التونسي إلى سوريا ولبنان ليرعب إخوانه هناك.

لا شك أن الاستعمار الأوروبي استخدم مختلف
الوسائل لاحتلال البلاد العربية، وكانت القروض
والاتفاقيات والقوانين من أبرز الوسائل التي استخدمها
لتحقيق غايته ومن الاحتلال المباشر فالمقدمات تختلف
ولكن النتائج واحدة.

لا شك أن عهد الأمان ودستور 1861 يعتبران
إضافة قانونية ودستورية في بلد مثل تونس خلال
النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإن حقاً بعض
الإضافة على المستوى القانوني ويعتبرهما البعض عملاً
ريادياً مقارنة بالمحيط العربي الإسلامي، غير أننا لا يمكن
أن تغفل الأسباب والنتائج التي ترتبت عليهما، وبالنسبة

مع أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لا يبيّن بذلك
فهؤلاء التجار الوافدين سوف يتمكنون دون أدنى
شك من اكتساح سوق العمل التونسية لأنهم قادمون
مسلحين بخيرات وإمكانات لا تتوفر للسكان المحليين،
وسوف يتمكنون من امتلاك أفضل العقارات والأراضي
في البلاد التونسية لأنهم قادمون بأموال من الخارج
ويستغلون الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه البلاد
الواقعة تحت المديونية. وبذلك سوف يصبح الأجانب
هم الفئة المهيمنة على اقتصاد الآيالة وسوف تتماهى
دولهم الأوروبية في الضغط على البايات حتى يتمكنوا
من السيطرة على اقتصاد البلاد عن طريق الكومسيون
المالي الذي تم إقراره بعد عشر سنوات من صدور عهد
الأمان المذكور (1859 - 1869).

ولم يكن عهد الأمان سوى المقدمة أو اللبّاجة
لدستور 1861 الذي يندرج ضمن نفس الرؤية وهي
خدمة المصالح الخارجية أكثر منه خدمة لسكان الآيالة،
وقد نصت أغلب فصوله وخاصة فصول الباب الثالث
عشر الذي يقول بأن لرعايا أحيابنا الدول والمقاطنين
بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم.

فالفصل 109 ينص على ما يلي : لجميع رعايا الدول
الأحياب الوافدين على المملكة التونسية والمقاطنين بها
الأمن والأمان التام في دينهم وعباداتهم.

كما ينص الفصل 106 على عدم التعرض لهؤلاء
في ديانتهم وبحيل الفصل 107 على الركن الثاني لعهد
الأمان فيما يخص الأمان التام لهؤلاء الرعايا في أنفسهم
وأبدانهم.

فجّل فصول الباب الثالث عشر تؤكد على حقوق
رعايا الدول الأحياب خاصة الحقوق الشخصية والمدينة
لتمتد إلى حقوق العمل والملكية وهي ترجمة لما ورد في
عهد الأمان ولكنها بأكثر دقة وتفصيل حيث يؤكد الفصل
110 على حرية الأجانب في العمل حيث يقول : جميع
رعايا الدول الأحياب لهم أن يحترفوا بسائر الصناعات
ويجلبوا ما يظهر لهم من الآلات والمواعين على شرط

الحركة الوطنية المجيدة إلى الربط بين النظام الجمهوري الذي تمّ تفضيله واحتياؤه لكفالة حقوق الإنسان حيث جاء بتوطئة الدستور: «إنّ النظام الجمهوري خير كتيل لحقوق الإنسان» وعلى ذلك الأساس تضمن الدستور أحكاماً تعلقت بعدة أنواع من حقوق الإنسان كما انطلق التشريع منذ الاستقلال في بلورة عدد من الصيغ لكفالة حقوق الإنسان في مجالات متنوعة (6).

هذا على المستوى النظري، فالنصوص وفصول الدستور تؤكد على علوية حقوق الإنسان فتم توقيع تونس على الإعلان العالمي، هذا الإعلان الذي ولد 1948 وبقي محافظاً على قيمته المعنوية الفائقة، كما بقي موضع اهتمام المجتمع الدولي الذي يعتبره مرجعاً أساسياً في مجال حقوق الإنسان بالرغم من أنّ هذا الإعلان لم يكن نتيجة مناقشات ساهم فيها أطراف من مختلف الثقافات والحضارات الموجودة في العالم بحكم الوضع الذي كان قائماً في العالم في الفترة من 1944 - 1948 وهي الفترة التي سعى فيها البعض إلى وضع ذلك الإعلان. لكن مهما كان الأمر لا يمكن إنكار الأهمية المعنوية والتي تعززت معانيها بالمعاهدتين لتدريسيهما : العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المزمع في 16 ديسمبر 1966 والذي دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤرخ في 16 ديسمبر 1966 والذي دخل حيز التنفيذ أيضاً في 3 جانفي 1976. فهذان العهدان يعتبرهما البعض بأنهما أفراغا مضامين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إضافة إلى العديد من المعاهدات التي تناولت جوانب محددة من حقوق الإنسان المعلن عنها بصورة إجمالية ومن بينها إعلان طهران 13 ماي 1968 والذي جاء على إثر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقدته الأمم المتحدة في طهران عام 1968 والذي شدد على احترام جميع الدول للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث أكد إعلان طهران على ما يلي: «إنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تقاضاهم تشترك فيه شعوب العالم».

لأهل المملكة وللأجانب لا شك أنّ فائدتهما كانت أكبر للأجانب ولأنهما كانا في اعتقادنا تلبية لرغبة القوي الخارجية لا تلبية لرغبة شعبية محلية. لم يكن البايات يلفتوا لرغبات الشعب لأنهم كانوا منغمسين في تلبية حاجاتهم الخاصة وانغماس حاشيتهم في هبب الأموال العامة «جاء اتجاه الوزير الأكبر مصطفى خزندار (ت1878) والفريق الملتف حوله إلى تكديس الثروات الشخصية، مستغلا ما أولاه الباي محمد الصدق (ت1882) من الثقة وما منحه من سلطة مطلقة، كما أمكن للمدير المالية اليهودي نسيم شمامة (ت1876) الذي كان يعمل جنبا إلى جنب مع الوزير الأكبر، أن يجمع مبالغ طائلة فر بها سنة 1864 إلى إيطاليا. وفي المناطق الداخلية، أطلقت أيدي «القياد» والجماعة لممارسة مختلف أشكال الرشوة والاختلاس والمضاربة تعاضدهم في ذلك محلات العسكر لإرغام الأهالي على الإذعان» (5).

هذه الأموال المنهوبة، أجبر الأهالي على تسديدها مع فوائد الكبيرة. وأوصلت البلاد التونسية إلى أزمة اقتصادية حادة دفع ثمنها مرة أخرى أبناء المملكة، دون أن تحس مصالح البايات الذين وقّعوا على اتفاقية الحماية التي حافظت لهم على امتيازاتهم ومداخلهم وجعلت البلاد تحت حماية واحتلال قروي خارجي ودفع أبناء البلاد ثمنها، هذه الحماية التي استمرت 75 سنة ليتمكن الشعب التونسي من دحر هذا الاحتلال بعد تضحيات جسام دفع ثمنها أبناء الأرياف والمدن والمثقفون وهو دفع الزعيم الحبيب بورقيبة للتخلص من البايات وإعلان الجمهورية منها بذلك حكم الأسرة الحسينية

3 - الجمهورية التونسية ودستور 1959 :

تعدّ ولادة الدستور الذي صدر في غرة جوان 1959 والذي حمل في فصوله مبادئ حقوق الإنسان وتبنى أغلب المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مكسبا كبيرا لأنّ «مثلوا الشعب التونسي بالمجلس القومي التأسيسي الذي عهد إليه بوضع دستور الدولة التونسية المستقلة التي هي ثمرة كفاح ونضال

سوف نكتفى بعرض بعض فصول الدستور والتفتيحات التي أدخلت عليها في القانون الأساسي عدد 51 لسنة 2002، لنقوم بعد ذلك بتحليلها وشرحها ومن ثم تحليلها لتؤكد على: إنّ هذه الفصول تعتبر متقدمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من الناحية النظرية لنقوم بعد ذلك بمقارنتها ومقاربتها ببعض الممارسات الفعلية والتي تؤكد على عدم احترام روح هذه الفصول.

الفصل 5 (جديد) ينصّ على ما يلي : تضمن الجمهورية التونسية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها وتقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته. تعمل الدولة والمجتمع على ترسيخ قيم التضامن والتآزر والتسامح بين الأفراد والفئات والأجيال.

الجمهورية التونسية تضمن حرمة الفرد وحرية المعتقد وتحمي حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام (9).

الفصل السادس : كلّ المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون (10).

الفصل السابع : يتمتع المواطن بحقوقه كاملة بالطرق والشروط المبينة بالقانون ولا يحد من هذه الحقوق إلا بقانون يتخذ لاحترام حقوق الغير ولصالح الأمن العام والدفاع الوطني والنهوض ولازدهار الاقتصاد وللنهوض الاجتماعي (11).

الفصل الثامن (جديد) : حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضيئها القانون والحق النقابي مضمون. «تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية وتنظم على أسس ديمقراطية وعليها أن تحترم سيادة الشعب وتقيم الجمهورية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية وتلتزم الأحزاب بنزك كلّ أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكلّ أوجه التمييز. ولا يجوز لأيّ حزب أن يستند أساساً في مستوى مبادئه

لذلك فإنّ الدستور التونسي جاء منسجماً إلى حد كبير مع مبادئ ذلك الإعلان وخاصة الحقوق السياسية التي هي جوهر دراستنا ولعل التحويرات الدستورية اللاحقة التي أدخلت على دستور 1959 كانت أكثر وضوحاً، فعلى سبيل المثال قدم الإصلاح الدستوري الجمهوري سنة 2002 إضافات إلى نفس الدستور فيما يخص حقوق الإنسان فلقد رتب القانون الدستوري الجمهوري إضافة ثلاث فقرات لمضمون الفصل 5 من دستور غرة جوان 1959 تمثلت في الفقرات الثلاث الأولى، وقد جاءت الفقرتان الأولى منها متعلقة بصورة مباشرة بمسألة حقوق الإنسان، وهاتان الفقرتان هما : «تضمن الجمهورية التونسية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها». «تقوم الجمهورية التونسية على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وشخصيته» (7).

هذه الإضافة جاءت منسجمة لبعض التوجهات الدولية من بينها «إعلان وبرنامح فينا» والذي تضمنت فقرته رقم 5: إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة ولعل من أبرز ما شهدته عليه المواثيق الدولية هي كرامة الإنسان، وقد جاء الدستور التونسي كذلك منسجماً مع الإعلان العالمي حيث أنّ توطئة الدستور التونسي تضمنت تأكيداً صريحاً لكرامة الإنسان.

حيث ورد فيها «أنّ الشعب التونسي مصمّم على إيلاء كلّ الأهمية لكرامة الإنسان إضافة إلى إيلاء كامل الأهمية لقيم أخرى أساسية تصب في الواقع في تعزيز كرامة الإنسان» (8).

فهذه التوطئة تبدو منسجمة إلى حد كبير مع ما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً «بروح الإخاء».

ولكي لا نضيع في تفاصيل النصوص الدستورية فإننا

أو أهدافه أو نشاطه أو برامج على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة تحجر تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية. يضبط القانون تكوين الأحزاب وتنظيمها (12).

الفصل التاسع (جديد) : حرمة السكن وسرية المراسلة وحماية المعطيات الشخصية مضمونة إلا في الحالات الاستثنائية التي يضبطها القانون (13).

الفصل العاشر : لكل مواطن حرية التنقل داخل البلاد وإلى خارجها واختيار إقامته في حدود القانون.

الفصل الحادي عشر : يحجر تغريب المواطنين عن تراب الوطن أو منعه من العودة إليه.

لعلّ الدارس لهذه الفصول يلاحظ تكرار (في حدود القانون) (والتي يضبطها القانون) (وحسبما يضبطه القانون) (وما لم تخلف بالأمن العام) كلّ هذه العبارات تبدو مبهمّة ويمكن التسلسل عبرها وتأويلها لتجاوز القانون. وعلى سبيل الذكر فإنّ حرية الفكر والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون، وهذا ما جاء به الفصل الثامن الجديد. ولكن على مستوى الممارسة لا نعلم كيف أنّ حرية الصحافة مضمونة مع شكوى أغلب العاملين في هذا القطاع رغم مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال.

فالصحافة المكتوبة تعاني من ضعف بنيوي يمثل في اعتماد أغلب أصحاب الصحف على محررين تنقصهم الخبرة والمهنية لا شيء إلا لأنهم يقولون بأجور متدنية. فأغلب الصحف صحف شخصية أو عائلية غايتها الربح ولا يمتلك أصحابها رؤية أو رسالة. أمّا مؤسسات المجتمع المدني فإنّها لا تتمتع بالاستقلالية والحرية، وتعمل السلطة لاستخدام وسائل ملتوية لشل حركة أي جمعية أو منظمة حقوقيّة. لعلّ أزمة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تلخص سياسة السلطة التي تشمل عمل أي جمعية لا تخضع لإرادتها فالرابطة التي أسسها حقوقيون منذ سنة 1977 والتي انتهجت الدفاع على حقوق المساجين والعمال المطرودين ووقفت أمام السلطة، وعندما فشلت السلطة في إخضاعها قررت

غزوها بطرق تبدو قانونيّة، وذلك عن طريق الإيعاز للمئات من مناصريها بالانتساب لها، حيث تطور عدد المتسبين من 80 عضوا سنة 1977 إلى 4800 عضو سنة 1994 عندما قررت السلطة إحداث انقلاب «أبيض» من أجل الاستيلاء على الرابطة من الرابطين الذين أصبحوا أقلية داخل منظمهم، فقد كانت السلطة تقوم بحملات انتساب قسرية من خلال إرسال عرائض عن طريق عدول تنفيذ تحتوي على مئات المتسبين الجدد، وعندما رفضت هذه الانتسابات السلطوية وعقدت الرابطة مؤتمرها لتجبت السلطة لوسائل أكثر عدوانية وذلك عن طريق رفع أكثر من قضية قضائية أمام المحاكم للظعن في مشروعية مؤثر الرابطة، وللمطالبة بالحجر القضائي على مقر الرابطة، وبالتالي تمكنت من شل حركتها عقابا لها على مواقفها الغير مُرضيّة عنها، فبعض الممارسات الملتوية المتمثلة في الالتفاف على القانون تجعل النصوص الدستورية فارغة من محتواها.

الفصل الثامن (الجديد) من الدستور الذي ينص على حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطها القانون.

5 - صناعة ديمقراطية الديكور في تونس أو سنوات الجمر:

لقد أبدع نظام بن علي في صناعة المعارضات الوهمية، فأغلب الأحزاب السياسية المرخص لها هي من صناعة السلطة. وهي تنفقد للقواعد الشعبية لعدة اعتبارات لعدم مصداقيتها، فهل هي معارضة فعلا للسلطة أم هي صنيعتها، فالسلطة تمنح لها المناصب والمقاعد داخل البرلمان لا طبقا لقوتها الانتخابية بل باعتماد نظام (الحاصصة). فحصول حزب ما على مقاعد برلمانية لا يأتي في الغالب منسجبا مع الأصوات التي يحصل عليها مرشحوه أو حتى عدد منخرطيه بل نتيجة رضى السلطة، وهذا دائما يحدث في الحفاه. ولكن المتتبع للحياة السياسية في تونس يكشف بأن هذه الأحزاب لا تتمتع بأية مصداقية في الشارع التونسي.

وهو ما يجزئنا لاستعراض النصف الثاني من الفصل الثامن (جديد) القائل بما يلي: «تسهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية. فالأحزاب بناء على الواقع المعيش تقرر بالعمل والترقية المهنية والمساعدة الاجتماعية.

أمام هذا المشهد السياسي المثقل بديمقراطية الديكور من خلال أحزاب معارضة لها نواب في البرلمان. من خلال أحزاب لا تمتلك قوة شعبية في الشارع فأى حزب منها لا يمكنه الوصول للبرلمان دون الكوتا الممنوحة للمعارضة. فهذه الأحزاب مشكلة من تكتلات عائلية ومناطقية ويتزعمها أشخاص نكرة انتهاز ليس لهم رصيد نقالي ولا مستوى علمي مرموق، وأغلبهم يعتمد إلى تحقيق مكاسب شخصية من خلال تشغيل أقاربه لا المتسبين لحزبه، مما يجعل أغلب الشباب يفر منهم ولا يتحمس للانتساب إليهم ويفضل الانتساب للحزب الحاكم. فأغلب رؤساء هذه الأحزاب يسعى لتكوين أقاربه فيجد أخاه أو زوجته عضوا في مجلس النواب رغم مستواهم التعليمي المنخفض وسرعة ذبذبة الغير نقيه. أما صحفهم فهي محدودة الانتشار لا تملك تناولها قضايا الناس، وهي حكر على بعض الأعلام المحسوبة على الحزب، فهي بالنسبة إليهم مصدر من مصادر المال فقط لا غير، فهم لا ينفقون نصف التمويل الذي تخصصه الدولة لهم ولا أحد يعلم أين تذهب بقية المبالغ. أما بقية أقاربه فيحصلون على الوظائف ويشتعون بما يسمى «التفرغ الحزبي» أي الحصول على راتبه من الوزارة أو المؤسسة التي يعمل لديها دون أن يباشر وظيفته.

أما منظمات المجتمع المدني فرغم وجود أكثر من 15000 ألف جمعية في تونس وهي معايير لها دلالتها لدى الدول الغربية، فعدد الجمعيات في تونس يتجاوز عددها في فرنسا، ولكن هذه الجمعيات التي لا يتجاوز عدد متسبي بعضها العشر أفراد ولا تقدم أي خدمة للمواطن بل إنها تحصل على التمويل العمومي وتستنزف أموال المجموعة الوطنية لتصرفها في الرحلات الترفيهية

لأعضائها. فلا عمل لهذه الجمعيات سوى إرسال برقيات التهنة والمناشدة -لرئيس المخلوع- فقط لا غير ويتم تحريكها مناسيا فهل هذه هي منظمات المجتمع المدني التي تعبر عن الإرادة الشعبية.

إن التأمل لتاريخ حقوق الإنسان في تونس يدرك جيدا مدى التناقض بين التراث الحقوقي والدستوري، وما احتوته الدساتير السابقة من عهد الأمان إلى دستور 1861 وصولا لدستور 1959 والتفجعات المحدثة عليه في الفترات اللاحقة، فهذه النصوص مع تنقيحاتها إذا ما طبقت يمكن أن تتجاوز تونس في مجال حقوق الإنسان أرقى الديمقراطيات كإنگلترا وسويسرا أو الدول الإسكندنافية، ولكننا في الواقع نلاحظ أن جمهورية الكونغو ومالي والسينغال ونيجيريا والسلفادور وغيرهم من الدول قد تجاوزتها بأشواط من خلال الديمقراطيات التناوبية والمجالس النيابية والحكومات المسؤولة أمام برلمانياتها.

إن ملف تونس في مجال احترام حقوق الإنسان يعد من الملفات الملفتة للانتباه، فرغم مبادرة تونس للتوقيع على مختلف الاتفاقيات الدولية المناهضة للتعذيب وغيرها، ولكن ما يحدث في الواقع بعيد كل البعد على ما نصت عليه مختلف الاتفاقيات. إن مما يؤكد ما ذهبنا إليه شهادات قضاة بتوثيقها سابقا مع بعض الذين تعرضوا للمحاكمات حيث أكدت هذه الشهادات على المحاكمات غير العادلة التي تعرضوا لها، وتعرضهم للتعذيب والانتهاك لحريتهم وكراماتهم حيث أكد لنا أحد المقاومين الذين حوكموا لاختياره الشق اليسفي (جناح صالح بن يوسف داخل حزب الدستور والذي وقف ندا لبورقية) أن رئيس المحكمة أصدر ضده حكما بمشرين سنة أشغالا شاقة مع عدم ثبوت التهمة عليه وعدم الاستماع لرايه (14).

هذا ما يدفعنا للسؤال حول المحاكمات السياسية في بلد ينص دستوره على احترام حرية حقوق الإنسان، وتاريخه يشهد بمحاكمات سياسية لم يستثن أي طرف سياسي خلال 55 سنة من تاريخ دولة الاستقلال والاستبداد التي افتتحت 1956 بمحاكمة واحتمت سنة

2010 محاكمة لا رابط بينهما سوى أنّ من حوكموا في كل هذه المحاكمات اتهموا بالانتماء لمنظمات غير معترف بها وغيرها من التهم.

افتتحت المحاكمات سنة 1956 بمحاكمة (المعارضة -اليوسفية) نتيجة صراع سياسي وعنف وإيقافات ومحاكمات متتالية شملت المئات من اليوسفيين وكانت الأحكام قاسية لرفاق الأسس (15). لتتمتد المحاكمات وتشمل سنة 1967 الحركة الطلابية المحتجة على العدوان الإسرائيلي الأمريكي على مصر وقد شملت هذه المحاكمة مختلف التيارات من قوميين وبعثيين ويساريين (16) لتعود السلطة مرة أخرى وتلجأ للقضاء سنة 1969 لتحاكم عن طريق محكمة أمن الدولة مجموعة اليسار الطلابي المنظمة في تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي ومجموعة (برسبكيف) بتهمة تكوين جمعية غير مرخص لها وتلب رئيس الدولة، والمسن بأمن الدولة (17). ثم تلته محاكمات 1977 لعدد من الطلبة والتلاميذ اليساريين أو ما يطلق عليهم (مجموعة العامل التونسي) بتهمة تكوين منظمة غير معترف بها، والتحرّض على التثب والسن بأمن الدولة والإضرار بأمالك الغير.

- محاكمات جانفي فيفري 1978 : محاكمة 150 إطارا من الإتحاد العام التونسي للشغل بتهمة التآمر على أمن الدولة، إثر أحداث جانفي والاضراب العام (مقتل 51 شخصا وجرح 400 حسب الأرقام الرسمية).

- لتتختم هذه السلسلة من المحاكمات بمحاكمة الإسلاميين 1981 - 1987 بنفس التهم- الانتماء لجمعية غير مرخص لها واستعمال العنف والتظاهر في الطريق العام (18).

- وقد شهد عهد الجنرال بن علي (1987/2011) أشد أنواع التكنيل بكل التيارات السياسية والفقائية والحقوقية، وشهدت السجون موت المئات داخل السجون، وفرار الآلاف ولجوءهم للخارج، وانتهاكا واضحا لحقوق الإنسان في كل المجالات وخاصة حرية

التعبير والتنظيم والعمل، وهو ما أدى إلى انسداد الأفق وكانت سياسته سببا في انفجار الثورة وهي نفس الظروف ربما التي أنتجت ثورة علي بن غدام سنة 1864 حسب بعض الباحثين حيث «هيمن لفيف من المتكاليين على الأموال (خزندار- ابن عياد-شمامة- عديد القياد) وعلى مواقع القرار السياسي ومراكز إدارة المال العام» (19).

لكن اللافت للانتباه هو أنّ تونس رغم ادّعاءاتها الالتزام بالمواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص في مادته الخامسة على ما يلي: «لا يتعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية الخاصة بالكرامة» فإنّه من الناحية النظرية فتونس ملزمة بتطبيق هذه المادة ولذلك فإنّ التشريع التونسي لا يسمح بالتعذيب حتى قبل الارتباط سنة 1988 بالاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعقولة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ولكننا عمليّا نجد أنّ كل الذين تمت محاكمتهم في قضايا سياسية يؤكّدون على أنهم تعرضوا لشتى أنواع التعذيب. ولعلّ الشهادات التي أدلى بها أعضاء حركة «برسبكيف» تفني عن التعليق ونورد شهادتين أولاها للسيد عمار الزمزمي العربي الذي وثّقنا شهادته ضمن عمل جماعي صدر مؤخرا حول حركة «برسبكيف» حيث يقول: «قد استعملوا معنا أثناء الاستنطاق الترهيب والترغيب لانتزاع الاعترافات. وكانت عمليات التعذيب ترمي إلى معرفة أكبر عدد ممكن من أسماء أعضاء التنظيم» (20). هذه الشهادة تعبر عن حالة الترهيب والإكراه وقد عبر غيره عن هذه الحالة، ففي شهادة رفيقة الهاشمي الطرودي في نفس المرجع تقول ما يلي «أهدي هذه الورقات إليكم جميعا إلى تلك الأجيال المناضلة التي امتزجت في أعماق نفوسها مسرات ومتع النضال بأحزان وعذابات السجون والمنافي إلى تلك الأجيال التي قاست شتى ألوان القمع والاضطهاد والحرقان، ولم تنتجع بنضالات لأنها ببساطة لا تريد جزاء ولا شكورا إلى تلك الأجيال

التي سكنها الحلم بغد أفضل وتونس أجمل، ولكن رعبها هول الجلايين وهم يرسمون صورة تونس أشنع وأظلم، إلى عائلات المساجين التي صبرت وصايرت وتجبرت معنا مرارة الظلم والعنف والإذلال، شهدنا سوا مذبح الحرية والحق والعدل يروي تفاصيلها قضية أفاضل اغتيل في ضمائرهم معنى الإنسان والالتزامات الكيحية وأحزان القلوب النازقة، لم تمتعهم من التلويح بعلامات النصر، إلى كل الأصدقاء تونسيين وأجانب من شاركونا المحنة وتألوا لمذبح الحرية والحق، فأبوا إلا أن يصرخوا بالحققة ويصرخوا أمام الناس : لا تصدقوا القول، أصحابتنا ليسوا عون، ولا جرائيم ولا خفافيش ظلام ولا من في قلوبهم مرض، إنهم آدميون مثلكم يأكلون الثمر ويمشون في الأسواق» (21).

لقد أردنا أن نستعرض المزيد من الشهادات فإنها كثيرة ولكننا نكتفي بهاتين الشهادتين اللتين تعبران عن بقية الشهادات، حيث أنَّ جلَّ من حوكموا اعترفوا بأنهم تعرضوا للتعذيب والترهيب، وأن محاكمتهم ميسية بامتياز فهي محاكمة أفكار لا مقاضاة لأفعال، ولم يسلم من هذه المحاكم الفنانون والمسرحيون، والمبدعون الذين عبروا عن هواجس الشعب التونسي على خشبة المسرح لا داخل غرف مغلقة ولا جمعيات غير مرخص لها بل أمام الجمهور. وكان الهدف من توقيف الفنانين إسكات أصواتهم حيث تم توقيف كل من الأمين النهدي ونور الدين بن عباد على إثر عودتهم يوم 9 أوت 1981 من جولة في الخارج ضمن مسرح المغرب العربي بتهمة الاعتداء على كرامة رئيس الدولة، وسجنا بمحلات الشرطة بالقرجاني واستنطقا من قبل شرطة مقاومة الإجراء، ثم أطلق سراحهما يوم 21 أوت.

وقد عيب عليهما الشخب الذي تطوي عليه بعض السكاشات الواردة في آخر إنتاج هزلي لهما «الفرجة» حيث وجهت لهم عدة أسئلة مها- في إحدى سكاشاتهم- أعطيتكم ريفكم قطعة نقدية، وطلبت منه ابتلاعها، لكنه حاول دون جدوى، فأخذتم تصيحون في وجهه : أسياذك ابتلعوا الملايين! ماذا تقصد بهذا

ولقد كان الإيقاف مشفوعا بمنع نشاطات فرقتي مسرح قصصة والمغرب العربي «إلى أن يأتي ما يخالف ذلك» (22). فهذه الإجراءات كان الهدف منها إضعاف المسرح التونسي ولجم كفاءته الشابة، إذ بإمكانها التعبير بحرية في إطار التفتح الذي دعت إليه حكومة مزالي (23). كل هذه الممارسات تتم في ظل دولة تتبنى في دستورها فصل (الفصل الثامن الجديد) يقول بأن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة تمارس حسبما يضبطها القانون» (24).

إن التجاوزات في تونس تعد كبيرة حيث أن بعض القضاة لا يتصرفون بما عليه عليهم واجبه المهني حيث أنه بالرغم من ظهور آثار التعذيب على جسم المتهم لا يحرك القاضي ساكنا قولا يأذن بفتح بحث في الموضوع والحال أن الأمر يس أسس ومعالن المحاكمة العادلة على مستويين على الأقل، المستوى الأول يتعلق بالمس من حق أساسي هو الحرية الجسدية ومنع التعذيب ومستوى ثان يتعلق بقيمة الاعترافات والتصريحات التي انتزعت تحت التعذيب أو حتى تحت طائلة الإكراه الأدبي» (25).

فالمسرح التونسي يمنع التعذيب وأصبحت الحماية من التعذيب تحت مرتبة متميزة بعد تنقيح الفصل 12 من الدستور، حيث يحرم القانون التونسي ما يتركبه الموظف العمومي أو ماشابه من تجاوز حد السلطة فحاء بالفصل 101 من المجلة الجنائية أن «كل موظف عمومي أو شبهه يتركب بدون موجب نفسه بنفسه أو بواسطة جريمة التعدي بالعنف على الناس (26) حال مباشرة لوظيفته أو بمناسبة مباشرتها يعاقب بالسجن مدة 5 أعوام». كما نص الفصل 103 من نفس المجلة على معاقبة الموظف الذي يتعدى على حرية غيره الذاتية أو يباشر نفسه أو بواسطة غيره ما فيه من عنف أو سوء معاملة ضد متهم أو شاهد أو عريف للحصول منهم على الإقرار أو التصريح...».

ويعتبر الفصل 101 مكرر من المجلة الجنائية المحدث بموجب قانون 2 / 8 / 1999 أبلغ نص يدين التعذيب بشكل واضح إذ نص صراحة على إدانة التعذيب

الواحد وهيمن فيهما الرأي الواحد والحزب الواحد. تعقد حلقات نقاش بين مختلف الفئات شبابا وكهولا ومختلف الحساسيات والتيارات الفكرية والسياسية من مختلف الأجيال المناضلة فكما الثروات تورث فالثروات تورث فما أجمل أن يلتقي مناضلون اختلفوا في الماضي ويتذكرون سنوات الجمر التي أحرقت الكل من يساريين وقوميين وإسلاميين وحقوقيين وناشطين في مجتمع مدني. سنوات تميزت بالسجون وتكميم الأفواه وقمع الحريات والإقصاء.

تلقي الأجيال السابقة من المناضلين هذه الأيام مع أبطال ثورة الحرية ثورة جانفي 2011 هؤلاء الشباب الذين مل جلهم نظاما ولدوا وترعرعوا فيه ولم يتألوا منه سوى الوعود الكاذبة. أرهقهم نظام الجنرال وسد أمامهم الأفاق ففقدوا أن يكتسروا القيود ويتنفصوا ليحرروا أنفسهم ووطنهم، وكانت لهم الجرأة على الإنجاز ما عجّزت عن تحقيقه الأجيال السابقة. لكن هذا الجيل في أمس الحاجة لينهل من التجارب السابقة، من الأجيال التي سبقتهم لكي لا يقع في أخطائهم، هذه الأجيال التي اختلعت والبطش وتصارعت في حروب مجانية كان النظام يغذيها.

فعلى هذه الأجيال أن تتصارع وتتصالح لتستخلص الدروس من أخطاء الماضي، المتمثلة في ثقافة الإقصاء ورفض الآخر، التي مكنت النظام من تصفية كل الأطراف الواحد تلو الآخر، وكل واحد بنأى بنفسه إتما خوفا أو شماعة ليتجرع الجميع من نفس الكأس، كأس السجون وتكميم الأفواه لكي لا يبقى على الساحة سوى عبدة الصنم أولئك الانتهازيين من مختلف الحساسيات، الذين أعلنوا الولاء والطاعة إما بالتحاقهم بالحزب الحاكم أو الذين فتحوا دكاكين (أحزاب) تعود ملكيتها للحزب الحاكم، ليشاركوا في حفلة النهب المنظمة لممتلكات الشعب، الكل ينال نصيبه وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

لا بد أن نستخلص من دروس الماضي لبنني عليها "المستقبل بأقل الأخطاء، أن نتجاوز الفرقة والاختلافات

ومعاقبة مرتكبية «يعاقب بالسجن لمدة 8 سنوات الموظف العمومي أو شبهه الذي يخضع شخصا للتعذيب وذلك حال مباشرته لوظيفته أو بمناسبة مباشرتها له. إن حقوق الإنسان يقتضي صيانة أمن الفرد وضمان كرامته ومنع تعذيبه وتبذل كل أنواع التعسف المسلطة عليه ولقد عرف المشرع التونسي صلب الفصل 101 مكرر من المجلة الجنائية التعذيب بما عرفته به الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب وغيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تم التصديق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 / 12 / 1984 وإثرها صادقت عليها الحكومة التونسية بمقتضى الأمر عدد 1800 والمؤرخ في 20 / 12 / 1988 من كونه «كل عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسديا كان أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول منه أو من غيره على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو غيره أو تخويله». إن إدانة المشرع للتعذيب ومعاقبة مرتكبيه تدل على تطور إيجابي يمثل في عدم إنكار حصول التجاوزات على العمل على القضاء عليها. كما يبرز هذا التطور التشريعي أن التعذيب ظاهرة خطيرة النتائج يجب التصدي لها. فالملطوب إذن هو احترام هذه النصوص وتفعيلها وإعادة رسكلة كل القائمين على المؤسسات السجنية، من أجل حماية أفضل لحقوق الإنسان في تونس ما بعد ثورة جانفي 2011 التي كان شعارها الأبرز الحرية والكرامة الإنسانية عكس ما يروج له البعض بأنها ثورة جياح.

خاتمة :

لعل هذه الثورة تمثل فرصة للجميع لتجاوز الماضي الأليم، فبعد أن فرقته الصراعات والأيديولوجيات، ففي جو يسوده الوتام والحوار والذكريات. يعبر الكل هذه الأيام عن رأيه دون إقصاء ولا قمع. يجمع الكل على رفض الانتفا على الثورة ومكتسباتها، وأهمها الحريات التي حرم منها الجميع على امتداد 55 سنة من دولة الاستقلال والاستبداد، عهدين رفع فيهما الصوت

كل هذه المشكلات الحادة هي دون شك ناجمة عن غياب الديمقراطية. وهو ما يدعونا إلى تقديم رؤية عربية واضحة المعالم والأهداف حول أهمية الديمقراطية في بناء التنمية المستدامة على أسس علمية وعقلانية. فالعالم العربي اليوم بأمر الحاجة إلى حلول إستشرافية للخروج من الأزمة الراهنة، وإطلاق ورشات عمل للتنمية بأهمية التنمية المستدامة كمدخل أساسي لإطلاق نهضة جديدة بخصائص عربية، ولأهداف إستراتيجية تطول حاضره العرب ومستقبلهم. فالثقافة المأزومة، والثقافة المطاردة، والمجتمع المدني الفاقد القدرة على العمل الحر والتغيير الديمقراطي هي من الأسباب الجوهرية التي تفسر بدقة ما يشهده العرب من إخفاقات متلاحقة رافقها قمع منظم للثقافة العقلانية، ومصادرة شرسة لحرية الرأي والمصل الديمقراطي، وفشل مريع في بناء التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة على امتداد الوطن العربي. وهو ما يمكن استخلاصه من الانفجار والثورات التي تعم الأقطار العربية اليوم والتي نجحت في إزاحة الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت بالحديد والنار في كل من تونس ومصر وامتدت إلى بقية الأقطار العربية لتكون سنة 2011 إعلان البداية للتغيير نحو الثورات الديمقراطية الشعبية لتؤكد رؤية الشاعر أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد ليل أن ينجلي

ولا بد للقيد أن ينكسر

ولعل من مفارقات الزمن أن تتجسم رؤيته في بلده أولاً لتمتد إلى بقية الأقطار العربية أيضاً.

والصراعات الهامشية، لقد تصارعت كل التيارات والحسابات وأعطرت بعضها بعضاً بشتى النهم والشنائم والنعوت، من الإلحاد إلى الظلامية إلى الشوفينية. هذه الصراعات مكنت النظام من الهيمنة على البلاد وقهر العباد، وخلف وذلك تركة ثقيلة من الفقر والديون والتصحّر السياسي والثقافي والفكري. على الجميع العمل على محو آثاره وبنائه، وطن لكل أبناءه بلد تسوده ديمقراطية توافقية تقوم على تبنى نظام سياسي يكفل حق المشاركة، نظام برلماني لا رئاسي، نظام يحكمه حكومة برلمانية تقوم على المحاسبة والمساءلة وتكفل الحريات السياسية والفكرية والثقافية، وتجعل مسألة حقوق الإنسان هدفاً سامياً لا تحيد عنه. نخلص إلى القول إن الدول العربية، إن لم تتبنى خيار الديمقراطية ولم تتبنّ مساراً واضحاً للتنمية الشاملة وما إذن كانت تسبق الديمقراطية، أو تتزامن معها، أو تعقبها. ومع أن غالبية المتورين والتهنئين العرب شددوا على أن التزام بينهما هو المدخل السليم لتحقيق حداثة حقيقية فهي إذا ستصنف في عداد الدول المأخوذة عن بناء المجتمع المستقر، والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. ولّى نجاح في بناء ركائز التنمية المستدامة والدولة الديمقراطية العادلة من جهة. وسوف نشغل في بناء دولة القانون والمؤسسات العصرية من جهة أخرى. وهي بالتالي تكون عاجزة عن ضمان المساواة والعدالة بين جميع المواطنين، ومواكبة ثورات العلوم والتواصل والمعلومات ولذلك فإنها تسعاني أزمات حادة في مختلف القضايا السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية وغيرها. ومع فشل سياسات التنمية الشمولية زاد التوتر في غالبية الدول العربية، واشتدت وطأة القمع على شعوبها التي تعاني اليوم نقصاً فاضحاً في مجال اكتساب المعارف العلمية المتاحة بسبب ارتفاع نسب البطالة، والامية، والفقر، وتلوث البيئة، والهجرة الكثيفة إلى الخارج.

- (1) الفصل 87 من الباب الثاني عشر من دستور 26 أفريل 1861
- (2) الفصل 88 من الباب الثاني عشر من دستور 26 أفريل 1861
- (3) جمال الدين دراولي - إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة علي بن غدامه 1864 الاحتار القاسي .
- (4) البيلكة : مصطلح تونسي يعني مصادرة أملاكه وإرجاعها للممتلكات العامة
- (5) جمال الدين دراولي - إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة علي بن غدامه 1864 الاحتار القاسي
- مرجع سابق ص 141
- (6) توفيق بوعشة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : كتاب الحرية الكتاب عدد 9 تونس ديسمبر 2001 ص 5.
- (7) توفيق بوعشة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : المرجع نفسه ص 11
- (8) توفيق بوعشة : تونس والإعلان العالمي لحقوق الإنسان : المرجع نفسه ص 16
- (9) الفصل الخامس من الدستور
- (10) الفصل السادس من الدستور
- (11) الفصل السابع من الدستور
- (12) القانون الدستوري عدد 14 المزمع 17 أكتوبر 1991 يتعلق بتنقيح وإتمام بعض المصول من الدستور
- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 14 مزمع 17 أكتوبر 1991، صفحات 2064 - 2054
- (13) القانون الدستوري عدد 14 مزمع 17 جوان 1991، يتعلق بتنقيح بعض أحكام من الدستور، المرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 14 المزمع في 8 جوان 2002
- (14) الهادي غيلوفي : دراسة في نهاية حكم بورقية في حلال تدبيراتها من ذكر بعض السجناء السياسيين في عهده - ضمن كتاب جماعي 'عمال' من أجل حاكم جديد - نهاية حكم بورقية ومصادات السياسة العربية بين المهور والإتحاد - منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي تونس ص 247
- (15) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقية المرجع نفسه ص 244
- (16) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقية المرجع نفسه ص 244
- (17) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقية المرجع نفسه ص 244
- (18) الهادي غيلوفي : قراءة في نهاية حكم بورقية المرجع نفسه ص 245
- (19) جمال الدين دراولي - إصلاحيو القرن التاسع عشر وانتفاضة علي بن غدامه 1864 الاحتار القاسي .
- مرجع سابق ص 162
- (20) الهادي غيلوفي : شهادة شعاعية مع السيد عمار الزمرمي أحد مناصلي تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي ضمن كتاب جماعي ، الدور السياسي والثقافي لرسكيك والرسكيكيين في تونس المستقلة - منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمنشورات تونس 2008 ص 200
- (21) شهادة الهاشمي الطرودي ضمن كتاب رسكيك والرسكيكيين مرجع سابق ص 114
- (22) حور أفرات نارسف عدد 1079 ، 9 سبتمبر 1981 نقلا عن الهادي الشوموي تونس 1956 - 1987
- دار محمد علي الحامي للنشر
- (23) جون أفراتك المرجع نفسه ص 161
- (24) الفصل الثامن (جديد) من الدستور التونسي .
- (25) عبد الرحمان كريم وآخرون : الحق في محاكمة عادلة في تونس ضمن كتاب الحق في المحاكمة العادلة في العالم العربي ، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان تونس 2004 ص 111
- (26) عبد الرحمان كريم : الحق في محاكمة عادلة في تونس المرجع نفسه ص 112

الثورة التونسية ... ولا بدّ لليل أن ينجلي

سرور الحشيشة / باحثة، تونس

وأحداث متداخلة نعيشها في شيء من التصبّر والحكمة وكثير من العجلة والقلق.

ومن هذه الأوضاع والأحداث ما هو عام يشمل المجتمع بكلّ فئاته وهياكله ومؤسساته ومثليه الاجتماعيين والسياسيين وغير ذلك مما يدخل في تركيبة المجتمع المدنيّ وكيانه. ومنها ما هو خاصّ يعود إلى الفرد الواحد في ما قدّر له أن يهب هذه الثورة من الأسباب ويحسب لها من الخير ويحسب عليها من الكلفة وما قدّر لها أن تهيب من الحزينة والفخر وترقّه إليه من الكرامة والعزة وتفتح عليه من الأمل والطموح ونحزّه عليه من الإشفاق والخوف.

فاليوم وقد صارت البلاد من الثورة في أطف الأوقات وأشدّها حرجاً، نعيش حالا من الاضطراب السياسيّ كان له انعكاس جليّ على أمتنا الوطنيّة. ومن هذا الاضطراب ما آل إليه حال الحكومة من شغور في المناصب العليا زاده وطأة ارتباك ممثلي السلطة ووجدانها في سده. ولم يخف ما في ذلك من خطورة ما انفكت تهدّد سلامة المجموعة الوطنيّة. إذ مازال المكلفون بالخطط السياسيّة يتركون خططهم طوعا وكرها حتى غمرت البلاد غائتها حالة من القوضى صرنا معها غير آمنين السّلامة.

ما أعظمّ ساعة تنور فيها الشعوب لنيل الكرامة وما أجلّ تونس يوم مخرج شعبها في الحرّيّة. ومهما تكن عوامل الثورة التونسيّة فإنّها حدث كبير سيذكره لنا التاريخ على مرّ الأزمان. فما زالت البلدان تتطلّع إلى يوم جديد حتى كانت تونس أوّل المتطلّعين ومازالت الشعوب في ثورة الحياة ومخاض الوجود حتى كان الشعب التونسيّ معلّم الثّوار وقائد المشرّتين إلى الولادة والوجود.

ومهما تباينت الآراء حول ثورة الزّايح عشر من شهر جانفي من السّنة الحاديّة عشرة بعد الألفين فإنّ ما يذهبه فريق من الناس من أنّها انتفاضة قدّرت لها الصّدف أن تكون وآتاه ما هكذا تنور الشعوب قول منكر متجنّب بعيد عن الإنصاف. وإني على مثل اليقين من أنّ ما عاشته تونس بل البلاد العربيّة في ذلك اليوم التاريخيّ الذي انتحنا به عهدا جديدا من تاريخ الأمم العربيّة كلّها حدث تاريخيّ عظيم نفخر به أيّما فخر.

ولئن كانت الثورة التونسيّة حدثا تونسيا وعربيا عظيما به دللنا على أنّ الشعب التونسيّ قد بلغ من الوعي الاجتماعيّ والنضج الفكريّ ما به ثار على الظلم والاستبداد، وهبّ ليرفع عنه الدّلّ والهوان ويعلم الشعوب كيف تنور ويوعي إليها أنّ الكون حرّيّة. فإنّ هذا النصر التاريخيّ باتت تهدّد اليوم أوضاع كثيرة

وقد كان لهذا الاضطراب السياسي والأمني أثر خطير على المؤسسة الاجتماعية كلها. فبهة الشعب على ما فيها من العزم والتصميم على تغيير ما بالتقس لم تسلم من أسباب الفوضى ومظاهر الهمجية. والمجتمع أفراده وفئاته ومؤسساته من ذلك في حال من الغليان والحمية، بين متظاهر في الحزبة ومضرب في ما يتوق إليه من طيب العيش ومعتمض في ما تصبو إليه نفسه من غير السياسيين والمسؤولين والقائمين على أمر الدولة، وطامع تطول يده خيرات البلاد والعباد فيجز علينا طمعه ويلا وأني ويل، وغير ذلك كثير.

ولكل في الثورة مأرب يهتف به ويتحمس له ويسعى إليه في قليل من الزوية والتدبير وكثير من الغفلة والتعجيل، ولكل من مأربه حظ من المسؤولية والوعي. وما زلنا في هذا السعي وذلك الهتاف حتى تحزب المجتمع وصار له من أبنائه فرق تحذو حذو الفرق والأحزاب السياسية في الانقسام والتفرق. والناس بين هذه الفرق وتلك وبين أنصار هذا الزاوي وأنصار ذلك مشتون تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى.

ولئن كان الاختلاف في الزاوي أمرًا محسودا مشروعا بل واجبا محسوبا لا صاحبه ممن لا يجدون في الزاوي صمّة ولا يدعون للقول فضلا حتى يصير لأرائهم مخالف وأفواهم ومواقفهم معارض، فإن ما آل إليه الاختلاف عندنا من الانقسام السياسي والفرقة الاجتماعية لم يخل من أن يكون رأس ما يهدد سلامة الثورة وبلوغها غاياتها. فترى بعض من يمثلون فئات وشرائع بعينها بحسب مهتهم وأعمارهم وانتماهم الطبقي وانتماهم إلى المؤسسات والمنظمات الاجتماعية يدبرون الآراء تدبيرا ويتشرون في الأنفس نفثا مهما تكن اللية فيهما، فلا يخلوان من أن يشرا في الناس حمية وجدانية هي أبعد ما يكون من العقل والزوية، إذ لم يخف ما فيها من عواقب بالغة الأثر على استقرار البلاد سياسة ومجتمعا واقتصادا.

وترى من الناس من يتدافع على المجموعات السياسية والاجتماعية تدافعا لم يدل على استقلال

وإرادة بقدر ما دلّ على تبعية وخنوع. فهؤلاء في ذهاب وإياب بين الزاوي ونظيره والموقف وضديده، محمد من تارة موافقين ممثليهم مؤيدين إياهم في ما يرفعون من الشعارات ويهتفون به من المطالب، وطورا معارضين إياهم خارجين عليهم متطلعين إلى ما عند غيرهم من الزاوي طامعين فيه يحسبونه خيرا عما عندهم. ذلك دأبنا منذ الزايع عشر من جانفي من سنتنا هذه.

وليس على المجتمع ممثليه وحياته وأحزابه ومن يقف وراهم من أفراد الشعب وأعداده حرج في الاختلاف، بل الحرج كل الحرج في أن يصير الاختلاف طريقا إلى الفرقة والتناحر حتى إذا اشتد بنا الحال التبس علينا الأمر وأشكل ولم نعد نرى في ما نقول ولا في ما نفعل حقا أو رشادا.

ولما كان أمر الحكومة في مشروع الثورة ومسار الشعب إلى ما يتوق إليه من الحريات والديمقراطيات من أخطر الأمور التي نواجهها الساعة لم يكن بدّ من أن يكون الحرج فيه من أقرب حاجات المجتمع وأوكدّها. بيد أن الحرج عليه يجري في جانب كبير منه على غير ما يعزم عليه الشعب من مطامع وغايات وغير ما تصبو إليه ثورته من قيم ومبادئ وعهود.

فما إن تولّت الحكومة الانتقالية المؤقتة مهامها في إطار ما أوكل إليها من شؤون الدولة وأمور البلاد حتى قام فريق ينادي بإقالة هذه الحكومة وإبطال عملها وإلغاء صلاحياتها معللا ذلك حميما بكون ممثليها من تركة النظام السابق، وقد صار في أذهاننا رمز الفساد والحيانة والجور مخضوبة أيديهم من دمائنا شهيدا فجعبا، وما زال هذا الفريق الذي ما انتك يستقطب أعدادا من الشعب مختلفة وجهاتها وفئاتها الطبقيّة والعمرية والمهنية مضربا عن هذه الحكومة معتمضا في ذلك حتى كان من إضرابه واعتصامه فريق ثان استنكر ما جرّه عليه إضراب الفريق الأول من قرارات وأحداث سياسية كان أهمّها استقالة الوزير الأول محمد الغنوشي وما تلا ذلك من استقالة عدد من وزراء الحكومة وأعضائها.

ولم ير أصحاب هذا الفريق صنع السابقين من الديمقراطية في شيء. إذ ما كانت آثار هذه القرارات والأحداث في نظرهم لتكون وقفا على من أَرادها وقاد في تحقُّقها ناسا كثيرين، بل هي أحداث وطنية وقرارات خطيرة قد تقضي بمصير الشعب نفسه، وهي لذلك عامة النتائج ولا بدَّ لأثرها خيرا أو شرا من أن يأتي على المجتمع كله أفرادا وجماعات ومؤسسات، فلا تحسم بمثل ذلك الجسم. ومما كان من ردهم اعتصام آخر قابلوا به الاعتصام الأول وجعلوا شعاره كون الشعب لا يمثله فريق يكون بعضه ليس كله، بل هو البعض اليسير الذي قلَّ عدده فلم يكن أغلبية.

وما زال الأولون يرمون الآخرين باستتار القول وغياب المشورة التي تستلزمها المرحلة السياسية الزاهرة وغفلة السؤال عن مختلف الرأى واحترامه حتى صار لنا من ذلك يمين ويسار، سببا باعتبار المكان «اعتصام القصبة» و«اعتصام المنزه». ولا نرى في الحزبين ما يدل على خلاف جوهري بقدر ما رأينا فيهما اختلافا في الرأى محمودا ليست الشعوب وهي في مخاض الحرية بخالية منه.

غير أن تعنت بعض أنصار الحزبين في الإزدراء برأى المقابل والتغافل عن حق أصحابه في التعبير أحرجه مما دلت عليه عندهم طرق في القول اتخذوا لها وسائل مباشرة وغير مباشرة، لم يسلم من ربح الفتنة لما فيه من التحاقد والتغابن وأثر الفرقة. وما أبعدنا وحالنا هذه من ديمقراطية الفكر التي ليست سوى قبول الرأى مختلفا ومخالفا وموافقا وغير موافق، فلا حرج على أهله في ما يذهبون فيه من المذهب ويجدون له من الشدد. ولا فضل لرأى على آخر إلا بما يقتضيه الحال من الحاجة الواجب معها كون أحد الرأين أصلح من الثاني في ذلك الموضوع من الحال. فليس صلاح أحد الرأين بتأبث دائم لتحوُّل الأوضاع وما يقتضي ذلك من تحوُّل في ذوات الحاجات والغايات ومقاديرها.

ولئن زال الفريقان عن الخلاف وتوحدت صفوفهما التي هي صفوف الشعب نفسه لكون ما أعلنت عنه

الوزارة الجديدة كان في الأول والآخر مطلبيا وطنيا عاما رضي عنه الجميع فإن ما كان بينهما من الحلف فتح علينا جميعا إن كان من طبيعة المحنة وموجباتها فإنه آية تقصير مآ في حماية ثورتنا المجيدة والذَّب عنها. إذ وجد بعض القوم في خلافتنا الزَّمن المناسب لبث الفتنة فينا وتعميق الهوية بيننا بما طالت أيديهم من الأملاك والأزاق والمكتسبات والخيرات عامة وخاصة. وهم في فسادهم نهبا وسلبا وحرقا حتى حل بالبلاد خراب كثير عاد على أهلها بالويل والفسر. ومثل ذلك كثير بعضه سابق وبعضه مصاحب وبعضه تال.

وليست الفاقة الكبرى في الحسran المادّي، فذلك مجبور ثم هو في مثل هذه الأوقات من تواريع الأهم وثوراتها معتاد مألوف، وإنما هي في ما يذكي فينا نار الفتنة ويصير خلافتنا شقاقا يضعف وحدتنا ويشتت أمرنا. وما أحوجتنا ونحن ناثرون ثورة الحرية والحياة إلى ما يجمع شتاتنا ويوحد صفوفنا وإن اختلفت لنا الآراء وتعددت عندنا المواقف والأقوال.

ونحن وإن لم نحمل أحدا من الطرفين مسؤولية ذنبنا الجلاوب والفتنة فإننا لا نأههما خالين من واجب ردِّ العواقب عن البلاد وأهلها بما يتاح لهما ولغيرهما ممن يكون في مثل مقامهما من طرق دفع الخلاف وإزالة اللبس، لا سيما وقد صارت السبيل إلى ذلك مفتوحة عامرة بما صنعه أيدي الأحرار وزكته أرواح الشهداء الأبرار.

ولما كان الأمن والأمان، وهذان في اللغة مصدران بمعنى الاطمئنان وعدم الخوف، من الضرورات الأولى للحياة الاجتماعية، وكان لذلك من الواجبات الميجلة في أمور السياسة، لم يكن بدَّ من التعجيل بما يرفع عنا هذه الفتنة ويردِّ إلينا العافية. فأمّن البلاد اليوم غاية الغايات لما في المجموعة من الحاجة إلى العمل والإنتاج وما في ذلك من الحاجة إلى الاستقرار ودوام السلامة التي لا تكون إلا بدوام الأمن السياسي والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي حتى الأمن الثقافي، فضلا عما في ذلك كله من هبة الدولة، إذ لا بدَّ من قيام هيئتها ودوام

تلك الهيبة عليها لما فيه من سيادة السلطة وعزّ الرئاسة. ولا يخفى على متأمل حصيف حاجة المجتمعات إلى ذلك العزّ وتلك التباد، ليس لما قد يظنّ بهما من التسلّط والاستبداد اللذين هما مدعاة الجور ومجلبة الخراب، بل لما فيهما من ضمان النظام ونشر الأمان والشهر على قيامهما وسلامتهما، اللذين فيهما سلامة الناس وطيب عيشهم.

ونحن إذا أدركنا أسباب الفقرة فقد أدركنا أسباب الجمع، والجمع هنا هو عين الأمن، فلم يكن بدّ من أن نزول فرقتنا وما كان عندنا سببا للفتنة وعلة للشقات. وإذا وجب ألا يكون اختلافنا سببا في خلافنا كما وجب ألا يكون خلافنا سببا في شقاتنا والفتنة بيننا لم يكن درك الغايات إلّا بما يدركنا الغفلة والتغايين.

وليس التغايين في ما تنفثه بعض الأنفس شمن وبغير ثمن، بل هو ما يأنفست من الثقة وبغية الشريعة وحلاص العمل ومقدار العقل. وليس أهلك لسلامة البلاد وأمنها من قلة وعي أهلها بما هم فيه من الظرف أولا وبما هو عليهم من الواجب والمسؤولية الوطنية ثانيا وبما هي بخس سعيهم من اختلاف في الرأي لا يسدّ بؤهم قضية ثالثا. ولذلك صار من اللازم التنبيه إلى ما قد يكون من أسباب الفقرة راجعا إلينا محسوبا علينا. ولعلّ أول تلك الأسباب ما يتهيأ للأفراد أنفسهم من الوعي الفكري والتضحج الاجتماعي والحفظ الثقافي. فليس هؤلاء على قدر واحد من المعرفة والفكر والثقافة، وهم لذلك لا يكونون على القدر نفسه من الوعي ولا على القدر نفسه من المسؤولية.

ولما كان عمل الفرد متنا على قدر حصّته من الوعي والفكر والمعرفة لم تستو الأعمال علما ولا مسؤولية. والناس مختلفون في ما يتاح لهم من النشأة وأسباب العيش وما يتوقّر لهم من حدود المعرفة فمختلفون في مراتب العزم والوعي فمختلفة آراؤهم وأقوالهم. وفضل العالم على الجاهل في ما به يكون للأول سداد من الرأي وحسن من القول يصلح معها الحال ويسدّ بهما العوز. وما لم يتهيأ للأفراد فيمثلها في الجماعات

والفتات. فإنّ هذه لا تكون على مرتبة واحدة من الفكر والرأي واستقامة النظر.

ولا ريب أنّ من قلّ حصّته علما وضعف قدره رأيا وعزما على ما يكون له ولغيره طريقا إلى الصلاح والأمان كثر فسادهم ولم يسلم ممّا تأتبه يده فرد ولا جماعة، وكان الشّرّ أسرع إليه من الخير والفتنة أحبّ عنده من العافية. وربما كان للناس قدر من العلم والفكر ولكن لم يكن لهم شيء من سلامة الرأي وصفاء المطلب وحسن البيان، فأصبنا من شرّهم أكثر ممّا أصبنا من نفعهم ووجدنا من شرّهم أكثر ممّا وجدنا من خيرهم. وهو في الأفراد والجماعات على حدّ سواء، كلّ له من صاحبه نصيب.

وهذا إذا صحّ كان أوّل ما قد يعيد بالثورة عن مسارها الأصلي سببا سياسيا أمّثا لم يخل من وجه اجتماعي. إذ الأمان مسؤولية الدولة كما هو مسؤولية الأفراد. فإذا كان الحفاظ على النفس والملك مسؤولية أمّية سياسية فالأمن الاجتماعي مسؤولية شيعية وطنية يتحمّلها الأفراد خاصة. وإنّ الأمن بهذا المفهوم لأمر نقابي موصول بشكر المجتمع الذي هو نسق قيم ومعرف وسلوكي محكوم بالتاريخ الزمن والحضارة.

ولما كان هذا موصولا بذلك لم تخرج أسباب عدول الثروة عن مسارها الصحيح من أن تكون أسبابا ثقافية في جوهرها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع المدني أفرادها وجماعاته وأحزابه ومؤسّساته وهياكله. وليس السياسي والاجتماعي إلّا من أمر الثقافة.

والثقافة التي نعتها هنا هي جملة المعارف والأخلاقيات والتقاليد الفكرية والنفسية والسلوكية التي توجه فعل الكتلة الاجتماعية وتدخل في المبادئ والخصائص الكبرى التي تسم الشخصية الاجتماعية لجماعة ما. وخير ما يمثّل ثقافة المجتمعات خطابهم وعملهم. والثاني راجع إلى الأوّل لا يقوم إلّا منه ولا يصلح إلّا به.

فأما العمل فقيمة حضارية يتهيأ لنا فيها وجودنا

التاريخي. ولم نر للتورة اليوم أساساً في العمل به تنقوّم ومنه تدوم. فأؤل مبادراتنا في ما تلا يوم التورة إضراب عن العمل نادت به المجموعات الغفيرة وقامت أفواج الشعب لتلي النداء. وما أكبر خسارتنا ومؤسسات التعليم عندنا مضرب أبنائنا عن الدّرس منصرفون إلى التخريب مشغولون بما لا يعون من الهاتف ولا يدركون من القول. وما أشدّ مصابنا وقسم كبير من مؤسساتنا ومصالحنا الإدارية والاقتصادية وغير ذلك بما لا بد لنا منه في معاشنا ودوام جمعنا ماضٍ في الإعراض عن العمل يغتم من التورة غنما فيه ما فيه من الغبن والخسران. وما زال الناس مضربين عن العمل ماضين في ذلك أفرادا وجماعات حتّى أفقنا على اقتصادنا الوطني ذاهبا في نقصان خطير لم نخش منه على معاشنا بقدر ما خشنا منه على أنفسنا بل على بقائنا.

وأما الخطاب فهو اللّغة وما يدخل في ذلك من تقاليد استعمالها وغاياته. وإذا كان للفرد من لفته كلام فللمجموعة من لفتها خطاب ليست المراضعات فيه لفظية معجمية بقدر ما هي ثقافية حضارية. ونحن في هذا السياق كلفنا بخطاب الجماعة أكبر من كلفنا بخطاب الأفراد.

وأما الخطاب هو أول ما يترسّب فيه فعلنا التاريخي بصفته فعلا ثقافيا حضاريا متوصلا. وليس هذا مجالا نخوض فيه في مفهوم من هذا القبيل، ولكن حسنا من ذلك ههنا أن نشير إلى أنّ خطابنا اليوم من النصّ التخوي المتقف حتّى النصّ الإيلاغيّ التواصلي لم يدل بما فيه من المقومات والخصائص اللغوية فالتّصيّة على الحدّ الضروري من الوعي الاجتماعي والثقافي الذي تقتضيه ديمقراطية الرّأي وحرية التعبير.

وعلى أنّه لا يسعنا في هذا المقام أن نسط القول في مبررات ما ذهبنا إليه من أمر الخطاب عندنا فقد نرى في العمل مؤشرا على ما كان من ذلك الأمر. إذ لا يخلو العمل من أن يكون ترجمة سلوكيّة لترسّبات الأنساق اللّغوية عبر النموذج التاريخي لخطاب المجموعة الحضارية. وليس إضراب العمل بهذا المفهوم إلّا شكلا

من أشكال إضراب الخطاب يتخذ وجهين، فهو إمّا طريقة في التعبير تنوب عن الخطاب المقدّر غالبا أو معطلا، وإمّا قيمة ثقافيّة تشكل عبر الخطاب المجتمعيّ الذي تنبعث منه وتجد فيه ما يبرزها ويشرّع لها.

والثقافة بهذا المعنى هي ما به ينهتّى للفرد فالجماعة، الوعي والمسؤوليّة اللذان فيهما ضمان الرّشاد في الموقف الاجتماعيّ رأيا وعملا قولا وفعلًا، وهي لذلك تفاعل مستمرّ بين التماذج الفكرية الفردية والتماذج الفكرية الجماعية، يضمن للمجموعة الوطنية القدرة على إقامة النظام وحسن تسييره وتأمين سلامته. ولا يكون ذلك إلّا بما يتوفّر للفرد من قدرة على الاندماج الاجتماعيّ لا تتقوّم عنده إلّا من الخطاب. فإنّ الخطاب الذي قرّرت المواضع اللّغوية والمواضع الثقافية الجماعية هو أول عهد الفرد بالتواصل الاجتماعيّ. وعلى قدر حظ الفرد من تقنيات الخطاب وأنساقه الفكرية وترسّبه التاريخيّة والحضاريّة يكون استمداده التّسويّ ومهاراته الذّهنيّة ووعي الاجتماعيّ وقدرته الاندماجية الحوارية ومسؤوليته ونافذته التاريخيّة والحضاريّة.

وأما الخطاب ما/نحنه لهذه التورة من فلاح ونرجوه لها من وجوعها حلينا بالخير أسباب ثقافيّة مظنتها الفكر بل الخطاب لكون الفكر نفسه لا يخرج من أن يكون الخطاب والقدرة عليه. وأمننا سياسيا واجتماعيا وثقافيا لا يكون بهذا المعنى إلّا أمتا ثقافيا لا يحصله السلاح بقدر ما يحصله اللسان بما ينهتّى له من سنن الخطاب ومبادئ المحاوره.

ولما كان بلوغنا بالتورة غاياتها موصولا بأسباب أمتية وكان من أسباب قلّة أمتنا تفرّق رأينا وشتات أمرنا الذي من علته اختلاف مراتنا في ما ينهتّى لنا في الخطاب من أسباب التواصل الاجتماعيّ والفاعلية النقائدية كان فش التورة أو نجاحها وثيق الصّلة بما أوتينا دولة وشعبا من العزم على أن نغيّر ما بأنفسنا. وإذا كان مجتمعنا المدنيّ اليوم مؤسسة سيامية واجتماعية واقتصادية لم تخل في جوهرها من أن تكون مؤسسة ثقافيّة وكنا اليوم نثور كي نبليح بمجتمعنا هذا مرحلة الوجود التاريخي الديمقراطيّ

فالغاية أن تصير المؤسسة المجتمعية الثقافية عندنا مؤسسة ديمقراطية عمادها حرية الشعب بما هي حريات.

وإن الحل إلى ذلك حلل ثقافي ينشأ من مؤسسة الخطاب. وكل ما علينا إصلاحه وتعييره مرتبط بالخطاب بدءا من الحوار الشكل البسيط الأول. فرجل السياسة ورجل الاقتصاد والمواطن على اختلاف طبقاته الاجتماعية ومنزله الثقافية يحتاجون جميعا إلى الخطاب. ولا سبيل إلى تفهم حاجتنا المجتمعية والوطنية إلا بالخطاب.

إن الديمقراطية بهذا المفهوم هي ديمقراطية الخطاب. فهذه في ذاتها مطلب، وهي في ذات الآن سبيل إلى ذلك المطلب. فمنها الغاية ومنها الحل. ولذلك وجب أن ينطلق الإصلاح الثقافي من إصلاح الخطاب بما يضمن إعادة بناء الفكر. والفكر الثوري هو فكر وعي بالضرورة الحاجة إلى التغيير التاريخي، وهو لذلك الفكر الذي يوجه ثورة الخطاب ويرسم أهدافها.

ولا شك أن ما تهيا للتوسّتين أكثر من غيرهم من الأمم من أسباب الوعي الثوري الثقافي. لدليل علمي أننا نخوض تحولا حضاريا حاسما بتبديد خطاب الخطاب فنتيح لنا إعادة تشكيل وجودنا الثقافي على أساس الديمقراطية الذي اختاره الشعب وثار لثبه.

ولما كان الخطاب الديمقراطي السبيل إلى ما تشرّب إليه أعناقنا من الحريات ونصوب إليه نفوسنا من أن تصير مؤسساتنا المجتمعية مؤسسة ثقافية ديمقراطية وجب أن نبادر إلى التثقيف الاجتماعي الديمقراطي. وإنه لن يستقيم لنا شيء من ذلك ما لم نأمن على الخطاب من عصبية الرأي وما قد يحول من الهوى وقلة الإنصاف وحدة الطبع مما تقادم عهده بنا وتغلغل من طول الحيلة أثره فينا وصار لنا منه سوررات ونعرات بيننا وبين ثقافة الحوار.

ولا تثقيف إلا بتبسيب الخطاب. والتبسيب ليس أن نجعل خطابنا سياسيا نسبة إلى السياسة بل أن نجعله ذا سياسة. والسياسة هنا هي التربية الحوارية التي تكون من مقومات التواصل اللغوي والثقافي. وإنها لتربية

اجتماعية لا بد من أن نعيد تشكيل أصولها ومبادئها على أسس ديمقراطية. وسياسة الخطاب الديمقراطي الذي نطمح إليه هي بهذا المعنى ضرب من التثنية الاجتماعية والثقافية التي منها تقوم الشخصية المجتمعية الفردية والجماعية

وإذا كان التثقيف تسييسا خطائيا فكل تثقيف لا بد من أن يكون له أصل في الخطاب. ولنا في هذا المجال مثالان: مثال من التثقيف الاجتماعي ومثال من التثقيف السياسي. فأما الأول فحوار تربوي ينشأ أسريا مدرسيا ويستغل اجتماعيا. ويكون أول غايته أن نصتبح مفهومي الديمقراطية والحرية تصحيحا يصير معه المفهوم شيئا من الثقافة الاجتماعية، فلا يفصل أحدهما عن الآخر، ولاهما يفصلان من سائر المكونات الثقافية التي تخص الشخصية المجتمعية عندنا.

وهن مقتضيات هذه الثقافة الديمقراطية الحرة الوعي بتعددية الفكر وحرية التعبير والإيمان بمبدأ الاختلاف في الرأي الذي وجب أن يصير حقاً. وهو حق للمختلف وحق على المختلف معه، لا نبغهما إلا بترية ثقافية اجتماعية ذات أبعاد ثلاثة نفسية وذهنية وسلوكية تبدأ من الممارسة الحوارية وتنتهي عند الممارسة العملية.

وإنما لن يستقيم لنا شيء من تلك الثقافة الديمقراطية الحرة ولا من تلك التربية الحوارية ما لم نلتزم عقلا وعملا بمبدأ الحرية باعتبارها واجبا أولا وحقا ثانيا. وواجب الحرية هنا هو الوعي الثقافي الذاتي الذي يرفع عند الفرد ما به يزيل عن غيره الحرية ويكون دونه وأذيته. وإن هذا الفاضل المرفوع من الحرية هو نفسه الذي يخرج بها من أن تكون الحرية.

وإذا الحرية لم تصر عندنا حرية فكرية وسلوكية تنشأ من الحوار نفسه ثم لم تقتض تلك الحرية منها أن يعترف الواحد منا فردا وجماعة بحق غيره في أن يوجد ذاتا وفكرا ورأيا وعملا لم يسلم لنا حوار ديمقراطي ولا سلمت لنا ثقافة مجتمعية بتعددية الفكر ويختلف فيها الرأي، وينشأ لنا منها خطاب حر له من استقامة البناء

ومرونة النفس وسعة الفكر ولطف المعنى وجلالة ما به تكون أهلاً للثورة.

وأما التثقيف السياسي فمثالنا عليه مقتضى حالنا وهو ما نستعد له من انتخابات نريد لها من الحرية والزّاهة ما يكون عنواناً لهذه الثورة ودليلاً على نجاحها وتوفّق شعبها في تدبيرها وتسييرها وجني ثمارها.

إنّ الانتخاب حقّ وواجب، وهو لا يكون شيئاً من ذلك إذا لم يجر على قواعد هي من أصل المفهوم الذي لا يخرج بدوره من أن يكون جزءاً من مفهوم الديمقراطية بل أصلاً من أصولها ومبدأ أساسياً من مبادئها.

ولمّا كان التثقيف السياسي واجباً عندنا اليوم حتّى تتمّ علينا نعمة هذه الثورة فليس ذلك بمفصول عن التثقيف الفكريّ الثقافيّ. فلا يستغلّ الشّأن الانتخابيّ السياسيّ عتاً نرومه لأنفسنا من تلك الثقافة الديمقراطيّة الوطنيّة التي تكون أصولها حوارية وتقاليداً الأولى خطيّة. إذ لم يكن بدّ من أن يكون الضّامن حرّيّة الاتحاد وخلوّه من كلّ ما قد يشوبه ويعدّد أمره عيباً تفسد سياسيّ جامعا لا يطرّح منه فرد ولا حكومة ولا حزب ولا مؤسّسة ولا مظنة ولا مجموعة وطنيّة.

ولمّا كان الأمن ضرورة من ضرورات الممارسة الانتخابيّة الحرّة ومعهوما ثقافيّاً كان التثقيف السياسيّ اللازم لتلك الممارسة خطاباً ثقافيّاً، أمّناً يقوم في ما نفدّره على الوعي بواجبين واجب أمّنيّ وطنيّ يؤمّنه الشعب نفسه وواجب أمّنيّ سياسيّ تؤمّنه الحكومة، ولا يخلو الثاني من أن يكون رهين الأول. فعلى قدر عزم الشعب على الأمان العمرانيّ والاجتماعيّ ودوره في الحفاظ على الأمان الاقتصاديّ وشدّ أزّره تكون قدرة الدولة على إقامة الأمن السياسيّ وضمان سلامته. وليس الأمن بهذا المعنى إلّا ما يغمته المجتمع من الثقافة المجتمعيّة الديمقراطيّة بوصفها ثقافة حوارية ستّنها الخطاب.

إنّ الممارسة الانتخابيّة ممارسة سياسيّة حرّة. وهي لا تكون كذلك إلّا إذا كانت جزءاً من ثقافة انتخابيّة تقوم

على وعي أمّنيّ لا يتهبّ للمجتمع/ الشعب والحكومة إلّا بما يحرص عليه من التثقيف الاجتماعيّ والسياسيّ وما يكون له من العزم على أن يصير لديه حظّ من الخطاب الثقافيّ الديمقراطيّ الحرّ.

أعظّم بتونس وطننا وأكرّم بشعبها بطلاً وأنعم بثورتها عزّاً وكوّناً، وعلى قدر فخرنا بها وطننا وشعباً وثورة يكون الثبّته من الغفلة والزّوال عن التّقصير والعزم على التّمام. وإذ تهبّ لنا ما به كانت ثورتنا فلسناً آمّنين الخذلان. ولقد كان لنا من تقلّب الأحوال وارْتباك الأوضاع وتعاقب الأحداث سبب من قلّة حزمنا في الثّبات على هذه الثورة وتمامها.

ولسّ كانت أسباب الخذلان في نصب كبير منها نماً لا يأتيه الشعب في حقّ ثورته وقد بذل فيها الدّماء الكثيرة فإنّها ليست بخالية من تقصيره في الذّبّ عن هذه الثورة وحمايتها. وليس التّقصير في ما صرنا إليه من اضطراب الحال وانفراط النّظام وتبدّد الأمان، فذلك من الحجة بفسها ولا بدّ لنا منه، ولكن التّقصير في ما كان من الأسباب رحماً لبنا. فلم نر في ما يتوّعد ثورة الشعب شراً من قلّة الأمان الذي لم يحبه شيئاً غير شقّقنا وما بيّنه قينا اختلاف الرّأي وقد صار عندنا خلافاً بل تغابنا من الفتنة والفرقة. فإنّه ليس أشدّ علينا الشّاعة من شتات الأمر وتبدّد العزم.

ولمّا لم نسلم من الخوف وقلّة الأمان ولم يسلم هذا من أن يكونا من فرقة الرّأي ولم تسلم هذه من أن تكون من تباين الفكر واختلاف الناس في مقاديرهم من العلم وحظوظهم من الثّبته والتّدبر والعقل وما يلحق بذلك من تراتب العمل وتفاضل الرّأي، لم يكن بدّ من أن يكون ما نخشاه على هذه الثورة من الحية والانحلال سبباً فكريّاً ثقافيّاً لا يفصل منه ما هو اجتماعيّ وسياسيّ.

وإنّ الأمن الذي رأيناه من أسس الثورة ما نحته لها من التّوثيق ومن نخشاه عليها من الخذلان لأمن فكريّ ثقافيّ منه السبب وفيه الغاية ولا يخلو في كليهما من أن يكون موقفاً تاريخيّاً حضاريّاً تمثّل اللّغة ويختزل الخطاب. وإذا

كانت قلة الأمن الثقافي عندنا هي ما يكون من حرية الحوار وأحادية القول وسلبية التعبير مما لا يصح لنا معه خطاب ثقافي ديمقراطي حرّ فلا سبيل إلى ما ثرنا فيه من الحريات والديمقراطيات إلا بأن نأمن على أنفسنا شعباً وثورة من همجية الفكر وعصبية الرأي.

وإنّه لن يستقيم لنا شيء من ذلك حتّى نسيّس الخطاب تسييساً يتألف لنا معه نموذج مجتمعي ثقافي جديد يضمن الحوار الديمقراطي الحرّ باعتباره ممارسة فكرية وسلوكية بالأساس. وإذا كانت التربية الحوارية ضرباً من التنقيف الاجتماعي الذي لا بدّ لنا منه في ما نطلبه للثورة من الأمان الثقافي فالممارسة الانتخابية

الديمقراطية ضرب من التنقيف السياسي الذي لا يصحّ منه شيء ولا تدرك له غاية إلا بما ينهيّا للمجتمع المدني من ذلك الأمان الأول.

إنّ الثورة عندنا ثورة الديمقراطية والحرية. وإنّ الديمقراطية لهي الأمان نفسه. وإنّ الأمان لهو الثقافة نفسها. وإنّ الثقافة لهي الخطاب نفسه. ومهما يكن من أمر فإنّ الشعب التونسي قد دبر لثورته تدبيراً وعزم على غاياتها عزماً ومضى في مخاضها مضياً فلا بدّ أن تنهيّا له أسباب التمام، وإنّ هذه الأسباب لأسباب ثقافية أمنيّة إذا ميثأما لنا الخطاب فكراً وفعلًا فلا بدّ للثورة أن تكون ولا بدّ لليل أن ينجلي.



آليات النقد السياسي في الأدب العربي

كتاب كليله ودمنة نموذجاً

مصطفى التلعي / باحث، تونس

1- وجوه المغامرة الثلاثة :

للمفكر العربي القديم تحدياته ورهاناته التي تطلبت لها لحظة التاريخيّة بشروطها الثقافيّة والسياسيّة المخصوصة. أو لعلّها فرضتها. وقد واجه المفكر العربي أدواره الفكرية التاريخيّة مدفوعاً بوعيه الذي كان قد حملته إلى حينه، في أحيان كثيرة، لا شيء معه سوى أفكاره. ويعدّ منجز عبد الله بن المقفّع (106هـ - 142هـ) باستلهم كتاب كليله ودمنة (1) وإدراجه في الثقافة العربيّة في أواخر الثلث الأوّل من القرن الثاني للهجرة مغامرة فكرية شجاعة لا تخلو من مخاطر. ولها وجوه ثلاثة: وجه ثقافيّ ووجه سياسيّ ووجه ثقافيّ سياسيّ.

وجه المغامرة الأوّل مداره ذائقة العرب الجماليّة المتأهّلة إلى الشعر، فالشعر هو النشاط الإبداعيّ السائد في الساحة الثقافيّة العربيّة منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الذي شهد ظهور كتاب كليله ودمنة. فهذا الكتاب سار على غير مثال، إذ لم يكن مسبوقة برصيد سرديّ يهدي خطاه، ذلك أنّ المعروف، الآن، أنّ العلوم والآداب العربيّة لم تستقرّ وتتمايز إلّا ابتداء من النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة خلال عصر التدوين المرتبط بانتشار

الكتابة (2). وقبل ذلك كان الشعر. فهذا الكتاب نبت في الثقافة العربيّة وهي في مرحلة المخاض. ولذلك فإنّ له فيها منزلة الرائد المؤسّس.

ولذلك جاء هذا الكتاب يتحسّس مسارب غير مسلوكة في الثقافة العربيّة. ويفتح فيها دروباً في الكتابة بكرة. وينهّش لأزحمة الشعر منزله الجماليّة والثقافيّة. وليس من الهين زحمة الشعر عن مكانته في ذائقة العرب الجماليّة أو مشاركته المرتبة نفسها على الأقل (3). ولذلك فإنّ منافسة الشعر تتطلّب إمكانيّات فنيّة عالية لاستمالة المتلقّي وفتح ذائقته لاستيعاب خطاب أدبيّ مغاير للخطاب الشعريّ. ورهان كتاب كليله ودمنة يصبح رهاناً مضاعفاً بما أنّه يقصد إلى منافسة الشعر بأدوات لم تألفها الذائقة الجماليّة أيّ بغير أنظمة النظم والإيقاع. ويتوجّه إلى إغواء المتلقّي بغير ما ألف. إنّها المغامرة.

والوجه الثاني يتصلّ بالوضع السياسيّ العربيّ الذي صادف ظهور الكتاب. فـ «لقد نشأ ابن المقفّع في عصر اضطراب وهلع خلف عصر هدوء واطمئنان» (4). ومن غرائب الصدف أنّ يشاء له عمره المختزل أن يحيا زمنين ويعاصر دولتين؛ إذ شاهد أقول الدولة الأمويّة وازعماها

نحو السيادة طامع في مكانة الشعر. وقصة الشاعر كعب بن زهير مع النبي أحد مظاهر ذلك الصراع الجلية (6).

2 - المؤسسة والتحول :

ومع مؤسسة الدين وتطوره في شكل سلطة سياسية، ومع ابتناج ذلك التحالف التاريخي بين مؤسستي الخلافة والفقه في المدينة الإسلامية الناشئة، اتخذ الجدل بين الخطابين الإيديولوجي والسياسي شكلاً أشد راديكالية خالياً من التسامح والتنازل والحوار وخاصة من جهة المؤسستين السياسية والفقهية. فعملنا على إفراغ الشعر ونحجيم دوره وإجباره على التنازل عن منزلته السيادية وتخيره بين أحد اختيارين لا يضمن كلاهما له سوى كوة في الهامش؛ إما أن ينخرط في منظومة قيم المدينة المكرسة للحق الإلهي في السلطة، سياسياً، والمختصرة في مقولة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، اجتماعياً، وإما أن يصمت

فكان أن انقسم الخطاب الشعري قسمين كبيرين، القسم الأول هو الذي رضي بدوره الذي قسمته له المدينة. فانخرط في تكريس شعورية تؤدي دوراً اجتماعياً يتمثل في إعلاء قيم الجماعة المعلاة وذم القيم المذمومة، عطية في ذلك الغرضية. وهنا، ابتعد الشاعر عن مكانته السيادية في أعلى الهرم الاجتماعي ليرتد إلى كائن متناقض مهان منتج خطاباً يفتقر إلى الصدق والحرارة والإحساس والوعي. إذ تحول إلى مذبح هباء بالأجرة أو باللقمة. وكان للمؤسسة البلاغية الدور الحاسم في فرض هذا القسم الأول وترويجهِ والتنظير له. وهي مؤسسة ذات أصول فقهية. فهي سليلة المؤسسة الفقهية حليفة المؤسسة السياسية وخادمتها.

والقسم الثاني هو ذلك الذي رفض الانخراط في قيم المدينة وانتظمتها. وظلّ وقتاً طويلاً الانشغاف متمسكاً به. ولأنه لا يستطيع مواجهة السلطتين السياسية والفقهية لقوتهما وسلطتهما، اضطر إلى سلك سبيل التحول والتلون (se métamorphoser) للإفلات من استلاب

في عتمة النسيان. وشهد نشأة الدولة العباسية على أنقاضها، تصبى خصوصها وتمشط ماضيه وتجدد طاقاتها لنشر إيديولوجيتها وتثبيت حكمها.

والكتابة كانت مهنة ابن المقفع، وهي مهنة نخبوية عزيزة راقية لا يُرضى كبرياء أهلها إلا البلاط. ولذلك، امتزجت حياة ابن المقفع بالحياة السياسية. ولعلّه تمّ لا يخلو من الدلالة أنّ ابن المقفع كتب للدولة الأموية، حتى قبل أن يُسلم، كتب ليزيد بن عمر بن أبي هبيرة والي العراق أيام مروان بن محمد (127هـ - 132هـ). كما كان كاتباً لبعض عمّال الخليفة المنصور بعد قيام الدولة العباسية، ومنهم عيسى بن علي والي الأهواز بغريّ فارس وسليمان بالبصرة (5).

أما الوجه الثالث الذي سميّه ثقافياً سياسياً فعني به هذا الجدل بين الخطابين الإيديولوجي والسياسي. ولا تجوز الغفلة في هذا السياق عن البعد السياسي للدين. فمنذ نشأة الإسلام انبثق الصراع بين الخطابين الشعري، وهو الخطاب الإيديولوجي الوحيد المتوفر حينذاك، وبين صراعا على السيادة والزعامة كان. إذ لا يجوز كيان، كما لاحظنا، الخطاب السيد السائد الذي ينفذ حاجات عصره الجمالية والثقافية والاجتماعية وحتى الإيديولوجية بشيء من التجوّز مثلما يؤدي لنا، نحن أبناء العصر الحاضر حاجاتنا التاريخية إلى تلك الخصائص تلك اللحظة وأحوالها فضلاً عن أنه لازال قادراً على إسعاف حاجاتنا الجمالية، أيضاً. بل إنه كثيراً ما يفعل فيها. ويساهم في تشكيل رؤيتنا للعالم.

ولم يكن مناص أمام الخطاب الديني من أن يستهدف مكانة الشعر هذه حتى يستقرّ ليهود لاسيّما أنّه خطاب ديني توحيدّي لن يتحقّق في التاريخ ما لم يضمن الحدّ الأقصى من الوحدة والانسجام في التشريعات والتنظيمات. وهو ما تطلّب حدّاً أقصى، أيضاً، من الطاعة والامتثال عند المؤمنين لن يكون ما لم تتمّ إزاحة الخطاب المنافس أي الخطاب الإيديولوجي الشعري. ولذلك كان الصدام بين الخطابين عنيفاً؛ بين خطاب سيّد متمكّن في أوج ازدهاره وبين خطاب طالع ذي طموح جامع

فكرتي لبناء؟ ما هي أدوات بنائه؟ هل كان نقداً سافراً أم فتياً تخييلياً؟ هل كان مباشراً أم نوحاً في أشكاله وتحليلاته؟ وسيلتنا في البحث سيكون التحليل والتأويل. نحى أن المادة الأدبية السردية هي المنطلق لعملية التأويل واستخراج القوانين. ولكننا ننهب إلى أن مقام النشر قد يضيق عن التوسع والإسهاب. ولذلك نغداً أميل إلى منهج النمذجة والتصنيف.

لقد تحدث جرجي زيدان عن كتاب كليله ودمنة، فقال: «هو كتاب في إصلاح الأخلاق وتهذيب النفوس» (10). وهذا كلام صحيح. ولكن وجاعته لا تخفي أنه عام يفترق إلى الضبط والتدقيق. فأخلاق من يسعى الكتاب إلى إصلاحها؟ السلطان أم الخاصة أم العامة؟ وأية نفوس يرغب في تهذيبها؟ بل إنني أعتقد أن الأهم الذي يجب أن يقال هو أنه كتاب في نقد السلطان باستخدام القدامى والنقد السياسي بلغة اليوم.

4 - تنظيم مواد الكتاب والنقد السياسي:

إن أبو نواسعة من بين أبواب كتاب كليله ودمنة الستة عشر كان موضوعها وهدفها النقد السياسي، وهي: (باب الأسد والثور)، (باب الفحص عن أمر دمنة)، (باب الأسد والشعير الثاسك)، (باب ابن الملك والطائر فزقة)، (باب ابلاذ و بلاذ وإيراخت)، (باب مهران ملك الحردان) و(باب ابن الملك وأصحابه). وهو ما يساوي نسبة 43,75 ٪ من محتوى الكتاب (نصف تقريباً). وهي نسبة عالية إذا قسناها بمعطيات تاريخية وثقافية.

ونعني بالمعطيات التاريخية اللحظة التاريخية العاصفة التي فيها ولد الكتاب، وسبقت الإشارة إليها. وهي لحظة دموية كانت تفترض الصمت والخشية وإثبات السلامة على مواجهة السلطان أو حتى التعرض له بشكل من الأشكال. ولكن المفكر لم يؤثر السلامة. ولم يسكت. بل عبر. وكان تعبيره حلولاً مرثاً حلواً من جهة جودته الفنية وترقيته إلى ذرى حكاية عالية، ومرثاً من جهة حدة النقد السياسي المائل فيه. أما المعطيات

قيم الجماعة. وكان التحول في أحد اتجاهين: الأول تمثل في ابتكار خطاب شعري على سنن غير مألوفة للمتلقي ولا للمؤسسة التقديرية البلاغية كالشعر الصوفي والشعر الإباحي والشعر الذاتي والشعر الوجودي والشعر الاجتماعي والشعر السياسي. فتأثرت في هذه الأشكال أفانين تعبير وقيم لم تنكشف إلى اليوم بفعل ما مارسه عليها المؤسسات البلاغية والفقهية والسياسية المتحالفة من طرد وإقصاء. والاتجاه الثاني تمثل في إنتاج أجناس أدبية جديدة كأدب الحبيب والحكاية المثلثة وأدب الحيوان والثائرة والمقامة تأثراً بالثقافات المجاورة أو على سبيل الاستعارة منها أو على سبيل الابتكار. والأرجح أن ترجمة (7) كتاب كليله ودمنة مدرجة في هذا النوع الثاني من التحول.

3 - الإشكالية :

هذا البحث منطلق إشكالية يرغب في إثارتها وتعميق النظر فيها، متصلة بمسألة نقد السلطان باعتبارها هدفاً رئيسياً للمفكر العربي القديم. ذلك أن نقد السلطان هذا يمكن أن يعد إعلاناً عن الخروج المبكر على الحقيقة التي كانت تنتظم الشعر العربي القديم. فهو معنى لم يكن موجوداً. ولم يعرفه الشعر العربي قبل الإسلام. وهذا أمر طبيعي نظراً لغياب السلطة السياسية أصلاً. فالشاعر كان يواجه السلطان التي تقمعه وتحجزه من حرية لاسيما سلطة الطبيعة وسلطة الأعراف. وما كان معها على وفاق بحكم طبيعته التواقة إلى الانتعاق والانطلاق والتحديث. ولكن متى ظهرت السلطة السياسية بمعناها المؤسساتي والسلطي الجبري نشأت معها أوجه مقاومتها الفكرية والاجتماعية والسياسية. ولذلك لم ينظر له التفكير البلاغي العربي. وحين ظهرت الكتابات السلطانية، فيما بعد، لم تكن من مجال اهتمام البلاغة والنقد أصلاً.

ولقد رشحنا ابن المقفع وكتابه كليله ودمنة لمناقشة إشكالية نقد السلطان (8) في الأدب العربي (9). ويمكن النظر في هذه المسألة من خلال جملة الأسئلة هذه: هل النقد السياسي مجرد موضوع أدبي أم هو مشروع

لا تحصى للتناقد معه. بقي أننا سنختصر هذه المداخل في واحد هو مدخل الشخصيات. ولا يمتنعنا عن البقية سوى الرغبة في تجنب الإطالة والإسهاب اللذين لا يستجبان للمقام

5- الشخصيات والنقد السياسي في كتاب كليله ودمنة :

النظر في الشخصيات: صفاتها، وأحوالها، وأعمالها وخوافيها، وظواهرها وجدناه مفيدا في مقارنة مسألة النقد السياسي في كتاب كليله ودمنة. وسنأخذ الباب الأول؛ (باب الأسد والثور) نموذجا لذلك. ولا بد من الإشارة إلى أن مدار القصة في هذا الباب حول صفتي القوة والعقل في السلطان والحاشية والرعية. ولذلك ستولى قراءة شخصيات الباب الثلاث الرئيسية الأسد ودمنة ولور متوسلين بجدول يساعدا في مقارنة صفتي القوة والعقل فيهما ونتيجتهما المتحققة في القصة. ثم سنجمع الملاحظات التي يمدّنا بها الجدول لتناول الدلالة:

الصفات	الصفة	العقل	النتيجة الحاصلة	المعادلة المشوذة
الشخصيات				
الأسد	+		العملة والاستبداد	القوة + العقل =
دمنة	-	+	الحياة فالهلاك	العدالة والرفاه
الثور	-	-	العملة فالهلاك	والعمران

أما شخصية الأسد فتبدو شخصية غافلة، والغفلة لا يجب أن تكون في صفات الملوك لأنّ وظيفتهم سيادة الناس وسياساتهم وحماية رعايهم. والأسد يبدو في الحكاية شخصية مجادلة. ولكنها كانت ضعيفة الحاجة، حجبها طبيعته دما دمنة بسرعة. كما تبدو مصدقة دمنة. فوقع في نفسها كلاما عن الثور بسرعة لأنه تمكّن من إخافتها على عرشها.

إنّ هاتين الشخصيتين مصنوعتان صناعة محكمة. فدمنة شخصية إشكالية يتعارض باطنها مع ظاهرها. لها

الثقافة فنقصدها بها ما سبقت الإشارة إليه من أصالة النقد السياسي موضوعا أدبيا ومسألة جدالية. فالكتاب من هذه الناحية لم يكن خجولا ولا خائفا من فتح المسالك الجديدة وطرقها بثبات.

إنّ الناظر في تسمية أبواب الكتاب لا يفوته أن يلاحظ أنّ خمسة من سبعة منها تواتر فيها معجم السلطان (الأسد (X2)، الملك (X1)، ابن الملك (X2)). وهو ما يعادل نسبة 42% و71 من عناوين القسم السياسي في الكتاب. ونحن لا نرى في الكتاب شيئا اعتباطيا. وإنما هي مؤشرات وعلامات حين نجمعها ونخضعها للقراءة والتأويل فإنّها تمّذنا بقرائن تدعم ما ذهبنا إليه من أنّ النقد السياسي في الكتاب عمل قصديّ وأح. وهو اختيار مال إليه المفكر. واشتغل عليه اشتغالا. ولم يكن صدفة ولا اتفاقا.

وهذا يعني أنّ النقد السياسي ليس معنى عرضيا في كتاب كليله ودمنة، بل هو معنى مركزيّ وأح مقصود إليه قصدا. وكلّ ما في الكتاب موظف نحو تحقيق هذه الغاية. والكتاب مغرّ بكرمه. فهو يمنح الباحث مداخل

المفاجئة أنّ الجدول لا يجيب، بل يسأل. هل شخصية دمنة ملذبة أم صاحبة حق؟ لقد كان دمنة متدينا عونا مستشارا في خدمة الملك. من عطايه يعيش. وعلى موافقه يقتات. والمقابل النصيح والاستعداد لفداء ولي نعمته. وهو بالضبط ما فعله حين كان الأسد يرغف ذعرا من صوت خوار الثور. فغامر. وذهب. واستطلع. بل جذب صاحب الصوت المخيف صافرا للملك طائعا. فكان المقابل أن خسر وظيفته. وجاع. وتشرّد. فهل التشرّد هو نتيجة الوفاء للسلطان والتفاني في خدمته؟

لأنها تساهلت في أمرها ولم تحافظ على حياتها ومنحت نفسها هدية لعدوها ووثقت في من شيمته الغدر، أم الشخصيات ثلاثتها مذبنة، أم ثلاثتها ضحية الإخلال بالنظام في المدينة الإسلامية المتأثبة؟

هكذا تستدرجنا لذة الحكاية إلى إثارة سؤال القيم؛ القوة والعقل/ القوة والسلام/ العقل والسلام/ القوة والعدل/ السلطة والعدل. فهل تاريخ القيم الاجتماعية تاريخ صراع كما أن تاريخ الحيوان تاريخ صراع؟ هل إمكانية تعايش قيم السلام مع قيم القوة والعنف أمر في حكم المعلوم لأنه مناقض لقوانين الطبيعة؟ هل يمكن أن يستقيم الوجود بالقوة وحدها أو بالسلام وحده؟ هل نحتاج القوة السلام؟ وهل يحتاج السلام قوة؟ وهل يحتاج العدل إلى القوة ليقام؟ وهل يمكن أن يكون السلطان عادلاً؟ ما الذي يحتاجه ليكون؟ القوة أم العقل أم يحتاج الإثنين؟ لماذا لا يتقيد ضمير السلطان (شخصية أم الأسد في الحكاية) إلا بعد وقوع المحذور؟ لماذا لم يتدخل هذا الضمير إلا لتجدة السلطان وتنقيته من حكمة قتل الثور غدرًا؟ ألم يكن أخرى بالأسد أن يتقيد المحاكمة لنورطه في دم الثور (الرعية)؟ ألم يكن مذبذبًا بقدر ذنب ذمته بل بذبذب أكبر؟

إن شخصيات كتاب كليلية ودمنة ليست حيوانات متصارعة، إذن. وإنما تحمل أكثر من تأويل. فهي قيم (valeurs) متصارعة ليست الغاية منها الإضحاك والإطراف والترفيه فقط. وإنما الغاية العميقة هي مجادلة السلطان ونقده وتحفيز العقول على التفكير في المسألة السياسية عبر استدراجها بواسطة التخيل والتشويق والإمتاع.

7 - مفهوم نقد السلطان عند ابن المقفع:

شخصيات كتاب كليلية ودمنة ثرية ثراء يجعلها قابلة لفراءات كثيرة إذ يمكن أن نقرأ شخصيات (باب الأسد والثور) الثلاث على أنها ترمز إلى فئات المجتمع الثلاث التي حولها تدور عملية الحكم. فالأسد يرمز إلى الحاكم، ودمنة إلى الحاشية، والثور إلى الرعية.

القدرة على إظهار غير ما تخفي وإخفاء ما تبطن إخفاء كاملاً. ولهذه الشخصية تمكن من الأنفس تقدر على إغوائها وإثارتها وقيادتها إلى حيث تريد، إذ لم يستعص عليها أمر الثور فقاداته إلى الأمد سريعاً. ولم يأخذ أمر الأسد منها جهداً فقلبت على خيليه وصفتيه سريعاً، أيضاً. وكل لحذته بالخطاب الأشد فعلا فيه والأمضى أثراً

والأسد شخصية درامية لأنها تضطر إلى أن تقصي أو تقتل من تحب وتبني من تخشاه ولا تأمن جانه. إنها شخصية غير سوية باعتبار أنها محرومة من التوازن الذي تنعم به العاشة. وهي محرومة حتى من النوم. إنها تنام مفتوحة العين ومخالبها مشحونة. وحين تنبسط لا تسمع أذناها سوى خطاب الدسائس والمؤامرات. وحين تأكل تخشى من الغدر في الطعام. وهوسها بأجتماعها يزداد ويتحول مع الزمن إلى ضرورة بعد أن كان رغبة. مما يجعلها منتشرة مستعدة للانقلاب من حال إلى نقيضها بالسرعة القصوى. ويبقى ابن أوى والأسد من ذوات المخلب. ووجودهما معا طبيعياً.

لكن ما الذي تفعله شخصية الثور؟ ألم يجد الأسد وهي لا تمتلك مخالب ولا أنياب؟ لا أحد يدخل إلى ذلك المكان دونها. كما أن مجرد تواجدها هناك مخالف لقوانين الطبيعة. والأدب المفكر يعرف أنه لابد من احترام القوانين الطبيعية. فإذا أن تستتب مخالب وأنيابا وإنما أن تتمرن على الركض بسرعة. هذا هو قانون الطبيعة. أما أن تتعايش ذوات الناب والمخلب مع الحيوانات المسالمة فلا.

6 - الجريمة السياسية وسؤال القيم:

ثمة جريمة وقعت ودم أريق، إذن. والسؤال، الآن، من هي الشخصية المذبنة؛ أشخصية دمنة (الحاشية) لأنها حبكت المكيدة التي أدت إلى مقتل الثور، أم شخصية الأسد (السلطان) لأنها لم تتحرر فيما بلغها من أنباء ولم تحر محاكمة عادلة للمتهم بل اقتضت بنفسها من المتهم قبل أن تثبت إدانته، أم شخصية الثور (الرعية)

وضمن إطالة عمر سيادته. ولكن دمة لم يبد عليه الرضا بأداء دور الضحية لأنه لم يختره. بل أجبر عليه جبرا.

هكذا نرى تشكّل مفهوم مخصوص للنقد السياسي عند ابن المقفع. فنقد السلطان لا يعني نقد الحاكم. وإنما نقد السلطان موجّه إلى الأطراف التي تدور حولها عملية الحكم وهي مؤسسة الحكم من جهة والمحكومين من جهة ثانية. ولذلك لم تبرز حكاية (الأسد والثور) أيّا من الشخصيات الثلاث. بل بيّن التحليل أنّ ثلاثتها متورّطة وإن بتفاوت. وما الجرمية التي وقعت في الأجمة إلا حجة واضحة على خلل طال النظام الذي يتشكّل من كلّ الأطراف والفئات والطبقات. ولكن فئة دورم ولكل طرف مهمة. ولكل شخصية نصيب في الدماء المراقبة.

فابن المقفع يبدو واعيا بأنّ الحاكم لا يكون صالحا أو فاسدا إلا بالنظر إلى من حوله من حاشية ورعية. ولذلك، فمن التبسيط، عند ابن المقفع أن يختزل مفهوم نقد السلطان في الحاكم. فالحاكم ليس إلا فردا في مؤسسة شاسعة جدّا تختزل في سلطات ثلاث في العصر الحديث: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وصلاحيه لا صمن، وحده، صلاح النظام ولا صلاح الدولة. أمّا فسادها فخطير يؤدي حتما إلى فساد النظام والدولة. ولذلك ليس للحاكم أن يحدد عن الصلاح. فساد أي طرف من أطراف النظام يمكن تلافيه. أمّا انحراف السلطان فكارثي لا علاج له. ولذلك فإنّه من غير المسموح للسلطان بأن يخطئ أو ينحرف أو يحدد عن العدل بأي شكل من الأشكال. فهذا قدره. لكن مع ذلك نقد السلطان، عند ابن المقفع، هو نقد نظام الدولة الذي يتخلل فيه الحاكم مجرد طرف له دور.

لقد ابتكر ابن المقفع ميّكرا الشخصية القيمة أو الشخصية الرمز دون تحريب. واشتق مفهوم نقد السلطان في الأدب والفكر العربيين. وصاغ أدواته النّقدية الخاصة الكفيلة بإثارة هذه المسألة. لقد اختار ابن المقفع الدرب العسير غير المسلوكة. وتقدّم. فأنجح حكاية متمعة فنيّا مسائلة قيميا وسياسيا. ومات غيلة. فهل كان يعرف ما سيفعله السلطان به؟ نعم كان حتما يعرف.

ولقد كشفت القراءة التأويلية المسائلة التي حاولنا ممارستها أنّ مسار حكاية (باب الأسد والثور) وتطوّر أحداها لا يدعو إلى اتهام شخصية من الشخصيات الثلاث بنفس الدرجة. بل رأينا أنّ كلّ شخصية متّهمة بقدر. والقراءة التبسيطية الشائعة تجعل شخصية دمة المدينة. وتبرز شخصيتي الأسد والثور. وتبرز للأسد جرمية على اعتبار أنّه تعرّض للخديعة. أمّا الثور فضحية تراه.

لكنّ قراءتنا التأويلية المعتمدة على آليات النقد السياسي كشفت لنا أنّ شخصية الأسد هي الأشدّ تورّطا. فإن كان دمة قد تستب في قطع علاقة ناجحة بامية وفي مقتن الثور وفي خسارة الأسد حلاّ نصرحا، فإنّ الأسد ارتكب جرائم صريحة. منها قتله الثور بيديه، وتجميع أعوانه وخدمه، وسوء اختيار مستشاريه وخلّصه، وعقد المحاكمات التأميرية التي تعتمد إلى التستر على جرائمه والبحث عن أكباش فداء.

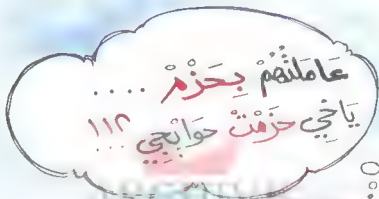
ولقد كان دمة على وعي تامّ بتورّط الأسد الورطة الكبرى وبأنّ ذنبه حين قياصا إلى ذنب مولاة. ولذلك رأينا في موقف قوّة أمام قاض مأمور أثناء محاكمة (١١) قضيّة خلف ستارها أمّ الأسد. وتحكم في تحريك خيوطها بما يضمن ثبوتة ساحة ابنها وتوريط مستشاره. فلا ضير في التضيعة بمستشار أو خادم من أجل إنقاذ السلطان من الكدر. ألا يتقاضى الأعوان أجورهم لحماية السلطان؟ ألا يُقسّمون على طاعته وفدائه بأرواحهم؟ فلنكن قتلنا الثور شربة والمستشار دمة أدخل في مهيتيهما اللتين أقمسا عليهما، إذن؟ أي الموت بدلا عن الأسد. وفي النهاية، ستنجب الأئمة الكثير من الرعايا الحكوميين والأعوان والمستشارين. ولكنّها لا تنجود دائما بالسلطين والحكّام. هكذا تحمل كبيرة المستشارين وضمير الأئمة أمّ الأسد، وتبرز لجرائم السيد الحاكم ابنها.

ولقد أحسنا في دفاع دمة بأنّه كان متيقنا تماما من أنّه وقع محلّ تأمر وبأنّه مقضيّ عليه لا محالة. فهو مقتول. وقتلته لا تختلف في المضمون عن قتل الثور رغم اختلافهما في الشكل لأنّ محاكمته صورية ليست غايةنا تحقيق العدالة بل تكريس ظلم الأسد وحماية أجمته

- (1) كتاب كلية دومة، تأليف الفيلسوف الهندي يديا، نقله من المجلد إلى العربية عبد الله بن المقفع، المكتبة الثقافية، بيروت، د ت
- (2) انظر، مثلاً، «أرجح حوار في الأدب العربي» - 1، منه التأليف الشرقي، ضمن كتاب المنتخب من دراسات المستشرقين، دراسات مختلفة جمعها ونقلها إلى العربية وعلق عليها د صلاح الدين المسجد، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1955، ج 1، ص 129. يقول، في شأن الكتانة والتدوين: «لقد انتشرت الكتانة بسهولة يبرع عامة الأفراد لأول مرة عقب اختراع الورق المصنوع من الخرق. ومن الثابت حدوث هذا في أواسط القرن الثاني. وقد أسس أول مصنع للورق في بغداد في عهد هارون الرشيد (170 - 193هـ) وما حل أواخر القرن الثاني حتى وجد الورق بوفرة ورحص في النسخ» - نقل عن د محمد القاضي، الخبر في الأدب العربي، دراسة في السريّة العربية، منشورات كلية الآداب، مرقية، تونس، 1908، ص 150.
- (3) وأكبر شاهد على مكانة الشعر القديم الراسخة في العقول والأفئدة إلى اليوم وعلى صعوبة اتكالك خبر إلى جانب ما تعاقبته المجدولات الشعرية العربية المعاصرة من عسر في الاستمرار والرواج والارتفاع إلى مستوى التجربة، فكيف بالسرد القديم؟ وقد تعود إلى إثارة موضوع صعوبات الشعر المعاصر في أبحاث أخرى.
- (4) جرجي زيدان، مقدمة الكتاب، الطبعة المذكورة أعلاه، ص 25.
- (5) نفسه، ص 25 وما بعدها.
- (6) هذا الزاوي أقبح به تحليل الأستاذ محمد لطفي اليوسفي، انظر مشروعه فئة المتحفل (ثلاثة أحرار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2002.
- (7) نحن لا نعتقد مصطلح الترجمة، في هذا السياق، مدعاً بصحة ذلك، بل نرى أن اعتبار السجدة العربية لكتاب كلية دومة أقرب إلى الاستلزام منها إلى الترجمة.
- (8) لاحظ القنوب المصري وعلمي بن عصي «الخطبة (2) شافيا» - 1، هذا كتاب سعادان.
- (9) أرذل أوضاع السي أسس رأيي له لا يصح، ولا في ذلك، حكر، ولا في ذلك، سنكر، ولشي لا أقل الزاوي الشائع، وخاصة عند العرب، حتى نحاول حيلة جبر ذلك من جهة الشكر لا من جهة راء هذا الفصل واستجريد تكمن حلقة تربوية تعثر عنكر من جهة من الأدب وده من جميع وهو، في اعتقادي، رأي نسيجي لا يخلو من حظرة، يحصر دسة الأدب في الإبداع والذاتة ويقتصر وظيفة النقد على رصد البلاغة والمجاز والظرافة والإثارة والتشويق، وكفى. أنا نطرح الفكرة وأقاصيها فلامل الخلل والمفرد والكلام والاجتهاد!
- (10) مقدمة الكتاب، نفسه، ص 9.
- (11) ستمع إلى دفاع دومة أمام القاضي قال الراوي «(فلما من دومة بغير يدعي القاضي ستمع سيّد المجلس يقول به دومة، قد شأني بحرك الأمين الصادق، وليس ينبغي أن نخصم عن شأك أكثر من هذا) (وقد شك شأك عندا وأخرنا عنك من وثقا بقوله إلا أن سيّد أرميا بالقوة في أترك والمخص عن شأك، وإن كان عندا طامعاً»
- قال دومة: أرك أيها القاضي لم تستورد العدل في القضاء، وتبين في غلب الملوك دفع الظالمين ومن لا كنت لهم إلى قاض غير عادل، من المحضة عنهم والدؤد فكيف تزي أن أنسل ولتم أعاضم؟
- قال القاضي: أباي أجد في كك الأولين إن القاضي ينبغي له أن تعرف عمل المجلس والمشي، ليحازي المجلس ياخيه والمشي بإمامته، فإذا ذهب إلى هذا أريد المحسن حرضاً على الإنسان المسكين أجنباً للظوب والزأني لك، يا دومة، أن سطر الذي وقتت فيه، وتغرب بذلك، وتغربه، وتثوب.
- فأما دومة: إن صالح القضاء لا يتعمدون بالظن، ولا يقبلون به لا في الخاصة ولا في العامة، ليلعلم أن الظن لا يفي من الحق شيئاً، وأنهم إن عشت أي مشر منّا عدك، فإني أعظم يعني منكم، وعلي نفسي بغير لا شك به، وعلمكم بي عابة الشك، وأما قلع أنري عدكم أي معي بغيري، فما عذري عدكم إذ شئت يعني كدنا عليها فأنلننا لعدك والعدك على معرفة بي بمراتي وسلاتي بما قررت به ونفس أعظم الأنبي على حزمة وأرجها حقاً؟ (من المقنع كلية دومة، نفسه، ص 169 - 170)

فَنّ السَّارِعِ وَثِقَافَةِ الْجِدَارِ

بين الفضاء العمومي الحيّ وفضاء التواصل الافتراضي
(أي تأصيل «جمالي» لمدونات الخطاب الشعبي الشائر؟)



مقدمة :

انتدح، أي أن نقتب الأوصاع المألوفة لإحداث شيء عبر مرسوم في الشارع. فشارع تأسس لأخلاقيات جديدة في تعامل مع الفضاء وشعرت، وهو يعكس تأسس لقيم جمالية تقوم على الموضع والتشجيع في سياق احتجاجي يستمد شرعيته من القيم الجماعية التي يضرعها الشارع.

الفن المعاصر يكتسح الشارع (من ثقافة المعرض إلى الفضاء المفتوح) :

كيف يطرح السؤال عن إثر ثورة 14 جانفي التونسية وكيف يمكن أن نحدد للثورة درجات في سلم التاريخ الثقافي. فالزمن ليس إلا فصلا يساهم قطعاً برسم ثقافة وفكر جديدين لمجتمعنا. إن من خصوصية مثل هذه

في الثورات الشعبية يصبح الشارع صاحب الشرعية ويقوم بتشريع كافة الأشكال التعبيرية التي يختلط فيها الذاتي بما هو عام وجماعي... ومن ثمة، ينتهي الشارع عن دور التهميش والتميع ليصبح قلب المنظومة الثقافية الراقصة والمؤسسة للقيم الجديدة... البوعزيزي لم يحرق نفسه في بيته أو في غرفته، بل في الشارع الرئيسي أمام الولاية وأمام الناس ليقدم فكرة أو تعبيراً كتم في ظل سياسة القمع وعدم الاستماع. هذا الموقف أصبح يلعب ويصرخ بوضوح بين السنة النار الحمراء... كما أن عملية قلب عربة الحضر يمثل نوعاً من أنواع التعبير فقد تحدث الانجليزي هريت ريد صاحب كتاب «حاضر الفن» رفقة زملائه عن أن تمارس الفن هو أن نقلب عربة

نانكي بعض أعماله مجمعة في صورة واحدة.
Banksy, Wall and Piece, Century, 2005, p.4





تقطع بهائياً مع رموز الماضي ،

محكومه (نورس 2011)

لعل من ثمار مثل هذه التعابير الاستيعابية هي تعبيرات شعبية من أجل
لتجيز هذا العمل فترة اعتمد لفظة فن الشعبية

الثورة أنها تستمر ثقافياً لتتحول إلى مطامح وإلى أفكار
تعلو هرم الاحتياجات الشعبية. لكن كيف سننظر
هذه المطامح؟ وإلى أي مدى سننظر لتقاطنا التشكيلية
والبصرية في طبقات القطع مع الماضي؟

على هذه الخلفية يجدر بنا أن نعلم أن ارتباط
السياسة بالفن كان أحد أبرز محاور الأعمال التشكيلية
ومواضيعها منذ قرون، وقد مثل هذا ارتباط فرصة مناسب
لبناء أعمال تأسد تطوير الفكر الاجتماعي والتحميس
بالجانب الإنساني، أي يمكن القول بمحاولات للبحث
عن حرية الإنسان. وقد فتح هذا الجدل القائم بين الفن
والسياسة المجال للتصعيد في القضايا الثورية من خلال
الغوص في مواضيع معينة. لكن من الواضح أن هذه

وعلى الرغم من أن الجدل بين الفن والسياسة كان
مريراً، حيث انتهى أحياناً إلى سجن مؤلفي الأعمال
الفنية إلا أن فن الشارع استعرض نموذجاً لفن يحتك
ويتحدى السياسات. وقد استعرض لنا بعض الجرافيكين
أو فناني الشارع من مختلف أنحاء العالم، ونذكر على
سبيل المثال الفنان الإنجليزي بانكسي (1)، رؤيتهم
الذاتية التي وإن كانت تقوم على مبدأ الفن للفن، إلا
أن أعمالهم باتت تصوغ لنا تعابير نقدية وتستعيد فكرة

على الحدود والمجالات المشروعة للتعبير الفني؟ محسب بـ "تقنين" هذه الظاهرة داخل تجارب ومصنوعات مينة بعينها سنحدد لها مجالات التدخل، ومن ثمة سنعمل على تفويض بوادرها الثورية والتجاوزية..

إن هذا الطرح الإشكالي العالمي يدفعنا للقول بأن ثقافة المجتمعات المتقدمة أصبحت تجرّ ثقافة العالم النامي وتمضي بها إلى نظام عالمي جديد. هكذا يتخلّى البعض عن هويته الثقافية ليساق خلف النموذج الغربي رغم الفوارق والاختلافات الفكرية والاجتماعية. وبذلك فإن هذا التطور قام على تحويل العالم إلى قرية كونية وأعاد هيكلة الواقع لتكييفها مع متطلبات الاندماج في

ربط الفن بالقضايا السياسية، كما أبدوا تأثيرهم بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تربطهم بالتواجد العالمي، حيث استلهموا هذه الهواجس الفكرية وجسّدوها في أعمالهم فحلّقوا بذلك تواصلا جديدا بين المجتمع والسلطة وفق عرض جديد.

هل نحن بإزاء تحول هذه الممارسات التي تتخذ جدار الشارع حاملا لها، من المتنوع إلى المشروع ومن الهامشي إلى المركزي؟ هل نحن بإزاء تشريع جمالي وثقافي لفن الحرافيتي يصبح بمقتضاه هذا الفن منظما داخل جنس إبداعي بعينه، وفي هذه الحدة فهل من شأن هذه ممارسة أن تفقد أهم خصوصياتها المؤسسة وهي الإثارة والتمرد



دون عوان، رشيد الرحموني، مارس 2011، رواق علي الغرامسي، تونس.



التي دخلت التاريخ من أبوابه الواسعة تلقى اليوم تأخرا في موقعها، فإن المجتمعات المتقدمة نفسها كانت قد واجهت في السابق معضلة هذا «التأخر». وسواء شئت أم أيتها فإن الفن أصحى يعيش ويواكب العولمة

الفنون التشكيلية في ظل منظومة عالمية واحدة :

يبدو أنه من الصعوبة بمكان حصر تعريف أو تفسير لمصطلح عولمة، لكن خلف كل الاختلافات والتناقضات تنطلق محاور البحث حول هذا المصطلح الذي اجتاحت كل المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الجغرافية وفي هذا الشأن ذكر مارتن البرو «أن العولمة تدل على كافة العمليات التي من خلالها تندمج كل شعوب العالم

مجمع اعلمي وحذف هذا الأسبق سيس لإسرد لنفسه أنظمة تتطور بالتوازي مع تطور العالم المتقدم وحسب مجتمعات في شبكة من علاقات تنمحور خلف دائرة من التواصل والتكامل.

في ظل هذه التبعة أصبح من الصعب تحديد تعريف للفن، بل والأخطر لم نعد ندرك انتماء العمل الفني الذي كان في السابق أصيل الثقافة والمكان الذي يحتضنه. لهذا السبب يرى البعض ضرورة تخطي فكرة استعادة النموذج المستغرب الذي أصبح يجر خلفه فناني «العالم الثالث» رغم ما لهذا العالم «التأخر» من ثقافة حظيت باهتمام الشعوب والانتروبولوجيين منذ قرون. لكن خلف كل هذه الاعتبارات حرّى بنا أ. نعيد مسار ترتيب التفكير، فلئن كانت بعض المجتمعات



هانغونسي، الخدار العادر البضعة الغريبة، مدونة الفنان مانكسي

سكنون في واجهة تعريف جديد للفن؟ تعريف شامل
للفن الحديث والحاضر ويفتح المجال لفن مستقبل
يبحث العلم القصص والموضوعات ذات الصلة بالمجتمع
ليفتتح للنظر والتغير النقد والاختلاف والتغير.

لقد حوّلت العولمة من فكر الفنان المعاصر إلى صورة
تنشط داخل حلقة التواصل. فمثل العمل الفني رسالة
يؤديها الفنان ويوجهها لمجتمعه وفق مضامين هادفة ومؤثرة
تساهم في تطوره. وبذلك تخطى الفنان اتقواه المكاني
وأصبح الفن تعبيراً حقيقياً يحتاج المجتمعات ليعكس تلك
الحركة الباطنية التي تتخلله كما أنه يحدد قيمته بما هو جزء
لا يتجزأ من الوجود. وما الفنان إلا جزء من المجتمع يرى
ذلك الوجود من خلال ذاته، فنجداه ساعياً لإدراكه والتعبير
عنه وفق موهبته وميولاته. ولهذا فإن المجتمع يعد مصدراً
رئيسياً لعدد من أبعاد لغة تطرح قضايا اجتماعية
في ظل حركة دائبة تتسابق مع التطورات البشرية.

لنتورى مع سببنا فكرة العمل ومدى العمل
مع التطورات التكنولوجية، تحولت اللغة التعبيرية

في مجتمع عالمي كوني، وذهب انتوني جينتز إلى
أنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم،
ووصفها الكاتب الألماني رينخر بأنها شبكة عالمية من
الاتصالات التي أدت إلى تلاحم الجماعات المنعزلة في
وحدة بشرية واحدة، وعرفها كالتو بقوله: إن العالم
أخذ في التحول إلى أحد المستودعات التسويقية التي
تعرض وتقدم فيه الأفكار والمنتجات من كل مكان في
العالم في نفس الوقت، وأضاف رولاند روبرتسون أنها
تشير إلى الترابط من النواحي الثقافية والذاتية (2).

وها نحن نبدأ قرناً جديداً بتطلعات فكرية ونقدية
مستحدثة تمنح من خلالها الفن فرصة ترواج به
المكتسبات الذهنية بالفعل الفني في ساحة مفتوحة يمكن
أن نحدد على أنها الحاروي للأثر الفني. وتقوم هذه
الأخيرة على فكرة الابتكار والاختلاف في شكل
القيود والأغلال والأسئلة الحائرة في ظل



تدريج من غير نفسية جمهورية مجموعة في صورة واحدة
مع يدك السادة مدحس



الفن بحاجة إلى إعادة تأطير وإعادة إدراج في ميزان الفنون تشكيبية وتعيد فضاء أو مكان له في الساحة التشكيبية التونسية من خلال بعض التجارب الذاتية.

التيمة التساؤل عن موقع الممارسات التشكيبية تتجسد من هذه الأفاق. فإين نحن من هذه المخطومة العالمية الجديدة وكيف سيكون لهذا التوجه تقبل الجديد؟ ألا يشوّس هذا الفن على القيم المعرفية والمكتسبات التشكيبية والجمالية السائدة في بلادنا؟ وكيف تحول المكان الذي يقوم على خصائص حسية ولديه ثوابته الخاصة إلى محطة لأعمال تشكيبية من طرف الجماعات الشعبية وليس من طرف الفنان، صاحب الرؤية الفردية والمتفردة؟ وهل آن الألوان بعد لث هذه المشاركة الشعبية، ونحن ندرك أن لغة العولة ليست ولادة التكنولوجيات الاتصالية الحديثة مثل الانترنت بقدر ما هي نتاج تفاعل اجتماعي تولده طاقة انتشارية في الفضاءات الحية وهذه الطاقة تنض في كيان الشارع. ألم يشهد الشارع التونسي بعد هذه الثورة ديمقراطية جديدة به عديد فنانون في مسان؟ ألم يأخذ الناظر التونسي الذي كان يمثل جمهور الفن

للفن إلى لغة معقدة فجعلت من الفن لغة من الاستغراب نتيجة لصعوبة التلقّي. نحن بحاجة من كل هذا إلى صورة الفن المعاصر التي لا تتوقف بتجريد الأبعاد الشكيبية للأعمال التشكيبية. مفاهيمية، بتجريد الأعمال الفنية من عديد تشكيبية المتعارف عليها.

وفي ظل هذه التوجهات، يبدو أن الأعمال الفنية جُرّدت من كل القيم الشكيبية والجمالية التي كانت في الماضي المحور الذي تركز عليه، كما حذّر الفنان جمهوره المستهدف. وفي الآن ذاته أصبحت الوسائل الرقمية عبر بعض المواقع تفتح المجال للفنان وجمهوره من أن يندمج في هذه المخطومة. فصبح مشرق العولة سبيلا نحسب هوية الفرد من وسبيلا يحفظها، محض من كل المعطيات المكانية والزمانية والمقومات المحلية والثقافية المخصوصة. ولسنا هاهنا بإزاء تلاقح الحصرات بقدر ما نحن أمام تسلط نمط حضاري غالب وتدميره للخصوصيات الثقافية لدى الحضارات الأخرى أو على الأقل ابتزازه لها.

وبالعودة إلى فن الشارع، تستي لنا استعثار أن هذا

الذين دعموا توجهاتهم بمواكبة التطورات الفنية العالمية والتوجه إلى المنظومات المفتوحة.

يسر أن بعض الفنانين التشكيليين التونسيين ارتأوا مسكنهم من تجريدي والتشخيصي والواقعي الخ. معتقدين أن الفن مذهبى ولاعلى ومن الأرض وغيره من الحركات المعاصرة هي فنون غربية تلعب دور الدخيل وأن ليس لها أي قيمة في ميزان الفنون التشكيلية. بل وحرى بنا أن نذكر أن البعض الآخر لم يسمح بمشاركة غيره في أفكاره النظرية والمعرفية التي تبث لفكر جديد. ويات الفنان يتجه مسلكا معينا ويكتفي بأسلوب واحد طيلة سنوات فلا يقدم لنا سوى تكرار عمل لفن تجريدي. وكأننا نستعيد حالة ما عا قصده والتر بنيمين في رسالته "نعمل على في عصر لاسساح لأي" (3) على نحو "لتي تفتح في هذا الشأن لا تكشف عنه شيء... يدعمون عموم ونؤكد أن هذه الرسومات هي سوى فن كادب أسسه مدعو فنونهم معارض وأهية قصد تجارة أو تسويق أو كسب... بدعمهم في ذلك مباركة الصحفيين لا يعترفون بوجود بعض المبادرات كدور هذه هيئة

بزماء المبادرة الابداعية في حين بقي الفنان غائبا عن الأنظار كأنه يعيش صدمة حقيقة الفن.

الفنان التونسي أين هو من كل هذا؟

وبالعودة إلى هذا الانحصار والتواجد في فضاء عالمي واحد، يطفو السؤال عن موقع الفنان التونسي من هذه اللعبة الثقافية والتواصلية، إذ يبدو أن الفنان التشكيلي التونسي لم يفتح المجال لهذه الصورة الجديدة بل استمد فكره من أساليب تجريدية أو سريالية وأحيانا واقعية يعرضها لنا في الأروقة الفنية (الفضاء المخلوق)، فيأت التوجهات والتطلعات نحو الفضاءات المفتوحة محدودة بل ومحتشمة أحيانا. وكأن الفضاء الخارجي هو ذلك الكائن الغريب الذي يجب أن يقتصر دوره على احتضان الأعمال النحتية، وأن النحت للنحت والتصوير للتصوير والنسيج للنسيج... فأصبحت فكرة "الفضاء الخارجي" والافتتاح على العالم الخارجي ومواجهة الحياة العالمية شبه مغيبة إن استثنينا بعض المشاهير والمفكرين التي بدأت به حصص لعدد الفنيين... لكن هذا لا يقتصر على العرض الجاف أو الاستهلاك البصري المحتشم ولكن هذا لا يحسم عدم قدرة الفنان على بقاءه في وجود صحوة معرفية وتنظيرية لدى بعض الفنانين



تانكي، دون عنوان، مدونة الفنان تانكي



تانكي، دون عنوان، مدونة الفنان تانكي.



جرايفي، 2011

تُعكس احتفاء الفنون لمغادرتها، باسم الحداثة. في ما طالعتنا «مجموعة الستة» وجامعة معرض «الخمس» سنواها، «مجموعة السبعين» ومجموعة «مجموعة الأربعة» «التصوير» منذ سنوات السبعينات. ثم جماعة «شباب» وأواخر الثمانينات ومجموعة «رؤية...» من منذ أواخر سنوات التسعينات... بجملة من المواقف والمبادرات بالنجاء تدارك مثل هذا التأزم والتطلع إلى منزلة فاعلة داخل الصيرورة الاجتماعية وخطابات التحديث في آن. لكن هذه المجموعات ظلت تجارب معزولة ولم يعمر كل منها أكثر من عشر سنوات في أحسن الأحوال، لعدم كسب دعم رسمي من وزارة الثقافة وعدم قدرتها على التماسل والاستمرار ما بين أجيال مختلفة. ولكن من جهة أخرى وبصفة خاصة، لم يتمكن من احتلال موطن قدم داخل معترك سوق الفن الذي سيطر عليه هواة ومجموعون (Collectionneurs) يدفعهم الخن إلى الماضي ولم يواكبوا تطورات الخطابات التشكيلية في راهيته، فلم يتوسعوا ما لهذه التجارب من فحوى الطلائعية. ولكن، اليس الأجدر بنا أن نبعث عن ثقافتنا الأصلية والتي بذاتها مهدت لهذه التيارات

هل أن الألوان لتغطي هذه الصور... هل أن الفن ظل هذه العولة لم يعد حكراً على فئة معينة وأمكنة محدودة لديها ثقافتها وأسلوبها؟ في حين أن الفن التونسي لا يفي بحقيقة أصوله كدولة... نذكر جداً أن أولى الجماعات الفنية التي تم تكوينها بتونس هي «مدرسة تونس» ويعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1949 بفكرة من الفنان التشكيلي الفرنسي ييار بوشرب الذي ترأسها إلى غاية سنة 1956. وقد صممت في البداية بوشرب بيجي وكنود بوشرب. ثم يحيى التركي وعبد العزيز القرقي وعمار فرحات وزير التركي والهادي التركي.

يبدو أن هذه المدرسة ساهمت إلى قدر ما في تحديد منهج فني يجمع فنانها، لكن يجدر الإشارة إلى أن هذا المنهج يعكس النموذج الفرنسي الذي امتد طيلة الخمسينية الأولى للقرن العشرين. ومنذ تلك الفترة يبدو أن الفن التشكيلي في تونس شهد حالة بحث عن هويته وأفاقه من داخل منظومات الحداثة. وبذلك أصبحت الاقتراحات الفنية أو بالأحرى التوجهات التشكيلية المعاصرة لا تعكس انتماءنا لثقافتنا المحلية بقدر ما

قدّموا بدائل معرفية وتجديدية من خلال تجاربهم التشكيلية المعاصرة التي واكبت التطورات الفنية العالمية. في الآل نفسه مثلت هذه التجارب جسرا للمتلقي لتخطي الصورة الكلاسيكية للأعمال التشكيلية بتونس ولطريقة العرض المختصرة على ثوابت مكانية مهيأة لاستقطاب العمل والفنان والجمهور، فهل سيفتح جدار الفايص بوك أو فن الشارع وهو فن يتجاوز كل هذه النظم التقليدية المحال لبناء صورة تتفاعل في نفس الوقت مع خصوصيات المكان وبالمكتسبات المعرفية للمتلقي؟

جذور فن الشارع :

في نظر البعض تعود أصول فن الشارع إلى المرجع الأمريكي وعلى هذا سمي أيضا ما بعد الحداثيّة (Post) Graffiti في حين أن التفاعل مع فضاء الشارع أو معضلات خارجية لا يشكل سوى تفاعل طبيعي للإنسان في المكان الذي يشغله. وهو بذلك فن اجتماعي مرس منذ القدم، خاصة في الحضارة الإفريقية ولرومنة وسس لديه خصوصية، حتى أن الجوفنة التي صهرت في

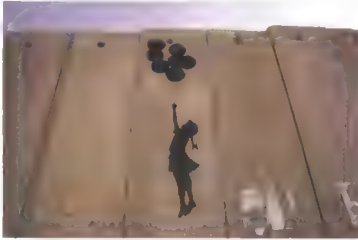
الفنية في الغرب، ونحن ندرك جيدا أن موندريان وكلاي ودالي وغيرهم استلهموا في أعمالهم في الفكر التشكيلي من الفنون الإسلامية أو الإفريقية وغيرها. . . وبذلك فإن العولمة هي ميثاق الفنون التشكيلية منذ الفترة الكلاسيكية ولن تنفد مع من يؤيدون فكرة الفصل وفق الحدود المكانية أو الثقافية.

في حين أن التجربة الفرنسية في حد ذاتها تعيش أزمة، وأن الفن الغربي أصبح يستقي كيانه من الفن الأمريكي الشعبي (Pop-Art) والفن الرقمي... وفنون تلتحم بفضاء الشارع، كما تتخطى المؤلفات لواجهة فضاء الانترنت والفايص بوك وغيرها من الوسائل الرقمية والتواصلية الحديثة. فلم نعد نبحث عن لوحة وعن معرض بل أصبحنا نبحث عن ذلك الفن السريع مثل الأكلة السريعة. . . فن نعيشه في لحظة خاطفة وخاصة وأننا أدركنا البعض من الفنانين الشباب الذين انجذبوا في الآونة الأخيرة إلى موقع الشارع كمعرض والتواصل.

ومن ثمة، لا بد من الإشارة إلى أن فن الشارع



د. كسي. دور. عنوان، الجدار الفاصل بالصفاة الغربية فلسطين، مدونة الفنان باتكي.



بانكسي، الطفلة والحدار الفاصل بالطلاء العربية فلسطين، مدونة الفنان بانكسي.

الذين من باب كبر أو إن كانوا يبحثون عن فكرة التحديث والتجديد لصالح... في حين أنهم ساهموا في تعزيز الفن والتصميم حتى أن هناك من الممارعين باتت مهمشة في ميزان الفنون التشكيلية كما إنهم لم يفصل عن محور الشكر.

لقد اتخذت الثورة التونسية شكلا من أشكال التعبير الجرافيتي لما للحدار من طابع نشري متميز. ولم يفصل هذا الشكل بذاته إنما أثبت حضوره داخل المنظومات المعولة فاستقى كيانه من هجين الثقافات التي يمكن أن يتزعمها فن البوب الأمريكي (Pop-Art). وقد بات التفاعل بين التونسي والحدار متميزا فلم يقتصر فقط على الكتابة بل تشكل سواء بالتصوير أو الحرق أو التلصيق والتقطيع أو الطباعة الجدارية عبر الصور المتموجة عن طريق تقنية التفوير قبل طبعها على الجدار (Pochoir) وقد استمرت كل هذه الأشكال التعبيرية في دائرة التفاعل مع هذا الحامل الجداري

لقد وجد الناصر التونسي ملاذا للتعبير فاعتنق الحامل الأكثر جماهيرية من خلال عدة تقنيات سواء كتابية أو تصويرية في حين ظل الفنان التشكيلي التونسي المحترف

أمريكا على اعتقاد البعض كتيار فني، على اعتقاد لتوجهات بعض المجموعات من مختلف أقطار العلم لبناء رحلتهم السياسية والاجتماعية وذلك في إطار طموح اقتصادي أو سياسي معين. كما ظهرت بعض الأعمال في العديد من مناطق العالم وكذلك في المجتمعات العربية (4) من خلال كتابات أو تعابير ترسم على الجدران وخاصة في الفترة المتراوحة بين الحريين العالميتين، ونذكر على سبيل المثال جدار برلين عند إسقاطه سنة 1989.

لقد اتخذت أمريكا هذا الفن مرجعا لها فنسيته إلى روادها طبعاً لإنشاء ثقافتها الخاصة، ونحن ندرك جيدا أن هذه البلد يفتقد لشواهد حضارية خاصة وبذلك فإن رواد هذا الفن ليست لديهم أي مكتسبات فنية أو فلسفية إنما هم بصدد التعبير عن وضعهم المأساوي والاجتماعي. رغم ذلك اعتبرت أمريكا كمرجع لهذه الحركة (الفنية) فقام النقاد بفتح مجال للقرارات والتأويلات المجانية لخلق نشاط عنوانه الفن الجرافيتي وقد عمقوا هذه الثقافة الاجتماعية التي توأمتها في ذلك فكرة البحث عن حركة جديدة تتماشى بها مختلف الأقطار الاجتماعية، لا يهم إن كانت مقوماتهم تهتم بعصل الأعمال الفنية ودمجها في تاريخ



عمل كاريكاتوري متداول في موقع الفانس بوك.

"حذاء يضرب الرئيس المحلوق" وهي لعبة تفاعلية ، موقع الفانس بوك

في حين أن هذا النوع من التوجهات قد باتت قائمة على
الغلبة المتعارف عليها ولم تتخط هذا
لكين من حيث ليست بحاجة إلى صياغة جديدة؟

في حين أن هذا النوع من التوجهات قد باتت قائمة على
الغلبة المتعارف عليها ولم تتخط هذا
لكين من حيث ليست بحاجة إلى صياغة جديدة؟
يوجد الواقع الثقافي المعيش وبذلك فإنها ساهمت إلى
حد ما في نقلها إلى المشاهدين وجعله مركز انتباه الجميع
الشرائع وليس لغة معينة فحسب. وخلف هذا الانفتاح
والخروج من العزلة لم تعد صورة فن الشارع محصورة
في أسلوب معين أو اختصاص ما أو موضوع محدد إنما
انفتحت على كل المجالات وكل الثقافات، ومن شأن
هذا التواصل والتشكل حسب الفضاء والفكرة والجمهور
المستهدف أن يهينا لغة تعبيرية. وهو ما من شأنه أن يمثل
الثقافة الأكثر قدرة على الوقوع والانتشار والمتاحة والتلقي.
وبالتالي التأثير على الفضاء وعلى المتلقي.

في الآن ذاته، يحينا فن الشارع على مسلك آخر
وهو اعتماد فكرة الخداع البصري في الطريق العام أو
في وسائل النقل والمحطات والجدران والطريق... حتى
أن هذه الفكرة أصبحت لغة تواصل إشهاري لتسويق
المنتجات. فقد ظهر عنوان جديد لهذا الفن أعمال

الأخيرة من قبل الجمهور تميزت بالفكر الإبداعي سواء
تشكيليا أو على مستوى المفهوم أو التنظير. عدد تعدديه
التجارب وتنوعها. كما أثبتت انسجامها مع
فحمتت العديد من التيارات الفنية. فوجدت
على فضاء ثقافي واجتماعي يومي. ولكن
الإنجاز الذي استقطبت شوارعنا وسيلة تتخلص من كل
القيم التسويقية التي أضحت ميثاق العمل الفني في
السنوات الأخيرة والتي رآها البعض عاملا رئيسيا متسببا
في أزمة الفن؟ ألا يمكن أن نعتبر هذا الفن ساميا وهو
الذي تغطي كل البناءات التسويقية والمالية التي جعلت
من فكر الفنان هاجسا بل وطرحا إشكاليا رئيسيا؟ ألسنا
نعيش الفن التفاعلي الذي ناشدها الفرنسي فراد فورست
وفانوا التراسل (Art Postal) ...

إن فن الشارع هو فن بلا مقابل وفي الآن ذاته هو
فن منححر. ولكن يبدو أن هذا التحرر يحتاج إلى
تقصي تطلعاته وتأطير جوابه أو توجيهه. إنه يحثنا
على الانطلاق من منجزاته داخل ممارسات تشكيلية في
بعض الفضاءات التي تستمد قيمتها من وظائفها اليومية
المألوفة. ومن ثمة، أليس الأجدر أن نتخلص من كل
هذه الثوابت المتعارف عليها والتي تضمن تحركاتنا؟

قد مثل حدار الموجود على القدس بوث مكان مفتوح
محد مسجح التوسي لشدة و كآب بعش احرابية و
فن الشارع عبر فضاء مرقم ، كما فتح هذا الوسيط المجال
لفهوم التركيب (Photomontage) الذي انطلق في مطلع
القرن التاسع عشر وخاصة مع فكرة البطاقات البريدية مع
أوسكار ريخبلاد. وكان مان راي قد عرض في بداية
القرن التاسع عشر بعض أعماله المونتاجية التي تنم
عن فكرة المغالطة والخداع. أما الآن وفي ظل التطورات
التكنولوجية فقد أصبحنا نتحدث عن تركيب رقمي مثلما
وأينا مع بعض الأعمال للفنانة الأمريكية ليزا يوانت الأمريكية
(Lisa Yoant) والفنان غرسي نور لاشرنتي (Laurent
Blachier) لكن مع فضاء لا يربط والتواضع عبر الشبكة
ممكنة أصبح تحدث عن تركيب مدعوي وعن أعمال
تحت عنوان "المدعوي" من قبل فراد فورست وروبارت كوثان،
وهذا الأخير مع بعض الأعمال التفاعلية من قبيل "أحذاء
صبر" وهو مدعوي، وهي لعبة تدعى "أحذاء صبر" كانت
تحت عنوان "أحذاء صبر" مع جريدة صبر صحفي العراقي
سورجيو جوري. رئيس الأمريكي جورج بوش الابن
في سنة 2008

في سنة 2008
بالصورة أو الصورة المتحركة أو بالكتابة ، بالمسموع أو
بشكلي إن هذا التوجه للبيئة التفاعلية في الأعمال الموجهة

عبر الإنترنت يثبت جوهرية الخصائص القائمة
بين الفنان والمجتمع ، هذا الذي لم يعد بحاجة
إلى ضرورة الاستفسار التظليلي بل أصبح
يبحث عن السهل الممتنع في صياغة الجملة
التواصلية المصورة وفي سياق ساخر.

وهو ما يمكن أن يكون امتدادا لفن
الكاريكاتور الذي لعب دورا ريادي في عهد
الساميات العربية وحكامها في الشرق
التضالية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين
(ناجي العلي نموذجاً 1937 - 1987).
إذ الكاريكاتور يقوم على إبراز العيوب أو

ثلاثية أبعاد في فن الشارع «3D Street Art» وأعمال
تسويقية في فن الشارع «Street Art Marketing» وغيره
إذن سبب أن الصورة التشكيلية المعاصرة أصبحت ذات
معانٍ تعبيرية تترجم تطورات الإنسان الإدراكية وتتخذ
من المغالطة والخداع البصري منهجاً للمنطق الإبداعي من
خلال استدعاء أشكال ضمن علاقات معينة، وبذلك فإن
فكرة المغالطة أو الخدعة البصرية من شأنها أن تخاطب
فوق كل الشرائح الاجتماعية وبمختلف ثقافتهم.

فن الشارع فن تواصل ثوري :

إن أهم احتياجات الإنسان الطبيعية والإنسانية في
أعلى هرم ماسلو (Maslow) هي الحرية والتواصل ، ولهد
يعاقب المجرم بسجنه أي يتم حرمانه من هذه الحاجيات.
ونبر لنا أن من أسباب ثورتنا هو مشكل انعدام التواصل
جزء اقتصاد المؤسسة الرسمية على مفهوم الاتصال وليس
التواصل. وفي حين أن الاتصال يقوم على بناء عمودي
جاف، يستدعي التواصل حلقة التدوير والتفاعل ، وهذا هو
مستوى الاحتمالي ، مدعى المستويات الثلاثة
اجتاحت الفنون البصرية وأصبح في سبيل حرية
وأصبحت الأنترنت حاملاً للأعمال .
الغوتوغرافية المرمقة. وقد كان الموقع الاجتماعي القابس
بوك محطة من محطات استهواء جمهورنا العربي.



تمازج من الحرافيش الخطية ، التواقيع (Tag)



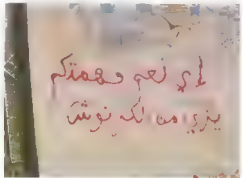
جرايمي، تونس، 2011.

وكانّ الجمهور التونسي الناظر قد صرخ في وجه الفنان قائلا «أنا قادر على أن أصنع في ولن أفنتي فنكم».

خاتمة

يبدو أنّ الأحداث التي شهدتها الشارع التونسي في الفترة الأخيرة قد ساهمت إلى حدّ ما في استغلال الشارع التونسي كساحة للتعبير عن آرائه. لقد منحت الفرصة للتعبير بطلاقة عن آراء الشارع الذي كانت فيه أجسادنا تنحرف في زمرة القتل الأصم والرضوخ إلى كيانه البديهي وتستمر داخل الألفة والامثال. ومن ثم لم نعد نستطيع حتى فتح المجال للتساؤل عن ماهيته، وقد اقترضت الحياة الاجتماعية حقيقة أن يشلّ فكرنا وتدفعنا لتقبّله كمعطى بديهي يسكن أذهاننا ويجب أن لا نبعث فيه السؤال.

في حين لم يكن هذا الشارع سوى كتلة من الصرخات المكتومة ومن الفردية الإنسانية الدفينة في جسم واحد منفصل عن الآخر الجدلي. ويقوده جلادون وفق متاهة حدثت مداخلة ومخارجها على نحو مسبق. لقد أخفى هذا الجدار إنسانية الإنسان فجعل من الفرد جسماً ينساق مع الجماعة يسير مثلما يشاء الآخر. هكذا عبّر هذا الشارع عن الألم الذي يكتره، وهنا توجه العمل الأول إلى فكرة استعادة الهمق؛ هذا البعد المجهول في فضاء الشارع.



جرافي، تونس، 2011.

تضخيمها على نحو يقوم على التضارب الحاد بين المكونات السيمولوجية للصورة باتجاه الفضح والتشعير الساخن.. وقد طالعنا مثل هذه القيم أعمال الرسام التونسي رشيد الرحموني في معرضه «من وحي الثورة»، ضمن معرض فردي للكاريكاتور الأول من نوعه بعد 30 سنة (7). ونأمل أن يؤكد هاتوا الكاريكاتور قدرتهم على مواضع احصر يوم دون ركوب «السياسة» من إن مقومات العصرية خاصة في ظلّ (تحويل ماهو جدي إلى ما هو هزلي مسخر). إذ الثورة ليست ركوبا على أحداث مضت بل هي بالأساس تدوير جديد للحاضر وتأسيس مستقبلي لايقاع الحياة، وهي مهمة الفن نفسها.

وأما الإنترنت فقد أثرت على الفكر الاجتماعي تأثيرا عميقا، وأنجحت مفاهيم جديدة حول أسس التنظيمات التشكيلية من حيث البنية، والاتصال، والتفاعل متجهة مبدأ اختزال الزمان والمكان لتتّكّن الفرد من تجاوز القيود الزمانية والمكانية التي كانت تقيده في الماضي، معيدة بذلك صياغة هيكلها التنظيمي بطرق مختلفة عن الشكل التقليدي. وقد تجاوزت قيود الزمان من خلال سرعة التنسيق والمتابعة، ووصول المعلومات وإيصالها حثيثا، وأما تجاوز قيود المكان فيتمثل في إمكانية بناء نظام فعال يدار وفق نظام جماعي في أماكن متباعدة، وبلدان شتى بما أن الإنترنت تشهد انفجارا في مختلف الأوساط والأوساط.

للشارع. وقد أصبحت هذه الممارسة ظاهرة راقت الثورات والاحتجاجات في العقود الأخيرة منذ ربيع ييكون 1989 والإطاحة بالمعسكر الشيوعي ودكتاتوريات الشرق الأوروبي... ومن ذلك جدار برلين بين الألمانيتين. إلى أن ظهرت هذه الممارسة على الجدار العازل للضفة الغربية بفلسطين. أما جدران الشارع بالمدن التونسية خلال الثورة وجدران ساحة القصة التي دوّن عليها المتصمون مطالبهم، فهي شواهد للمخاطب الشعبي الناثر في تونس، ونقطة بالممارسة الجرافيتية من الأملر الباحة إلى أطر تعبيرية متحررة.

لقد استعاد الناثر التونسي صورة غابت عن الفنان، فصنع من نفسه فنانا وناقدا ومتحررا مستعيدا صورا قد شاهدها أو ساهم في صياغتها على الإنترنت. ولا ريب، أن الجرافيتي أو الخطاط الخريشب وما يرافقه من أشكال التعبير في الشارع بما في ذلك التدخل على الأعمال الفنية والمعلقات، ليس إلا إثباتا للكيان الإنساني الحر الذي يقبل اجتماعيا ويشارك سياسيا، يعبر، يحتج، ينقد، بفضح ويؤكد تطلعاته ويقول وجوده. وهو طريق لتفجير الكوامن الابداعية على نحو مباشر واني، بل ويصح تأويله من داخل جمالية ثورية

العواش والإحالات

- 1) بانكسي أو على حسب حرية المردود الأعبيرة دأ أسمه الحقيقي هو روبرت بانكس Robert Banks أما التي بي سي فنقول إن اسمه روس بانكس Robin Banks وهو من مواليد سنة 1974 في بلدة بيات القرية من بروينستول بالمجلترا لم يصح هذا الفنان عن اسمه الأصلي و ذلك نعت لظيفة أعماله الفنية. انطلقت أعماله من بوستول ولندن في عام 2004. ومن ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من العالم.
- إن الفكر الثوري لهذا الفنان والعروة إلى أفكار شيكفرا بدعوة تحرير رسومه و هو متعلق سياسي ينح من الدور الذي يجب أن يسه أي فنان في محتفه. ومن هنا تختلف وتنش لأعمال الفنية لبانكسي في اختيار شخوصه وكتابات والأمكنة المعتمدة. محاولا بشر الوعي الثوري بين أفراد المجتمع من خلال النصال من أجل أفكاره النظرية التي تاشد قصدا بوعوية منطقة المدينة المصطعدة، فكان يشكل ويعبر عن هذه الطيف من خلال أعمال توجّه مباشرة لفكر الاجتماعي فتناشد ضرورة رزعرة الفكر الباطني المكتوم. لقد حول هذا الفنان من نفسه منافضلا ضد أفكار الطيفه الحاكمة فناشد الإطاحة بالفكر التمسني والفخري
- 2) محمد عبد القادر حاتم، العولة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005، ص 18
- 3) L'Œuvre d'Art à l'Ère de sa Reproductibilité Technique (Benjamin (w.)), 1936.
- 4) ومجدر الإشارة أن ثورة 14 جانفي التونسية ساهمت إلى حد ما في صياغة أنماط تعبيرية ثورية وملترمة ذات أشكال قبة مش الجرافيتي، اللاتقات، الرسوم، حرق المعجلات وذلك لفت الانتباه من خلال مشهدية النار، معبرين بذلك عن التحول العميق من وعزية التمتع إلى وعزية الثورة.
- 5) « Historiquement, la conscience de cette profonde mutation se manifeste dans la « production » artistique dès le début du siècle. On pourrait retenir l'année 1909 comme date symbolique de ce, passage (avec le Manifeste Futuriste, le début de l'abstraction avec Kandinsky et les premières œuvres cubistes de Picasso), mais, en réalité, le véritable basculement s'opère en 1913 avec le ready made de Duchamp.»
- Roberto Barbanti, L'art au XXe siècle et l'utopie, L'harmattan, UE, 2000, p. 126.
- 6) « Je me force à me contre dire pour éviter de suivre mon goût.»
- Dietmar ELGER, Dadaïsme, TASHEN, Paris, 2004, p. 82.
- 7) معرض رشيد الرحومني، من 9 إلى 31 مارس 2011، برواق علي الفرماسي بنونس.

أَسَدٌ عَلَيَّ..!

عمارة عمارة / كاتبة: توس

بفقدان عزيز.. ويرغم ما يعلن عبر الفضائيات، فإن واقع الأنفاق غير الذي تراه وتسمعه..

تمالككت.. حاولت من جديد أن أحبو.. وأنا أقاوم الغثيان بصعوبة.. تقيأت حتى ظننت أن أمعاني اندلقت أمامي على التراب.. وانظمت إلى الأطياف التي تجالكم أيامي.. ولما بس البقطة الحانقة والغثيان، صور بعض لشهداء من حين لماذا يحفظوني الآن..؟! هل مست..؟! هل جهوت غير قادر على التفصيل بين الوعي بحياة ولعباءة ١٩ هل مات رفاقي..؟! صحيح، أين الزقاق..؟! ١٩

«أبو محمد..» يا «أبا محمد..».. لم يجبي.. لعلته تخلف عنتي كثيرا..

يا «أبا وليد..».. لم يجيني أيضا.. يا «زيد..».. أين أنت..؟! «إنت لساتك شبات يا ركة..» لكتنهم لم يجيسوا جميعهم..

حيوت.. غفوت.. تقيأت.. ووجهي ينكب على التراب، وترتفع بهجد جهيد شرقت بالتراب المعجون بقي الأمعاء الفارغة، الذي يتسرب لخلقي ويزيد من صعوبة التنفس.. لا تأس، عسل ترابك يا بلدي..! وهذا يهون كرمال عيون «قطر الندى»، اختي

لزوج هو التراب وبارد.. كمًا الموت تمامًا..

ولا طيب لرائحة المكان.. غير الإحساس بخفقات الاختناق..

نطايقت الوجوه بخاطري.. وتاوتت صور أحبتي.. أمي.. أبي.. إختوتي.. وخلان الضياء.. مزت صورة «قطر الندى» وهي تبسم للغيث.. مات قبلها صورة أتنا، تملكها أحاسيس متضاربة وهي تقول:

«بابتي.. فيش عتنا طحين.. بس برضاي عليك لا تحلتي قلبي يتقطع.. هيتاه (سيد) أحوك قبلك.. شوف إيش عملوا فيه.. أوعك ماليهود يا بني..»

آآه يا أمي..! «اليهود لسانهم يهود.. واحنا بنعرفهم يهود من يومهم.. فيش إشي جديد أندال وجيناً ومجرمين.. بس غيرهم يتقه..»

ما كنت أريد لأمي أن تعرف بحجم المخاطرة لما نرتاد الأنفاق.. وإن كانت مجبرة أن تتغاضى عن الكثير في سبيل حصول الشباب على الذخيرة أو خلافتها.. هي الآن مجبرة كثيرها من الأتهات أن تتحمل الخوف والترقب، والإحساس الوجع الذي يسبق أواته،

الصغيرة، لتذوق طعم الرغيف.. صرت لا أذكر منذ متى صارت تشتهي الرغيف..!!

كنت أريد أن أتادي الشباب من جديد فَمَا قدرت..
بدأ حلقي يتيسر، ولساني يثقل.. وأشعر أنه تصلب
وانتفخ وصار يحجم قبضة اليد، حتى يكاد يقطع الهواء
عن صدري.. كنت أريد أن أعلمهم، بأننا اقترنا من
الفرج.. ها هو الهواء والنور.. ها هي السماء الرحيمة
من جديد.. ها هي الفتحة التي دخلنا منها.. وإن
فشلنا اليوم في اجتياز نهاية النفق، فسنعيد الكرة غدا،
أو بعد.. «أولا.. ١٩».. ولن يستطيع اليهود، الذين
يطاردوننا كالكلاب المسعورة، ولا الغفتر المترصون
بوجوهنا على «حدودهم»، أن يمنعونا ولو بال..
و.. (تمت.. أو تخذرت حواشي.. أو مت.. ما
عدت أعرف...).

بعد...! عرفت من طبيب المستشفى أنه لا

يُد من بقائي لبعض الوقت، خاضعًا للمراقبة حتى
أنتخلص من مُخلتلات الغاز..! وكانت «قطر الندى»
تجلس حذوي على السرير، وتتحسس أصابعي المرتخية
وهي تحويها بين كفيها الطريتين، وترنو إليّ بنظرات
مفجوعة.. و كانت أمي تلازمي منذ أن أتوا بي
كخرقة.. ولما سألتها عن بقية رفاقي في رحلة
السرّاب.. حجبت عني نظراتها.. طمّنت وجهها
في شالها.. واتخرطت في بكاء مَرير...!

[وفاة لشهداء اللقمة، الذين قصّوا في أنفاق رَفح

مجاهدين بين سندان الإخوة ومطرقة الأعداء].

ARCHIVE

أحمد «المكتفي بذاته» يدخل تالة

محمد صالح عمري / كاتب، تونس

إهداء : إلى نوار تالة وما جاورها عبر العصور

موسمًا بعد موسم . وحين دخلها الفرنسيون جمعوا إلى عملائها عساكرهم وجاليتهم واتخذوها منطلقاً، منه يخضعون للقبائل المشاكسة ويفتكون الأراضي؛ ودخل حصونها يجمعون للنجى والغنائم .
إلى أن جاء ربيع الولي الشاب ذي الشعر الأسود المسدل .

وعن تالة حدث محمد العربي أحمد حين كان شاباً، قال : كان عمك رحمه الله قد أجار الولي وأقامه في بيته ، فتردد عليه المريدون وتكاثر الأنصار، حتى أصبحوا بالعشرات . كنا نجتمع خلف البيت في الليالي القمرء، نذكر الله ونشكوه أمرنا، وفي سرّنا نشتم فايد تالة وتندبر أمرا .

بعد شتاء الحسارة والثلج وضباب الرزق، حين فتت "العام الأبيض" ماشيتنا حتى لم يبق لنا ما به نفتات، عقدنا العزم على الأخذ بالثأر واسترداد ما افتك منا . أحطنا بتالة؛ ثم دخلناها نهلاً ونكثراً . لم تكن أكثر من مائتي نفر، ولكن الخير سبقنا مهولاً، مرهباً؛ فاختبأ من اختبأ

دخل أحمد تالة برهية، بعض أمل وإحساس خفي بالنصر . وهو لم يدخلها هكذا دفعة واحدة بل جريها بعدد وتوجس أورثه إياه الأهل الجليل . كان يزورها مرة في الشهر ثم واطب على سيقها الأسبوعية أيام الخميس، ثم اكرت غرفة بوكالة المصودي وسكنها أربعة أيام في الأسبوع، وعندما التحق به ابنه عبد الكريم استقر أكثر وأزداد استئناساً بالمكان . وما هي إلا سنة حتى نقل العائلة بأكملها إليها .

لم يكن أحمد ليثق بتالة، فالذاكرة لم تزل حية والجرح لم يتدمل بعد .

تنوسط المدينة دار ضخمة بها حصانة القلاع وحسن ترتيب القصور، بنيت على مرتفع وأحاط بها جدار سميك من حجر، منها خرج المرابون وعساكر المحلة والفياد، يمتصون دماء الأماكن المجاورة وأرزاق أهلها، وإليها كان يلتجئ عمال السلطان، والمستعمر من بعده، حين ثور القبائل ويهددهم «أصحاب المتعة» في المال والفرص والسلطان . هكذا وقتت تالة، نائمة من السهول المحيطة بها كشوكة قهر، تكسرت عليها الآمال

وغير من فر. حين وصلنا دار القايد ارتأى بعضنا إضرام النار والدمار، وجدّ آخرون في طلب الجلادين والعس. وعلى عادتنا، لم نتحد على رأي.

كنت وابن مسعود في جماعة لا تزيد عن العشرة، قد عزمنا على أمر لم نستشر فيه غيرنا. جانبنا الدار حين رأينا انشغال الحراس بمناقضها ومدخلها الأمامي. ولم يكن من العسير تسلق السور الحجري والتسلل إلى الداخل. كان عمك يعرف تماما أين يختبئ مقصدنا فأمرنا بالجلد وأن نتبعه حيث ذهب. نزلنا خلمه مدرجا ينتهي عند باب من حديد وجدناه غير موصد، وربما غفل عنه العسس. على اليمين تكدست أكياس قمح همّ بها بعضنا، لكن عمك منعهم من ذلك بنظرة وحركة من يده، مشيرا إلى التقدم. تقدمنا قليلا ثم اتجهنا يسارا، وتبّت عمك بصره على آخر غرفة. دفع الباب بجلد وأشار إلى دولاّب من الخشب الأسود السميك. أوما بالتوقف، وتقدم نحو الدولاّب وفتحه. نظر إلينا بنصر وأشار إلى الصادق أن يقترب، ثم طلب منا جميعا أن نقف متباهدين، ملتصقين بالجلد، **مستعزّين على جرحنا** حتى المدخل. مذيبة بلقافة إلى الصادق وأشار إليه أنه ينالها من يليه من الرجال. ثم توالى اللقائف من يد إلى أخرى. لم تمر دقائق حتى كنا قد أفرغنا الدولاّب وتسلقنا الصور خارج الدار. ابتعدنا قليلا حتى بلغنا منحدرًا وارانًا عن العيون. أشار عمك أن نجعل اللقائف كومة واحدة، وتقدم ابن مسعود بعود ثقاب قائلا: «مليوم ماعادش الباي وكلايه يعرفو نحنا قداش وشكوّنا وأش عنا».

كانت اللقائف حصرا دقيقا لكل ذكر قادر، جمعها عمال القايد عبر السنين، وأحصوا فيها الماشية والأرض والسواعد. كنا نعرف السجلات جيدا. ألغناها وارتعدت قلوبنا كلما حلت بيننا المحلة وأجبرنا على تزييل. حين تفتح الملفات لم يكن يسعفنا شبح السماء أو جحد الأرض؛ ولم يكن يشفع لنا توسل العمال وشكوى حالنا. كانت السيّاط تنزل عل الملكيّ، ويؤخذ الزاد وتشتت العيال.

طلب عمك التمهّل وأشار بحمل الملفات إلى البيوت حتى نقرر ما نفعل بها. وعدنا جميعا إلى بيت عمك. كان الأصحاب قد سبقونا وبدأت أخبار الغارة تصل متقطعة وغير متأكدة. وفقد البعض ولم يعودوا كما اتفقنا. وقيل إن العسس أطلقوا البارود وأصابوا بعضنا.

ولم نقف على أثر للولي الشاب.

أشار بعضنا إلى عمك بترك حزم الأوراق والدفاتر في بيته وإخافتها، فوعد بذلك وقال ممثيا: فعدي لازمتها ليّله حمرا. نتقابلو بعد المغرب بشويه في زاوية سيدي البهلي».

حين وصلنا، أنا وعمك، الزاوية كان محمد بن صالح قد سبقنا إليها، أشعل الشموع وتوسط الزاوية متكئا على قبر سيدي البهلي، وهو في أبهى زينة وأنظف حلّة؛ لبس العمامة الصفراء والجبّة الحمري والسرّوال العربي والخذاء والجورب الملائم. وضع على يمينه بنديره الذي يصفع بالجم بلونه الأخضر الزيتوني؛ وعلى يساره جلد **الشريف**، أخوه، وعبد العزيز المؤدّب. فاح البخور والجاوي وشاعت في الزاوية روائح وعطور ألغتها في ليالي الحفزة وأيام الأضحية والمواسم.

هب محمد بن صالح إلينا واستبشر، ثم أجلسنا إلى يمينه. استدارت الحلقة وقام محمد بن صالح فدار خلف الضريح وشرع يناولنا الدقوف، الواحد بعد الآخر. أسك كل بدفه وأمسكنا عن الكلام. أوما عمك إلى الشريف فرقع دفه وحركه بأناء، طأطا رأسه وأماله إلى اليمين قليلا، بسمل وكبّر؛ ثم نقر نقرًا خفيفا، بطيئا، تجاورت معه الدقوف في انسجام وتمايلت الرؤوس بيضاء. وتعالى صوت الشريف باستهلال لم نعهد مثله حرا وإنارة للشجن:

مَنك التَراخ عَـبَ القادر عَتَبِلَ اَراخ
لَرواح ضابِطُه خلُوفُه مَكموَدُه
لا لي زَواخ غير محل الجودَة.

حين جاء دور الحلقة للترجيع والملازمة، كنا كمن على جمر. علا النقر وتناجت الأصوات بالذكر وتمايلت الجذوع في تناسق محكم.

كان أول من نزل وسط الحلقة الشريف. تمايل وتهادى؛ ثم أسرعت حركته وتواترت. علا لهاته وأغمض عينيه. نزل عرق على حاجبيه وسال على وجهه. وتهادى صوت الدفوف وتشنجت الأصوات وتفتحت الحناجر. عهدنا الشريف حين يبلغ حالته هذه ييسط يده اليمنى؛ وحينها يهبط أحدنا فيضع أوراق الهندي المشوكة في يده ويعلو الصياح وترتكز العيون على الشريف ويتسارع الذق، ويد الشريف تمتد إلى فمه بورق الهندي يصفه مضغ الايل، لا يتقرز ولا يتألم، كأنه يأكل كسرة طازجة.

قفز سالم خلف الضريع ومد يده يريد صالة الشريف. ولكن محمد بن صالح كان قد سبقه. نظر إلى الجميع وعلى الوجه بسمة وفي العين نظرة مأكرة وبريق. اعتدت يده تحت العلم الأخضر الذي يغطي الضريع ثم أخرجها بخفة. كان في يده بعض من الملفات التي اخترجها من دار الفايد. تناول أحدها، دقق فيه وصاح مسعود بن الحاج. قفز مسعود كمسعود، مزق الغلاف وصر على بعض الأوراق وقال بصوت متهدج: «هذي حوله». قطع ورقتين خطت عليهما أرقام وحروف في عمودين طويلين، واقترب من الشريف ووضعهما في يده. ألم بنا تأهب واشتد منا النظر ووهفت الأسماع وترجست القلوب. رأى محمد بن صالح منا ذلك فتناول دقه في خفة وكبر وهلل ودار في الحلقة، يرافق الشريف في رقصه ودورانه. ثم علا صوته في بحة امتزجت فيها حشجة بكاء بعدوية وألق:

قَدِّتْ خُلُوقِي هَابِضَةً امْتَوَاجَتَهَا
صَيَّقَتْهَا يَا خَالِقِي وَسَمَّهَا
تَحَمَّضَتْ فِي الْأَقْوَالِ
بَابِتْ تَكْذُرُ خَاطِرِي مَقْلُوبُ
كَيْدِي عَلَى الْمَلَالِ
وَالظُّلُمَ طَيَّبْنَا طَيَّاتِ سُلُوبِ
هَذَا الْبَائِي حُكْمَهُ مَالِ

فَغَلَّه يَشْتَبِ زَايِغَ الْبَزُولِ
قبض الشريف على الورتين بكف من حجر، تكورت يده واشتدت عضلاته، رفع يده وقربها من وجهه. فتح عيني من جمر، بصق على قبضته وفتح فمه على أشده، فبانت أسنانه كذئب، وتعلقت العيون بيده وجحرت. واستدار محمد بن صالح يراقب الوجوه تشبب والأفواه تفتح والأيدي تقبض وتبسط. جرى إلى الساحلات وصاح: محمد العربي، عبد العزيز، يوسف، صالح، بلقاسم، حمزة.

تفدوا.

فراقبنا

أمسكتنا بالمسجلات.

فركنا.

جدبنا.

قطعنا.

عاد محمد بن صالح إلى الدف والذكر؛ وبريق العينين يشد انتقادا وأسارير الوجه تنقبض وتبسط. لم نعلم كم من الوقت مضى ونحن في حالنا هذه. وحين أفتنا لم يكن منا إلا من أكل كامل سجله أو أغلبه.

لعلها مثلك.. ثابتة في مكانها.. خجولة..

وابتسمت.. مدّت يدها نحو معصمي.. حرّكت الساعة بأصابعها.. داعبت بلورها.. مرّرت يدها على كفي.. أغمضت عينيها وقالت بصوت خافت:

و لكنني أحبيتك.. أحبيتك يا أركايك..

من أين جئت يا زينب؟ يا ابنة العشرين ويضع سنين؟
من أين خرجت إليّ؟

ليّت زينب عاشت تلك السنين.. لكانت تدرك
ألمي الآن.. لكانت فهمت ما قاسينا من حكام
أجلاف.. كرهت جيلها هذا بسرويله القاصرة
وأغانيه المائعة.. فكيف أحبتها؟ أم تراني أحببت
فيها جيلها؟ لعلني أحتمي بها من تاريخي.. من

هزائمي.. من أحزاني الثقيلة الموجعة.. من أحلامي
التي ذابت.. من آمالي الخائبة.. من آلام الهجرة
وذكريات السجين.. من كهولتي الباهتة الآن فوق
الخمسين.. لعلني أعوذ بها من شرّ الخمسين..
ولعلها تعطي الخمسين بريقا..

جلبة قطعت جبل أفكاري وأنا أنتظر زينب.. انتقل
السّتان كالثّهام مفادين المقهى.. وبلغ سمعي ضجيج
مظاهرة تقترب.. التفت.. ومن خلال البلور رأيت زينب
تحمّل على الأكتاف.. أبهرني صياحهم:

- الشعب..

يريد..

إسقاط النظام



إني أرى ما سوف يجري قد جرى

عادل المعيزي / شاعر، تونس

إني أرى مصر الضحية والشام	قرطاج توطئة لما ستكونه هذي العواصر
صبي الآءِ القصيدِ نكذبان	من خطاير
إني أرى عرب الجزيرة بصرخون من الهوان	أبي أرى كؤلاً شتانا أبعث
صبي الآءِ القصيدِ نكذبان	سبحون عصر قطامها
إني أرى ما سوف يجري قد جرى	فبأي آلاءِ القصيدِ نكذبان
تلك الأذى..	إني أرى كؤلاً كُمنى ورؤوسها في الزند
إن الرؤى منشورة فوق النوى	يذغنها النعاز
وترى... أرى..	فبأي آلاءِ القصيدِ نكذبان
شهباً نطل على الثرى	أبي أرى ما سوف يزع كاللظى في دورة تلك الحديد
بحراً يلود بساحل مستنقرا	أبي أرى الحلاج يضلُّ شرَّ يضلُّ، ثمَّ يضلُّ
وتراً تغرّج صوته وتوترا	راكعاً، مستنسلًا، حرّاً، على لهب الحديد

وأرى... يرى

غَرَا نَبَقْنَ الْهَمَز... وَسَقَرَا

خَوْفٌ عَلَى مَا ضَاعَ مِنْ..

وَعَلَى سَفوحِ الْمُعْتَدَانِ تَكْسُرَا

وأرى

أرى

إِنِّي أَرَى..

فَبَائِي

أَلَا

الْقَبْرِ...



يَوْمٌ حَامٍ جَدًّا

منتصف الثمانينيات / شاعر، تونس

إلى شباب الثورة

تَرْفَعُ الْأَكْفَ
فِي غَضَبٍ
أَزْكَى لِلذَّلِّ طَاحِنَةٍ
وَالنَّاسُ يَدْعُهُمْ نِيَّازَ
تَرَى مِنْ يَلْوِي
أُخْرِجَ التَّيَّازَ؟

صَلْصَلَةُ الْغَضَبِ
تَقْدِفُ شَوَاطِلَ
مَنْ نَازَ
حَبْلَ الْوَرِيدِ
مَنْ فَرَطَ الْحُزْمِ

النَّاسُ
فِي الشَّارِعِ الْمَزْدَانِ
بِالْأَعْيَاقِ
صُدُورُهُمْ تَخْتَرِقُ التَّمْصَانِ
لِتَلْتَقِيَ الرِّصَاصُ
النَّاسُ مَوْجٌ
مِنْ غَضَبٍ
حَنَاجِرُهُ تَرْمِجُ
فِي سَهْلٍ مِنْ غَضَبٍ
مَلَامِحُ نَسْكَنَهَا الْحِمَازُ
عَبُونُهُمْ نِيَّازُ
فِي نَخْخَةِ الْعَوَاصِفِ

بكاد يفتخر
 والأرجل، ترحف، تجنح
 شد جزائك
 أيها اليافع الأبي
 هذا اليوم يومك
 أخبك حذائك الرياضي
 هذي الزفوس تزدجر
 في لون الغريان
 والقبضة تشد
 على الرصاص
 أطلق رصاصك
 كما شئت
 أيها الطاغوت
 ها نحن صدورنا
 عارية للرصاص

 يا ويل الظالم
 من المظلوم
 تسارع أيها الزكّ
 فالساقط منا
 تنشق أبادينا
 والشهيد على الأكتف

يزفع، بنادينا.
 يا حبيب الوطن
 لا تسقط
 هذا تحمك يسقط
 يا شهيد الوطن

الذم في العين
 تحجز
 تصرخ الحناجر
 والرصاص يدوي
 نزعته الصدور
 والتاس سيول
 تكسح الشارع الكبير
 يا ويل نحر
 من رصاصك !!
 ياذا الطعون
 اللبل نهاز
 القبضة تحكم
 والشارع يسقط
 في قبضة الأحرار

تونس في 14 جانفي 2011

أطلق شرارتك

سعاد الحزاط / شاعرة، تونس

فالحلم يرعى نجوم الليل والصخب

أسرّج لهيبك

إن الصمت يرمحل

وأراك عويل الليل يلتاع وينتحب

أطلق شرارتك

فنحن نلقنها

ندعى السباط إذا ما همّ رجلدنا

واضنر لهيبك أغصانا مدوّية،

الحز حز وإن ساموا بالخسف

أطلق شرارتك

فإن الليل يرتعد

يراقص النار والأشواك واللهب

أطلق شرارتك

فالصمت يلتهب

ويدحر الظلم والطاغوت والرهق

أطلق شرارتك

نحن الوقود لها

والنار ترسم أطيافا من الغضب

والصمت ينتعل الأفواه صارخة

بالعدل والحق والإصاف والامس

أطلق شرارتك

تتشر لثمة اللهيب

حين الحناجر والأطياف والغضب

أوقد شموعك أحلاما تتزجنا

يُبكي الشكالي إذا ما الصبر فارقه

عذرا بنيت

فأنت فلذة الكبد

أصغ إلى النار

إلى أبغرة الذهب

أوقد شعوعا

فإن النور يمتدح

يلقي على الكون أحلاما تداعبنا

أطلق شرارتك

فإن الحرّ يلتهب



ثورة الشعب

علالة القنوني / شاعر، تونس

إلى روح الشهيد محمد البوعزيزي

لشعبك تونس صوت الزعود
شباب عنيد
أسود ترمجر إثر أسود
أبطال أرضي بسيلدي بوزيد
هنتم بهذا العظيم الشهيد
تعلّم منك إياه المجنود
فأشعل نفسه رفضاً لذّل
وأشعل تونس مثل الوقود
فأخرجنا من كهوف الظلام
وأسقط أطقى طغاة الوجود
فها هو كالفأر قد ذليلاً

محمد لما رآك تسود
دخلك في كلّ تونس صوت
يلدّي ويكسر كلّ القيود
فمر هاننا مّت موت الكرام
ويحيا الجبان مهانا شريد..
أنتري بأنك تونس صرت
بكلّ مكان وأنت جليد،
صفاقس أنت وقصرين أنت
وتالة أنت وقنصة أنت
وينزرت أنت وجندوية أنت
ومدنين أنت وجربة أنت

وتوزر أنت وجرجيس أنت
وفي الكاف أنت وفي القيروان
وكرم ساستي وكرم سآزید ؟
شمالا جنوبا طويت البلاد
ورحلتها في نظام فريد
كذلك نحن

فلا نرتضي العيش إلا ابتهاجا بحرية الشعب هذا المجدید
فلما نكون ونحن كرام
واتنا من الأرض نحن نبید
فتونس أرفع من أن تظل
بأبوابها مرتعا للفرود
ومن خان فيها ومن جار فيها
ومن حوّل الناس فيها عبید
فستوا الشوارع باب الوشاد
وباب الإخاء وباب النشید
وباب عوبلة باب الجهاد
وباب سويعة باب الشهيد
فإن البلاد بلاد انطلاق
وليست بلاد الغرى والصعود

ومطلبنا واضح وجلي
وعن فكرنا أبدا لن نحید
سنسقط كلّ الشرور بخیر
إذا عاد شرّ لحیر نعود
وليس بنار ولا بسلاح
إذا أضرموا النار نبدی الورود

ونبقى نردّد : "خبز وماء ولا للسياط وعيش العبيد
"نجمعكم" منلس غادرونا
نعزز منكم ضمير الوجود
ثقیّا من فعلكم كلّ سهر
وكّل قريب وكّل بعيد
حذار حذار
من اللاتواء ونكث العهود
صبرنا كثيرا وإن لم تزلوا
عليكم سننقض مثل الأسود
فتونس تصرخ : "أين الرجال ؟"
أرادت وهبت ونحن الجنود
"حماة الحمى يا حماة الحمى
هلتموا "لثورة شعب جدید



ARCHIVE
<http://Archivebeta.Sakhril.com>

اشتراك

ترحب إدارة تحرير مجلّة الحياة الثقافية بكل من يرغب في الاشتراك فيها وتدعوه أن يعتمد هذا النموذج وملاءه بغاية الدقة والوضوح ثم إرساله إلى عنوان المجلة مع نسخة من وسيلة الدّفع.

مع الشكر على حسن تعاونكم



اشتراك

ARCHIVE

..... الاسم واللقب : <http://Archive.tunisie.sakhr.it.com>

..... العنوان :

..... الترتيم البريدي : الهاتف :

عدد نسخ الاشتراك : (اشتراك سنوي لعشرة أعداد : 20,000 د)

(عشرون ديناراً تونسياً أو ما يعادلها)

يتم إرسال الاشتراك بواسطة حوالة بريدية أو صك بنكي بالحساب الجاري للمجلة بالبريد رقم : 17001000000004749987 للجنة الثقافية الوطنية (الحياة الثقافية).

عنوان المجلة : 59، شارع 9 أفريل - تونس - الهاتف : 71 561 921 - 71 260 443